تحليل النُّظم الدوليّة

إيمانويل وولرستين

ترجمة: أكرم علي حمدان

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

تحليل النُّظم الدوليّة

هذا الكتاب يتضمن ترجمة الأصل الإنجليزي
World Systems Analysis
حقوق الترجمة إلى العربية مرخص بها قانونيًا من المؤلف
بمقتضى الاتفاق الخطي الموقَّع بينه ومركز الجزيرة للدراسات
Published by arrangement with Duke University Press (2004)

تحليل النُّظم الدوليّة

إيمانويل وولرستين

ترجمة: أكرم علي حمدان

الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. S.A.L

مـركـز الجـزيـرة للـدراسـات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

1436 هـ - 2015 م

ردمك 978-614-01-1495-1

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

الدوحة - قطر

هواتف: 4930181 -4930183 -4930218 (974+)

فاكس: 4831346 (974+) - البريد الإلكتروني: E-mail: jcforstudies@aljazeera.net

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم

هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)

ص. ب: 5574-13 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان

فاكس: 786230 (1-961+) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

التنضيد وفرز الألوان: **أبجد غرافيكس**، بيروت - هاتف 785107 (9611+)

الطباعة: **مطابع الدار العربية للعلوم**، بيروت - هاتف 786233 (9611+)

المحتويات

فهم العالم الذي نعيش فيه

لم ينفكَّ الإعلام، ولا علماء الاجتماع، يقولون لنا إن شيئين يسيطران على العالم الذي نعيش فيه منذ العقود الأخيرة للقرن العشرين، هما: العولمة والإرهاب. وقد قُدِّم لنا كلٌّ منهما على أنه ظاهرة جدُّ حديثة، الأولى منهما مفعمة بالأمل المجيد، بينما تنضح الأخرى بالمخاطر المروِّعة. ويبدو أن حكومة الولايات المتَّحدة إذ تلعب دورًا مركزيًّا في الدَّفع بالأولى قُدمًا، فإنَّها لا تألو جهدًا في شنِّ الحرب على الأخرى. غير أنَّه من الواضح أن هذه الظواهر ليست أميركيَّة محضة، بل عالميَّة. ويستند هذا التحليل في قدر منه كبير على شعار للسيدة تاتشر، التي كانت رئيسة لوزراء بريطانيا في الفترة ما بين 1979-1990، هو: (لثب) أي: ليس ثمَّةَ بديل. فنحن يقال لنا: إنَّه ما من بديلٍ للعولمة، التي يجب أن تسلِّم الحكومات جميعًا لضروراتها. كما يقال لنا: إنَّه ما من بديل لنا، لو أنَّنا أردنا البقاء، عن قمع الإرهاب في جميع مظاهره بوحشية وعنفوان.

لكن هذه الصورة ليست مجانبةً للصواب، بيد أنَّها شديدة التحيُّز؛ فلو نظرنا إلى العَوْلَمة والإرهاب بوصفهما ظاهرتين تُعرَّفان في زمانٍ ومجالٍ محدودين، فلن نصل على الأرجح إلا إلى نتائج عابرة، لا يزيد بقاؤها على بقاء الصحف والجرائد، ولن نستطيع، في الجملة، فهم مدلولات هذه الظواهر، ولا سَبْرَ أصولها، ولا تتبُّعَ مسارها، بل لن نستطيع معرفة مواقعها ضمن المشهد الأكبر للأشياء. بل إنَّنا بذلك نعمد إلى تجاهل تاريخها، ونبقى غير قادرين على جمع أجزاء الصورة، ثم لا نفتأ نتعجَّب من أنَّ توقُّعاتنا قريبة المدى لا تتحقق.

كم من الناس توقَّع أن يتفكَّك الاتِّحاد السوفيتي إبَّان الثمانينات بالسرعة التي تفكَّك بها، من غير دماءٍ تراق، ولا نفوس تُزهق؟ كم من الناس توقَّع من زعيم

حركة لم يسمع بها إلا قِلّة من الناس، هي القاعدة، أن يهاجمَ عام 2001 بجرأة بُرجَي التجارة العالميَّين في نيويورك ومبنى البنتاغون، في الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، ويُحدِثَ ذلك القدر من الخراب والدمار؟ ومع ذلك، فإن نظرةً من منظورٍ أبعد ترينا أنَّ كلا الحدثين يشكِّل جزءًا من مشهد أكبر لعلّنا لم نعرف تفاصيله من قبل، لكن خطوطه العريضة كانت إلى حدٍّ ما ممكنةَ الحدسِ والتخمين.

إنَّ جزءًا من المشكلة يكمن في أننا دَرَسنا هاتين الظاهرتين في صناديقَ منفصلة أطلقنا عليها أسماءً سميناها، كالسياسة، والاقتصاد، والبنية الاجتماعيَّة، والثقافة، دون أن نُبصرَ أن حظَّ هذه الصناديق من تخيُّلاتنا أكثرُ من حظِّها من الواقع والحقيقة؛ فالظواهر التي نتعامل معها في هذه الصناديق هي من التناغم بحيث تفترض إحداها الأخرى، وتؤثر إحداها في الأخرى، ولا تُفهم إحداها إلا بالنظر إلى غيرها من الصناديق.

وجزءٌ من المشكلة أيضًا أننا نعمد في تحليلنا لما هو "جديد" أو ليس "جديدًا" إلى استبعاد نقاط التحوُّل الثلاث المهمَّة في نظامنا العالمي الحديث، وهي: (1) القرن السادس عشر الطويل، الذي وُلِد خلالَه نظامنا العالمي الحديث بوصفه اقتصادًا عالميًّا رأسماليًّا، و(2) الثورة الفرنسيَّة لعام 1789، بوصفها حدثًا عالميًّا مهَّد لما تلا من سيطرةٍ دامت قرنين من الزمان لجيوثقافةٍ لهذا النِّظام العالمي، اتَّسمت بالليبرالية المعتدلة، و(3) الثورة العالمية لعام 1968 التي أنذرت بالاحتضار الطويل للنظام العالمي الحديث الذي نجد أنفسنا فيه، والذي قوَّض الجيوثقافة الليبرالية المعتدلة التي كانت تسند النِّظام العالمي وتشد بعضه إلى بعض.

لقد كان مقترحو تحليل النِّظام العالمي، الذي يتناوله هذا الكتاب، يتكلَّمون عن العَوْلَمة قبل أن توضَعَ الكلمةُ بأمدٍ بعيد، ومع ذلك فلم يكن حديثُهم عنها بوصفها شيئًا جديدًا، بل بوصفها شيئًا كان أساسيًّا للنظام العالمي الحديث مُنذ وُلد في القرن السادس عشر. لقد كنَّا نقول: إنَّ صناديق التحليل المنفصلة، التي تُسمّى في الجامعات تخصُّصات، إن هي إلا عوائق، وليست مُعينًا على فهم العالم. كنَّا نقول: إنَّ الحقيقة الاجتماعيَّة التي نعيش فيها والتي تحدِّد خياراتنا لم تكن قطُّ الدول القوميَّة المتعددةَ التي نحن من مواطنيها، ولكنها شيء أكبر، نسميه نظامًا

عالميًّا. كنَّا نقول: إنَّ هذا النِّظام العالمي كان فيه مؤسساتٌ كثيرة -دولٌ ونظامٌ عابرٌ للدول، وشركاتٌ منتجة، وعوائلُ، وطبقاتٌ، وشعوب وقبائل من جميع الأصناف- وأنَّ هذه المؤسسات تشكِّل مصفوفةً تسمح للنظام بالعمل، غير أنَّها في الوقت ذاته تثير من النزاعات والتناقضات ما يطغى على النِّظام. كنَّا نقول: إنَّ هذا النِّظام هو مخلوق اجتماعي، له تاريخ نحتاج لتفسير جذوره، وتحديدِ آلياته المستمرَّة، واستشراف أزمة نهايته الحتميَّة. ونحن بهذا الطرح، لم نناقض كثيرًا من الحكمة الرسمية التي يتمتَّع بها من هم في السلطة فحسب، ولكن نناقض كذلك كثيرًا من المعرفة التقليديَّة التي قدَّمها علماء الاجتماع على مدى قرنين مضيا من الزمان. ولهذا السبب، رأينا أنه من المهم أن ننظر بعين جديدة ليس لكيفية عمل العالم الذي نعيش فيه فحسب، بل كذلك للكيفية التي بتنا نفكر بها في هذا العالم. ولذلك يرى محلِّلو النُّظم الدوليَّة أنفسهم منخرطين في احتجاج أساسيٍّ ضدَّ الطرق التي ظننَّا أنَّنا عرفنا العالم من خلالها. لكننا نعتقد أيضًا أنَّ ميلاد هذا الضرب من التحليل هو انعكاس للاحتجاج الحقيقي على ما يتَّسم به النِّظام العالميُّ من تفاوتاتٍ عميقة هي مركزيَّة جدًّا من الناحية السياسية لوقتنا الراهن، وتعبير عنه.

وقد كنت أنا شخصيًّا مهتمًّا بموضوع تحليل الأنظمة الدوليَّة، وكتبت فيه لمدَّةٍ تتجاوز ثلاثين عامًا، وقد استخدمته لوصف تاريخ أنظمة العالم الحديث وآلياته، كما استخدمته لتحديد بنى المعرفة. لقد ناقشته بوصفه طريقةً ووجْهةَ نظر، لكنني لم أحاول قطُّ أن أضع في مكان واحد مجموعَ ما أعنيه بتحليل النُّظم الدوليَّة.

وخلال هذه السنوات الثلاثين، غدا نوع العمل الذي يأتي تحت هذا العنوان أكثرَ شيوعًا، وبات ممارسوه أكثر انتشارًا في الأصقاع، غير أنَّه لا يزال يمثل وجهة نظرٍ أقلية، ووجهة نظرٍ معارضة، عبر عالَم علوم الاجتماع التاريخي. لقد رأيت هذا اللون يُمتدح، ورأيته يُهاجم، وكثيرًا ما رأيته أُسيء عرضُه وأُسيء تأويلُه، تارةً من قِبَل نقَّاد يتَّسمون بالعدائيَّة وقلَّةِ المعرفة، وأخرى من قبل أناس يَعُدّون أنفسهم من مناصريه أو، على الأقل، من المتعاطفين معه. وعليه، فقد عزمت أن أضمَّ في مكان واحد ما أراه أسسًا ومبادئ لهذا اللون.

وهذا الكتاب موجَّهٌ لثلاثة ألوان من القرَّاء في نفس الوقت؛ فهو مكتوب لمن ليس لديه معرفة متخصِّصة مسبقة من عامَّة القرَّاء. هذا الشخص يمكن أن يكون طالبًا جامعيًّا مبتدئًا، أو مجرَّد فرد من عامة الناس. وهو مكتوب كذلك لخِرّيج علوم الاجتماع التاريخيِّ الذي يريد مقدِّمة جادَّةً لما يقع تحت عنوان تحليل النُّظم الدوليَّة من مسائل ومذاهب. وهو مكتوب، أخيرًا، للممارس صاحبِ الخبرة الذي يرغَب في أن يتشبَّث بوجهةِ نظري ضمن مجموعةٍ من العلماء ناشئةٍ لكنها نامية.

والكتاب يبدأ بتتبُّع ما سيظنُّه كثير من القرَّاء طريقًا دائريًّا؛ فالفصل الأوَّل يناقش البِنى المعرفيَّة لنظام العالم الحديث، وهو محاولةٌ لتوضيح الأصول التاريخيَّة لهذا اللون من التحليل. أما مناقشة الآليات الواقعية لنظام العالم الحديث فلا تقع إلا في الفصول الثاني والثالث والرابع. أما الفصل الخامس والأخير فقد قصرناه وحده على مناقشة ما نواجهه من مستقبل محتمل؛ ومن ثَمَّ حقائق واقعنا المعاصر. ولعلَّ بعض القرَّاء يفضِّلون القفز مباشرةً إلى الفصل الخامس فيجعلونه فصلهم الأول. وما وضعي الكتاب على الوجه الذي وضعته عليه إلا لاعتقادي القويِّ بأنَّ القارئ إن أراد فهم حُجَّة تحليل النُّظم الدوليَّة فإنه يحتاج لـ "نسيان" كثير مما مرَّ به في المدرسة الابتدائية فصاعدًا؛ مما يعزِّزه الإعلام على نحو يومي. ذلك أنه لا يمكننا أن نحرِّر أنفسنا ونفتح أمام عقولنا أبوابًا من النظر تمكِّننا، في اعتقادي، من تحليل مشاكلنا الراهنة تحليلاً أكثرَ إقناعًا وفائدة، إلا إذا واجهنا مباشرةً الطرقَ التي أوصلتنا للتفكير بالطريقة التي نفكِّر بها.

ولا يخفى أن الكتب تختلف قراءتها حسب القرَّاء، ولذلك أعتقد أنَّ مجموعات القرَّاء الثلاث التي وجِّه لها هذا الكتاب ستقرأ الكتاب على أنحاء مختلفة. وإنِّي لأرجو أن تجد كل مجموعة، وكل قارئ فرد، فيه فائدة؛ فهذا الكتاب هو مقدِّمة لتحليل النُّظم الدوليَّة، وليس عملاً شاملاً، فيه حصرٌ واستقصاء، وهو، وإن كان يسعى لتغطية جميع مسائل الباب، فلا ريب أن من القرَّاء من سيجدونه أغفل بعض المباحث وضخَّم أخرى، وأن بعض تحليلاتي، بالطبع، قد جانبها الصواب. إن هذا الكتاب مقدِّمة لطريقة من التفكير، وهو من ثم دعوةٌ لمناقشة مفتوحة أرجو أن تشارك فيها المجموعات الثلاث.

الفصل الأول

الجذور التاريخيَّة لتحليل النُّظم الدوليَّة
من علم الاجتماع
إلى علم الاجتماع التاريخي

بدأ تحليل النُّظم الدوليَّة في مطلع سبعينات القرن الماضي بوصفه منهجًا جديدًا للواقع الاجتماعي، لكن بعض مفاهيمه لم ينفكَّ متداوَلاً منذ وقت طويل، وبعضها الآخر كان جديدًا، أو على الأقل سُمِّي اسمًا جديدًا. ولئن كانت المفاهيم لا تُدرَك إلا في سياقها الزمني، إلا أن هذا يَصْدُقُ أكثرَ على المناهج الشاملة، التي لا تستمدُّ المفاهيمُ فيها مدلولاتِها أساسًا إلا بنسبة بعضِها إلى بعض، وضمِّ الإلف منها إلى إلفه في حزمة واحدة. أضف إلى ذلك، أنَّ المناهج الجديدة تُفهم، في الجملة، فهمًا أفضل إذا نُظر إليها على أنها رفضٌ لما سبق من مناهج؛ فلم يُبنَ منهجٌ جديد إلا على الغضِّ مما سبقه من مناهج، كانت أكثرَ قبولاً في زمنها، ووصمِه بالنقص والتحيُّز والتضليل، وأنَّه أشبه بعقبة أمام فهم الواقع الاجتماعيِّ منه بأداة لسَبْره وتحليله.

وكأيِّ منهج آخر، فإنَّ تحليل النُّظم الدوليَّة لم ينبُتْ في فراغ، بل بُني على ما سبق من جدل فكريٍّ ما بين ردٍّ وقَبول. ولا غروَ، فبمعنى من المعاني، ليس ثمَّة منهج جديد تمامًا، بل لابد أن يكون قد قيل ما يشبهه قبل عقود من الزمان أو قرون. وعليه، فوصفُنا منهجًا ما بالجدَّة لا يعني في الأغلب إلا أن العالم بات، للمرة الأولى، مستعدًّا لأن يتقبل بجدية ما ينطوي عليه من أفكار، أو أن تلك الأفكار قد أعيد صَوْغُها على نحوٍ ييسِّرُ دَرْكَها ويجعلها أقرب منالاً.

إنَّ قصة نشوء تحليل الأنظمة العالمية مضمَّنة في تاريخ النِّظام العالمي الحديث وأبنية المعرفة التي نمت بوصفها جزءًا من ذلك النِّظام، وخير سبيل لفهم جذور هذه القصة بعينها ألاَّ نعودَ بأصولها إلى سبعينات القرن العشرين، بل إلى منتصف القرن الثامن عشر، حين كان الاقتصاد الرأسماليُّ العالميُّ قد بلغ من العمر نحوًا من قرنين، وكان سلطانُ التراكم اللانهائيِّ لرأس المال قد خلق حاجةً للتغيير التكنولوجيِّ المستمرِّ، والتوسُّع المتواصل للحدود، جغرافيًّا ونفسيًّا وفكريًّا وعلميًّا.

فمن ثَمَّ ظهرت حاجة ملموسة لمعرفة سبل وصولنا للمعرفة، ولأن نتحاور فيما يمكن أن يقودنا للمعرفة. أما ما شهدته الألفيَّة السابقة من دعوى السلطات

الدينية احتكارها للطريق الأكيد للوصول إلى الحقيقة فلم يَعُد مسلَّمًا في النِّظام العالميِّ الجديد، بل كان قد بات لحين من الزمان محطَّ نظرٍ وموضعَ سؤال، بينما كانت البدائل العلمانيَّة (أي: اللادينيَّة) تلقى قبولاً على نحوٍ متزايد؛ فقد انكبَّ الفلاسفة على هذه المهمَّة، مُؤكِّدين أن الإنسان قادر على الوصول إلى الحقيقة بالعقل دون النقل، فلا مكانَ للكشفِ، ولا اعتبارَ للإلهام، سواء أكان مصدره سلطاتٍ دينيةً أم نصوصًا مقدَّسة. ومن ثَمَّ فقد سعى هؤلاء الفلاسفة، كديكارت وسبينوزا، مهما خالف أحدُهما الآخر، لحشر المعرفة اللاهوتيَّة في ركن خاص، بعيدًا عن البنى الرئيسيَّة للمعرفة.

وبينما كان الفلاسفة في تلك المرحلة يتحَدُّون أوامر رجال الدين، مؤكِّدين أنَّ الإنسان قادر بمحض قدُراته العقلية على إدراك الحقيقة، كانت مجموعةٌ من الدارسين آخذة في النمو قد اتفقت حول دور رجال الدين، لكنها رأت أنَّ ما يسمَّى رؤية فلسفيَّة لم يكن أقلَّ عشوائيةً من فكرة أن الوحي الإلهي يعد مصدرًا للحقيقة؛ فقد أصرَّ هؤلاء الدارسون على إعطاء الأولويَّة للتحليلات التجريبيَّة للواقع. لذلك، عندما وضع لابلاس كتابه حول أصل المجموعة الشمسيَّة، في مطلع القرن التاسع عشر، لاحظ نابليون، الذي قَدّم المؤلِّفُ له الكتاب، أن لابلاس لم يذكرِ الله قطُّ في كتابه الضخم، وقد أجاب لابلاس بقوله: "لست بحاجة إلى ذلك الافتراض يا سيدي"؛ حينئذٍ أصبح يُطلَق على أولئك الدارسين لفظ علماء (scientists). يبقى ألاَّ ننسى أنه حتى أواخر القرن الثامن عشر، على الأقل، لم يكن ثَمَّةَ تمييز صارم بين العلم والفلسفة في وسائل تحديد المعرفة؛ ففي ذلك الوقت، لم يرَ إيمانويل كانْت أيَّ مانع من أن يحاضر في الفَلَك، والشعر، وعلم ما وراء الطبيعة، بل لقد وضع كتابًا في العلاقات ما بين الدول؛ ولا غَروَ، فالمعرفة آنذاك كانت مجالاً موحَّدًا.

وفي نحو ذلك الوقت من أواخر القرن الثامن عشر ظهر ما يسميه البعضُ الآنَ "طلاقًا" بين الفلسفة والعلم. طلاقٌ أصرَّ عليه أصحاب نظريَّة العلم التجريبيِّ، الذين رأوا أن السبيل الوحيد إلى الحقيقة هو وضع نظريات تقوم على استقراء الملاحظات التجريبيَّة التي يجب أن تُجرى بطريقة تُمكِّن اللاحقين من تكرارها

والتأكد من صحتها. لقد أصرُّوا على أن استنتاجات ما وراء الطبيعة هي محض خَرْص لا قيمة له في التوصل إلى الحقيقة، وبذلك رفضوا أن يَعدُّوا أنفسهم "فلاسفة".

وفي تلك المرحلة أيضًا، ظهرت الجامعة الحديثة، ويرجع ظهورها في شطر منه كبير إلى ذلك الطَّلاق بين الفلسفة والعلم. وبالرغم من بناء الجامعة الحديثة على هيكلِ جامعة القرون الوسطى، إلا أن بنية الجامعة الحديثة كانت مُغايرة؛ فخلافًا لجامعات القرون الوسطى، أصبح في الجامعة الحديثة أساتذة يداومون دوامًا كاملاً، ويتلقَّون أجورًا، لم يكونوا قطُّ من رجال الدين، ولم تجمعهم كليَّاتٌ فحسب، بل أقسامٌ وكراسيُّ داخلَ هذه الكليات، يختص كلٌّ منها بـ "فنٍّ" دون غيره، ويدرس الطلاب فيها دراسات تؤهِّلهم للحصول على درجات علمية تحدِّدها الأقسام التي يدرسون فيها.

كان في جامعة القرون الوسطى كُليَّاتٌ أربع: اللاهوتُ، والطبُّ، والقانونُ، والفلسفة. أما في القرن التاسع عشر فقد قُسِّمت كلية الفلسفة في كل مكان تقريبًا قسمين، على الأقل، منفصلين، أحدهما يغطِّي "العلوم"، بينما يغطي الثاني الموادَّ الأخرى، التي تسمى تارة "الإنسانيات"، وتارة "الفنون" أو "الآداب" (أو كليهما)، وتارة يحتفظ بالتسمية القديمة، وهي "الفلسفة"؛ فالجامعة كانت إذ ذاك تُؤسِّسُ لما سمَّاه، بعدُ، سي بي سنو (C P Snow): "الثقافتين". ثقافتان كانت الحرب بينهما مستعرة؛ إذ أصرَّ كلٌّ منهما على أنها السبيل الوحيدة، أو، على الأقل، المثلى، للحصول على المعرفة. وبينما كان اهتمامُ العلوم منصبًّا على البحث العلمي، (بل التجريبي) واختبار الفرضيَّات، انصبَّ اهتمام الإنسانيات على "التأمُّل الفكري التقمُّصي" أو ما سُمِّي لاحقًا بالتأويل. ولم يتبقَّ لنا اليوم من تلك الوحدة بين العلوم إلا أن أعلى درجة جامعية في العلوم والآداب جميعًا هي الدكتوراه، أي: دكتوراه في الفلسفة.

وقد أنكرت العلومُ قدرة الإنسانيَّات على الوصول إلى الحقيقة. ففيما سبق من مرحلة العلوم الموحدة، كان البحث عن الصواب، والجيد، والجميل متداخلاً، إن لم يكن متطابقًا، لكن العلماء الآن يصرُّون على ألاَّ علاقة لعملهم بالبحث عن

الجيِّد والجميل، بل عن الصواب، أما البحثُ عن الجودة والجمال فقد تركوه للفلاسفة الذين رضي كثير منهم بهذا التقسيم. ومن هنا، فإنَّ تقسيم العلوم إلى ثقافتين بات يعني إقامة حاجز مرتفع بين البحث عن الصواب، والبحث عن الجودة والجمال. وقد سوَّغ هذا دعوى العلماء بكونهم "حياديِّي القيمة".

كما أنَّ كليّات العلوم قسَّمت نفسَها، في القرن التاسع عشر، حقولاً متعدِّدة تُدعى التخصصات، منها الفيزياء، والكيمياء، والفلك، والرياضيات، وعلم الحيوان، وعلم طبقات الأرض، وغيرُها. بينما قسَّمت كليَّات الإنسانيَّات نفسها إلى حقول كالفلسفة، والتراث (كالإغريقية، واللاتينية، والكتابات التراثية)، وتاريخ الفنون، وعلم الموسيقى، واللغة والأدب القوميَّين، واللغات والآداب الأخرى. لكن السؤال الأصعب كان: في أيٍّ من هذه الكليات كان يمكن وضع دراسة الواقع الاجتماعي؟ وقد ظهرت أهمِّية مثل هذه الدراسة بفضل ثورة سنة 1789 وما سبَّبته من تغيير ثقافي في النِّظام العالمي الحديث؛ فالثورة الفرنسيَّة روَّجت لفكرتين ثوريتين، أولاهما: أن التغيير السياسي لم يكن استثنائيًّا ولا غريبًا، بل عاديًّا، ومن ثم مستمرًّا، والثانية: أن "السيادة"، أي: حق الدولة في اتخاذ قرارات مستقلة ضمن حدودها، لم تكن مِلْكَ الملك أو المجلس التشريعي، بل مِلْكَ "الشعب" الذي بيده وحدَه منحُ الشرعية للنظام.

وقد كُتب لهاتين الفكرتين الذيوعُ، وتلقاهما الناسُ بالقَبول، بالرغم من التراجعات السياسية للثورة الفرنسيَّة نفسها. فإذا كان من الممكن أن يعد التغيير السياسي حينئذ عاديًّا، والسيادة ملكًا للشعب، فقد أصبح حتمًا على كل فرد أن يفهم ما الذي فسر طبيعة التغيير وسرعته، وكيف وصل "الشعب"، أو كان يمكن أن يصل إلى القرارات التي كان يقال إنه يتخذها. هذه هي الجذور الاجتماعيَّة لما بتنا بعدُ نسمِّيه علومَ الاجتماع.

لكن ماذا كانت "علوم الاجتماع"؟ وكيف اتخذت لنفسها موضعًا في الحرب الجديدة بين "الثقافتين"؟ سؤالان ليس من اليسير الإجابة عنهما، بل لقائل أن يقول: إنهما سؤالان لم يُجَبْ قطُّ عنهما إجابةً مُرْضية؛ ففي البدء رأينا أن علوم الاجتماع رغبت في وضع نفسها في الوسط بين "العلوم البحتة" و"الإنسانيَّات".

في الوسط، لكن ليس بأريحية، لأن علماء الاجتماع لم يُكوِّنوا منهجًا معرفيًّا منفصلاً ثالثًا، بل انقسموا بين من مالوا إلى النظرة "العِلميَّة" أو "العِلْمَويَّة" لعلم الاجتماع، ومن مالوا إلى النظرة "الإنسانيَّة" له؛ مما جعل علوم الاجتماع تبدو كالمشدودة إلى حصانين يجرَّانها في اتجاهين متعاكسين، بينما وقعت هي منشطرة بينهما.

ومعلوم أن أقدم علوم الاجتماع هو التاريخ، وهو نشاط وعنوان يُبحر في الماضي لآلاف السنين، لكن القرن التاسع عشر شهد مولد ثورة في كتابة التاريخ ارتبطت باسم ليوبولد رانكي (Leopold Ranke) الذي سكَّ الشعار القائل: فليُكتبِ التاريخُ كما حصل في الحقيقة. وما كان في الحقيقة يعارضه هو انشغال المؤرِّخين بتراجم القِدِّيسين، وإيراد قصص تمجِّد الملوك والبلدان، وإن كانت مكذوبة. فما كان رانكي يريده هو تاريخ أكثر علميَّة؛ تاريخٌ لا مكانَ فيه للحدس والخرافات.

كما كان رانكي يسعى لطريقة علمية يمكن بها كتابة مثل هذا التاريخ، كالبحث عن وثائق تصف الأحداث؛ مما كان قد كُتب زمن وقوع تلك الأحداث، تُودَع بعد ذلك فيما نسمِّيه الأرشيف. ومن هنا، فعندما درس المؤرِّخون الجدد الوثائق الموجودة في الأرشيف افترضوا أنَّ الفاعلين في ذلك الوقت لم يكونوا يكتبون لمن سيأتي بعدهم من المؤرِّخين، وإنما كانوا يعبِّرون عمَّا كانوا حقيقة يعتقدونه في تلك المرحلة، أو على الأقل ما أرادوا أن يؤمن به الآخرون. ولا شكَّ أن المؤرِّخين متفقون على وجوب التعامل بحيطة مع مثل هذه الوثائق، حذَرَ الوقوع في الخطأ، حتى يتحقَّقوا من صحَّتها، فما تحققوا من صحته عُدَّ خاليًا إلى حدٍّ كبير مما يعتري أعمال المؤرِّخين الجدد من تحيُّز فضولي.

وإمعانًا في تقليل التحيُّز، يؤكِّد المؤرِّخون أنْ ليس بإمكانهم إلا كتابة تاريخ "الماضي" وليس "الحاضر"، لأن الكتابة عن الحاضر لابد أن تحمل بصمات عواطف اللحظة. وعلى أية حال، فالأرشيفات (التي كانت في قبضة السلطات السياسية) نادرًا ما كانت تُفتح للمؤرِّخين قبل مضيٍّ مدة طويلة (خمسين سنة إلى مائة سنة)؛ مما جعل وصول المؤرِّخين إلى الوثائق المهمَّة المتعلقة بالحاضر أمرًا متعذرًا (في أواخر

القرن العشرين وقع كثير من الحكومات تحت ضغط من المعارضة للتعجيل بفـــتح أرشيفاهم. وبينما أحدث هذا الانفتاح بعض الأثر، يبدو صـــحيحًا كـــذلك أنَّ الحكومات استحدثت طرقًا جديدة لحماية أسرارها).

غير أنه بالرغم من هذا التوجه "العلمي" فإن المؤرِّخين الجدد لم يختـــاروا أن يوضعوا في كلية العلوم، بل في كلية الإنسانيَّات. وقد يبدو هذا غريبًا، نظـــرًا لأن هؤلاء المؤرِّخين كانوا يرفضون الفلاسفة بسبب تأكيداهم الحدســـية. أضـــف إلى ذلك، أنهم كانوا تجريبيين مما يجعل المرء يعتقد أنهم يتعاطفون مع العلوم الطبيعيـــة، لكنهم كانوا تجريبيين في الجملة ينتاهم الشك في التعميمات الكبرى. لم يكونـــوا معنيِّين بالوصول إلى قوانين علميَّة، ولا حتى بتكوين فرضيَّات، بـــل كـــثيرًا مـــا يؤكدون أن كل "حدث" ما، كان يجب أن يُحلَّل ضمن تاريخه الخاص؛ فقد ذهبوا إلى أن الحياة الإنسانيَّة الاجتماعيَّة تختلف عن الظواهر الفيزيائية التي يدرسها علماء العلوم البحتة، بسبب عامل الإرادة الإنسانيَّة، ثم إنَّ تركيزهم على ما نسمِّيه اليوم الإرادة الإنسانيَّة جعلهم ينظرون إلى أنفسهم بوصفهم من أصحاب "الإنسانيَّات" لا من أهل "العلوم البحتة".

لكن ما الذي يعتقده المؤرِّخون حقيقًا بالدراسة من الأحداث؟ لقد كان على المؤرِّخين أن يقرِّروا أهداف دراستهم، لكنَّ اعتمادهم على وثـــائق مكتوبـــة في الماضي كان له، بلا شك، أثر في خياراهم الممكنـــة، لأن الوثـــائق الموجـــودة في الأرشيفات كانت قد كتب معظمَهـــا أشـــخاصٌ مرتبطـــون ببِـــنى سياســـية، كالدبلوماسيين، أو العاملين في الخدمة المدنية، أو القادة السياسيِّين. ولم تكشـــف تلك الوثائق إلا القليل عن الظـــواهر غـــير المتعلقـــة بالأحـــداث السياســـيَّة أو الدبلوماسيَّة. إضافة إلى أن هذا المنهج افترض أن المؤرِّخين كانوا يدرسون مجـــالاً وُجدت فيه وثائق مكتوبة. عمليًّا، مال لذلك مؤرِّخو القرن التاسع عشر لدراســـة بلداهم هم أول الأمر، وثانيًا: غيرها من البلدان مما كان يُعد "أممًا تاريخية" مما بـــدا وكأنه يعني الأمم التي لها تاريخ يمكن أن يوثَّق في الأرشيفات.

لكن في أي بلدان وُجد أولئك المؤرِّخون؟ كانت الغالبية العظمى منهم (ربما 95 في المائة) موزَّعة على خمس مناطق: فرنسا، وبريطانيا، والولايـــات المتحـــدة،

والأجزاء المختلفة لما شَكَّل بعدُ ألمانيا، وإيطاليا. لذلك، في البداية، كان التاريخ الذي دُوِّن ودُرِّس أساسًا هو تاريخ هذه الأمم الخمس. وكان إضافة إلى ذلك هناك مسألة أخرى للبت فيها: ما الذي يجب أن يُضَمَّن في تاريخ بلد كفرنسا أو ألمانيا؟ ما الحدودُ الجغرافية والزمانية؟ رأى أغلب المؤرِّخين أن يعودوا بالقصة ما وسِعَتهم العودة، معتمدين على الحدود الإقليمية حينئذ، أو حتى الحدود كما ادُّعيت في حينئذ. وعليه، كان تاريخ فرنسا هو تاريخ كل ما حدث ضمن حدود فرنسا كما حُدِّدت في القرن التاسع عشر. ولا ريب في أن هذا العمل لم يخلُ من العشوائية، لكنَّه خدم هدفًا واحدًا، هو تقوية المشاعر القوميَّة الراهنة، ولذلك كان عملاً باركته الدول نفسها وشجَّعت عليه.

ليس هذا فحسب، فحصْرُ المؤرِّخين عملَهم في دراسة الماضي، أبعدهم كثيرًا عما تمرُّ به بلدانهم من أوضاع في زمانهم، لكنَّ القادة السياسيين شعروا بالحاجة للمزيد من المعلومات حول الحاضر، ومن هنا نشأت فروع جديدة لهذا الغرض، كانت الأساسية منها ثلاثة: الاقتصاد، والعلوم السياسية، والاجتماع. لكن لماذا يكون هناك ثلاثة فروع تدرس الحاضر، بينما لا يدرس الماضي إلا واحد؟ لأنَّ الأيديولوجية الليبرالية الغالبة في القرن التاسع عشر أكَّدت أن الحداثة قد عُرِّفت بالتفريق بين ثلاثة فضاءات اجتماعية: السوق، والدولة، والمجتمع المدني. وقد عملت الفضاءات الثلاثة، كما تمَّ تأكيده، وفق منطق مختلف، وكان من الجيِّد إبقاؤها منفصلة بعضها عن بعض، في الحياة الاجتماعيَّة ومن ثم في الحياة الفكريَّة؛ فقد كانت تلك الحقول بحاجة لأن تُدرَس بطرق مختلفة، تتناسب مع كل منها؛ فالسوق يدرسه الاقتصاديُّون، والدولة يدرسها علماء السياسة، والمجتمع المدني يدرسه علماء الاجتماع.

لكن مرة أخرى برز السؤال: كيف يمكننا الوصول إلى معرفة "موضوعيَّة" في هذه الفضاءات الثلاثة؟ كانت الإجابة هنا مختلفة عن إجابة المؤرِّخين؛ إذ كان الرأي الغالب في كل فرع أن فضاءات الحياة الثلاثة هذه، وهي: السوق، والدولة، والمجتمع المدني، تحكمها قوانين يمكن استنباطها من التحليل التجريبي والتعميم الاستقرائي. وكان هذا الرأي مطابقًا لرأي علماء العلوم البحتة حول ما يدرسونه

من مواد، لذلك فإننا نسمي هذه الفروع الثلاثة "فروعًا تعميمية" (أي: فروعًا تبحث عن قوانين علمية)، قسيمًا للفروع التحديدية التي طمح التاريخ أن يكون منها، أي: فرعًا يستند إلى التفرُّد بالظاهرة الاجتماعيَّة.

ومرة أخرى، السؤال الذي يجب أن يُطرح هنا هو: أين ينبغي أن يصنِّف المرء دراسة الظواهر الحاضرة؟ علماء الفروع التعميمية للاجتماع كانوا يوجدون أساسًا في نفس البلدان الخمسة التي كان يوجد فيها المؤرِّخون، وبنفس الطريقة، درسوا بلدانهم هم أو، على الأكثر، عقدوا مقارنات بين البلدان الخمسة. ولا ريب أن هذا كان مجزيًا من الناحية الاجتماعيَّة، لكنَّ علماء الفروع التعميمية للاجتماع ذهبوا فضلاً عن ذلك إلى وضع حجة منهجية لتسويغ هذا الخيار، فقد ذهبوا إلى أن خير سبيل لتجنب التحيُّز كان باستخدام المعلومات الكمِّيَّة، وأن مثل هذه المعلومات كانت توجد غالبًا في بلدانهم في الوقت الراهن. أضف إلى ذلك أنهم رأوا أننا لو افترضنا وجود قوانين عامَّة تحكم التصرفات الإنسانيَّة، فلن يكون من المهم أين يدرس المرء هذه الظواهر، لأن ما كان صوابًا في مكان ما وزمان ما، سيكون صوابًا في كل مكان وفي أي زمان. فما الذي يمنع عندئذٍ من دراسة الظواهر حيث يتوفر عنها أدقُّ المعلومات، أي: أقرب المعلومات من التحديد والإعادة؟

على أنَّ علماء الاجتماع واجهوا مشكلة أخرى؛ فالفروع الأربعة معًا (التاريخ، والاقتصاد، والاجتماع، والعلوم السياسية) لم تدرس بجدية إلا شريحة من العالم صغيرة، لكن الدول الخمس كانت في القرن التاسع عشر تفرض حُكمًا استعماريًّا على أجزاء كثيرة من العالم، كما كانت لها علاقات تجارية، وأحيانًا حروب، مع أجزاء من العالم أخرى؛ فبدا من الأهمية بمكان دراسة بقية العالم أيضًا. لكن بقية العالم كانت، على نحو من الأنحاء، مختلفة، ولم يكن من المناسب استخدام الفروع المعرفية الأربعة ذات الوجهة الغربية لدراسة أجزاء من العالم لم تكن تُعَدُّ "حديثة". ونتيجة لذلك برز فرعان معرفيَّان آخران.

كان أحد هذين الفرعين يسمى "الأنثروبولوجيا"، وقد درس الأنثروبولوجيون الأوائل الشعوب التي كانت خاضعة للاستعمار، واقعيًّا أو

افتراضيًّا، معتمدين على أن المجموعات التي كانوا يدرسونها لم تتمتع بالتقنية الحديثة، و لم يكن لها أنظمة كتابة خاصة بها، ولا ديانات تتجاوز حدودها. كانت شعوبًا تُدعى "قبائل"، أي: مجموعات صغيرة نسبيًّا (من حيث عدد السكان ومساحة الأرض التي كانوا يقطنونها)، تجمع بينهم مجموعة من العادات، ولغة واحدة، وأيضًا، في بعض الأحيان، بنية سياسية مشتركة. شعوب كانت تُعَدّ بلغة القرن التاسع عشر شعوبًا "بدائية".

كان أحد الشروط الأساسية لدراسة هذه الشعوب أن تكون قد وقعت تحت سلطة إحدى الدول الحديثة، بحيث تضمن فيها النِّظام والدخول الآمن للأنثروبولوجيين. ولما كانت هذه الشعوب مختلفة اختلافًا كبيرًا عن الشعوب التي درَستها، فقد كانت طريقة البحث الأساسية هي ما عُرف بـ "المراقبة المشاركة"، التي تتطلب من الباحث أن يعيش وسط الشعب مدة من الزمان، من أجل تعلم اللغة والتعرف على جميع ما يشتمل عليه المجتمع من عادات وتقاليد. ولطالما استخدم الباحثون وسطاء محليين للترجمة (لغويًّا وثقافيًّا). وكانت هذه العملية تسمى كتابة "إثنوغرافيا"، وكانت ترتكز على العمل الميداني، وليس العمل المكتبي أو الأرشيفي.

كان الافتراض أن تلك الشعوب لم يكن لها "تاريخ"، إلا ما تلا فرض النِّظام من قبل الدخلاء الحديثين؛ فقد أفرز ذلك "تلاقحًا ثقافيًّا" نجم عنه بعض تغيير ثقافي. تغيير عنى أن كاتب الإثنوغرافيا كان يحاول عادة إعادة تركيب العادات كما كانت قبل حصول التلاقح الثقافي (الذي كان حديث عهد نسبيًّا في الأعم الأغلب)، كما كان يُفترض أن هذه العادات قد وُجدت منذ زمن بعيد إلى حين فرض النِّظام الاستعماري. وقد كان الإثنوغرافيون من وجوه كثيرة المفسرين الأساسيين للشعوب التي عملوا فيها للدخلاء الحديثين الذين حكموهم؛ فقد صاغوا بلغة يفهمها هؤلاء الدخلاء مسوغات تلك العادات والتقاليد، وقد انتفع بهم الحكام الاستعماريون؛ فقد قدَّموا لهم من المعلومات ما قرَّب الصورة منهم وجعلهم أكثر إحاطة بما يصح فعله وما لا يصح، أو لا ينبغي، داخل هذه المجتمعات.

غير أن العالم لم يكن مكوَّنًا من الدول "الحديثة" ومن كانوا يُدعَون شعوبًا بدائية فحسب، بل كان ثَمَّةَ مناطق كبيرة، خارج نطاق القارة الأوروبية، تمتعت بما كان يسمى في القرن التاسع عشر بـ "الحضارة العالية"، كالصين، مثلاً، والهند، وبلاد فارس، والعالم العربي. فكل هذه المناطق تميز بصفات مشتركة، كالكتابة، ولغة سائدة كانت تُستخدم في الكتابة، ودين "عالمي" سائد لم يكن هو النصرانية. أما سبب وجود هذه الملامح المشتركة فهو جدٌّ بسيط، ذلك أن جميع هذه المناطق كانت في الماضي، بل في بعض الأحيان استمرت حتى في الحاضر، مَقرًّا لـ "إمبراطوريات عالمية" بيروقراطية ضمت مناطق شاسعة، فصار لها من ثَمَّ لغة مشتركة، وكثير من العادات الموحَّدة؛ وهذا ما كان يُقصد بتسميتها "حضارات عالية".

على أن تلك المناطق تميزت بملمح مشترك في القرن التاسع عشر؛ إذ لم تعد تلك المناطق تضاهي القارة الأوروبية من حيث القوة العسكرية أو التقنية؛ مما جعل الأوروبيين يعدون تلك المناطق غير "حديثة". غير أن وصف الشعوب "البدائية" لم يكن قطُّ لِيَصْدُقَ على شعوب تلك المناطق، حتى بالمعايير الأوروبية؛ ومن هنا برز السؤال عن كيفية دراسة تلك الشعوب، وما الذي كان يجب دراسته عنها. ولما كانت تلك الشعوب شديدة الاختلاف ثقافيًّا عن الأوروبيين، ولما كان لها نصوص مكتوبة بلغات شديدة الاختلاف عن لغات دارسيهم من الأوروبيين، ولما كانت دياناهم مختلفة كل الاختلاف عن النصرانية، فقد بدا واضحًا أن على من شاؤوا دراسة هذه الشعوب أن يخضعوا لتدريب شاقٍّ طويل في المهارات النخبوية من أجل فهم أفضل لمن يدرسونهم. وقد كان للمهارات اللغوية فوائد جمَّة في فهم النصوص الدينية القديمة، وَوَسَم الذين حصَّلوا هذه المهارات أنفسهم بالمستشرقين، وهو اسم مشتق من التقسيم التقليدي للشرق والغرب الذي وُجد لفترة طويلة في التراث الفكري الأوروبي.

لكن ما الذي درسه المستشرقون؟ من جهة، يمكن أن يقال: إنهم أيضًا قاموا بعمل الإثنوغرافيين، أي: إنهم سعوا لوصف ما اكتشفوه من عادات، لكن أغلب عملهم لم يعتمد على العمل الميداني، بل على دراسة النصوص. على أن السؤال

المِلحّ الذي لم يغب قطٌّ عنهم كان: كيف نفسِّر تخلُّف هذه "الحضارات العاليـــة" عن اللحاق بركب الحداثة كالمجتمعات الأوروبيـــة؟ أمـــا الجـــواب الـــذي دأب المستشرقون على طرحه فهو أن شيئًا ما كان يعتري الثقافة المركَّبة لهذه الحضارات العالية جمَّد تاريخها، ومنعها من التقدُّم نحو "الحداثة" كما صنع العـــالم الغربـــي النصراني. تبع ذلك أن هذه البلدان طلبت عون العالم الأوروبـــي عنـــدما أرادت التقدُّم نحو الحداثة.

على أن القاسم المشترك بين الإثنوغرافيين الأنثروبولـــوجيين الـــذين كـــانوا يدرسون الشعوب البدائية، والمستشرقين الذين كانوا يدرسون الحضارات العالية، أن كليهما أكَّد على خصوصية المجموعة التي درسها مقابـــل تحليـــل الصـــفات الإنسانيَّة العامَّة. وعليه، فقد كان أيسر لهم أن يكونوا في الجانب الخصوصي مـــن الخلاف وليس في الجانب العام، ومن هنا فغالبًا ما عـــدُّوا أنفســـهم في معســـكر الإنسانيَّات والتأويل، وليس في معسكر العلوم.

لقد شهد القرن التاسع عشر انتشار البِنية الجامعية القائمـــة علـــى الأقســـام ومحاكاتها على نحو من الأنحاء في جامعة بعد جامعة، وقُطرٍ إثر قُطر؛ فالبِنى المعرفية كانت في طور التشكل، والجامعات هيَّأت لها المأوى. إضافةً إلى أن العلماء في كل فن شرعوا في إيجاد بِنى تنظيمية جامعية إضافية من أجـــل توطيـــد تخصُّصـــاتهم؛ فأنشؤوا مجلات متخصصة في حقولهم المعرفية، وأسسوا جمعيَّات وطنيَّـــة ودوليَّـــة لفنوهم، بل كوَّنوا تصنيفات مكتبيَّة تضمُّ ما افترضوا وقوعـــه تحـــت مجـــالات تخصُّصهم من كتب، وما إن وصلنا إلى سنة 1914 حتى غدت التصنيفات معيارية، وواصلت انتشارها وذيوعها حتى سنة 1945 على الأقل، بل، من وجوه كـــثيرة، حتى الستينات.

لكنَّ سنة 1945 شهدت تحولات مهمَّة على صعد شتى؛ مما أدَّى إلى وقـــوع تركيبة موضوعات علوم الاجتماع تلك تحت تحدٍّ كبير؛ فقد حدثت ثلاثة أشـــياء في ذلك الوقت، أولها: أن الولايات المتحدة غدت القوة المهيمنة بـــلا منـــازع في النِّظام الدوليِّ؛ مما جعل نظامَها الجامعيَّ الأقوى تأثيرًا في العالم، والثاني: أن بلـــدانَ ما كان يُعرَف حينئذٍ بالعالم الثالث أمست بؤرة للاضطرابات السياسية والرغبة في

توكيد الذات من الناحية الجيوسياسية. والثالث: أن الاقتصاد العالميَّ الآخذ في التوسع اقتصاديًّا، مضافًا إلى الزيادة القويَّة في التوجُّه نحو الدمقرطة قاد إلى توسُّع كبير في النِّظام الجامعيِّ العالميِّ (من حيث الكليَّات، والطلبة، وعدد الجامعات). وقد أدَّت هذه التحوُّلات الثلاثة إلى الإخلال بالتركيبة المرتبة للمعرفة التي نشأت وقويت خلال السنين المائة أو المائة والخمسين الماضية.

دعنا نبدأ أولاً بتأثير هيمنة الولايات المتحدة، وتوكيد الذات لدى دول العالم الثالث؛ فحدوث هذين الأمرين في آنٍ واحدٍ ترتَّب عليه تقسيم العمل ضمن العلوم الاجتماعيَّة (التاريخ، والاقتصاد، وعلم الاجتماع، والعلوم السياسية لدراسة الغرب، وعلم الإنسان، والاستشراق لدراسة سائر العالم) الذي لم يكن من الفائدة في شيء لصانعي السياسات في الولايات المتحدة الأميركية؛ فالولايات المتَّحدة كانت بحاجة إلى علماء قادرين على تحليل صعود الحزب الشيوعي الصيني أكثر من حاجتها لباحثين يستطيعون فكَّ رموز كتب الديانة الطاوية، وبحاجة كذلك إلى باحثين قادرين على تفسير قوة الحركات القوميَّة الإفريقية، أو نمو قوة عمل حضرية أكثر من حاجتها إلى باحثين يستطيعون تشقيق القول في أنماط قرابة شعوب البانتو. ولم يكن المستشرقون ولا الإثنوغرافيون (دارسو السلالات العِرقية) قادرين على الإسهام في هذا الصَّدد.

لكنَّ الحل تمثَّل في تأهيل المؤرِّخين والاقتصاديين وعلماء الاجتماع وعلماء السياسة لدراسة ما كان يجري في تلك الأنحاء من العالم. وهذا هو ما يفسِّر استحداث الأميركان لـ "الدراسات الإقليمية"، التي كان لها أثر ضخم في النِّظام الجامعي في الولايات المتحدة، ومن ثَمَّ في العالم. لكن كيف يمكن للمرء أن يوفق بين ما بدا إلى حدٍّ ما موغلاً في الخصوصية (idiographic)، كدراسة جغرافية أو ثقافية لإقليم ما، والمقولات التعميمية (nomothetic) للاقتصاديين والسوسيولوجيين وعلماء السياسة، بل حتى بعض المؤرِّخين في تلك المرحلة؟ وثمَّةَ ظهر حلٌّ فكري عبقري لهذه الإشكالية، وهو مفهوم "التطوير".

كان التطوير، كما بدأ المصطلح يُستعمل بعد 1945، يرتكز على آليَّة استكشافيَّة مألوفة، وهي نظريَّة المراحل. وقد كان من استخدموا هذا المفهوم

يفترضون أن الوحدات المنفصلة، "المجتمعات القوميَّة"، تطـوَّر جميعهـا بـنفس الطريقة، من حيث المبدأ (مما يجعلها قابلة للدِّراسة التعميمية) لكن بخطوات متباينة، (مما يفسِّر اختلاف صورة الدُّول في الوقت الحاضر). لكن يمكن للمرء بعد ذلـك أن يقدم مفاهيم محددة لدراسة "الغير" في الوقت الحاضر بينما يرى أن جميع الدُّول في نهاية المطاف سوف تنتهي إلى صورة واحدة تقريبًا. ولقد كان لهـذه الحيلـة جانب عملي أيضًا؛ فهي تعني أن الدُّول "الأكثر تقدمًا" يمكن أن تطـرح نفسـها كنموذج للدُّول "الأقل تطورًا"، حاثَّة إياها على الانخراط في نوع مـن المحاكـاة والتقليد، وواعدة بمستوى معيشي أعلى، وبِنية حكومية أكثر تحـررًا، "التطـوير السياسي" في نهاية قوس قزح.

ومن الواضح أن تلك الفكرة كانت أداة فكريَّة مفيدة للولايات المتَّحدة، وقد عملت حكومتها ومؤسَّساتها كل ما بوسعها لتشجيع توسُّع دراسات المنطقـة في كبريات الجامعات، بل حتى في الجامعات الصغيرة. وكما هو معلوم كانت تلـك الحقبة تشهد الحرب الباردة بين الولايات المتَّحدة والاتِّحاد السوفيتي. وقد أحسن الاتحاد السوفيتي إذ سار على نهج الولايات المتحدة؛ فقد تبنَّى هو أيضًـا مفهـوم مراحل التطوير. وبصورة أدق، غيَّر العلماء السـوفيت المصـطلحات لأسـباب خطابيَّة، لكن النموذج الأساس كان واحدًا. على أنهم أحدثوا تغـييرًا جوهريًّـا واحدًا؛ فالاتحاد السوفيتي وليس الولايات المتحدة هو من اتُّخذ نموذجًا في النسخة السوفيتيَّة.

ولْنَرَ الآن ما يحصلُ عندما نقرن بين تأثير "الدراسات الإقليمية" وتوسع النِّظام الجامعي؛ فالتوسُّع أدَّى إلى تزايد الراغبين في الحصول على درجة الدكتوراه. وقد بدا ذلك شيئًا جيدًا، لكن لَمَّا كان من شروط الدكتوراه أن تكون إسهامًا "أصيلاً" في المعرفة، فكلَّما زاد عدد الباحثين زادت صعوبة البحث عن الأصالة؛ مما شـجَّع على أن عدا أصحاب حقول معرفية على حقول معرفية أخرى؛ ذلك أن تعريـف الأصالة ظلَّ محصورًا بإسهام الباحث داخل الحقول نفسها؛ فالباحثون في كل حقل راحوا يشتقُّون لأنفسهم تخصُّصات فرعيَّة في موضوعات كانت تنتمـي لحقـول معرفية أخرى. وقد أدى هذا إلى كثير من التداخل وتآكل الحدود بـين الحقـول

المعرفية، حتى صرنا نرى علماء اجتماع سياسيٍّ، ومؤرِّخين اجتماعيِّين، وكل ما يمكن أن يفكِّر المرء فيه من المركَّبات.

وقد أثَّرت تغييرات العالم الحقيقي في تعريف الباحثين أنفسَهم؛ فالحقول المعرفية التي كانت تختص سابقًا في العالم غير الغربي وجدت نفسها في محط ريبة سياسية في البلدان التي كانت موضع الدراسة. ونتيجة لذلك، بدأ مصطلح "الاستشراق" بالاختفاء تدريجيًّا، وتحول باحثوه في الغالب إلى مؤرِّخين. أمَّا علم الإنسان فقد اضطر إلى إعادة تعريف مجال بحثه جذريًّا، نظرًا لأن كلاً من "البدائية" مفهومًا، والبدائية واقعًا، كان في طريقه إلى الزوال. ولك أن تقول: إن علماء الإنسان "ثابوا إلى أصلهم"، وأخذوا أيضًا يدرسون البلدان التي انحدروا منها. أما الحقول المعرفيَّة الأربعة الأخرى، فقد انضمَّ إلى عضويَّة التدريس في كليَّاتها للمرَّة الأولى مختصُّون بأصقاعٍ من العالم لم تدخل من قبلُ في مناهجها، بل إنَّ مفهوم التفريق بين المناطق الحديثة وغير الحديثة بدأ هو نفسه بالتلاشي.

ومن جهة، فقد أدَّى هذا مجتمِعًا إلى زيادة الشك في الحقائق التاريخيَّة (ما كان يُدعى يومًا "اللبس" بين الحقول المعرفية)، ومن ناحية أخرى فتح الباب للنظر في بعض هذه الحقائق، ولاسيَّما بالعدد المتزايد من الباحثين من العالم غير الغربي، أو من كان منهم جزءًا من كادر الباحثين الغربيين ممن تلقوا تدريبًا جديدًا وأفرزهم "الدراسات الإقليمية". في العلوم الاجتماعيَّة، مهدت نقاشات أربعة جرت في الفترة ما بين 1945 و1970 لميلاد تحليل النُّظم الدوليَّة، أولها: مفهوم المركز والأطراف، الذي أنشأته اللجنة الاقتصاديَّة لأميركا اللاتينية التابعة للأمم المتحدة (ECLA)، وما تلا ذلك من تفصيل في "نظريَّة الاعتماد"، والثاني: توظيف مفهوم ماركس حول "النمط الآسيوي للإنتاج"، وهي قضيَّة تداولها الباحثون الشيوعيُّون، والثالث: الجدل بين مؤرِّخي أوروبا الغربيَّة حول "الانتقال من الإقطاعيَّة إلى الرأسماليَّة"، وأخيرًا الجدل حول "التاريخ الكُلِّيِّ" وغَلَبة "مدرسة الحوليات" الفرنسية (L'École des Annales) لدراسات علم التأريخ في فرنسا، ثم في كثير من أنحاء العالم. ولم يكن أي من هذه الحوارات جديدًا تمامًا، لكنها جميعًا تعززت في هذه الفترة، وكانت النتيجة تحديًا كبيرًا لعلوم الاجتماع على ما صارت إليه حتى عام 1945.

كان مفهوم المركز والأطراف إسهامًا أساسيًّا من باحثي العالم الثالث. صحيح أن بعض الجغرافيِّين الألمان في عشرينات القرن العشرين اقترحوا شيئًا شبيهًا، كما فعل علماء الاجتماع الرومانيون في ثلاثينات القرن، (كانت بنية رومانيا حينئذ شبيهة ببنية العالم الثالث)، لكن هذا التوجه لم يصبح محط تركيز لدراسات علوم الاجتماع إلا عندما بدأ راؤول بريبيش (Raúl Prebisch) ومعه "الأتراك الصغار" من أميركا اللاتينية في اللجنة الاقتصاديَّة لأميركا اللاتينية بالعمل في خمسينات القرن العشرين. كانت الفكرة الأساسية في غاية البساطة؛ فالتجارة العالمية لم تكن، كما قالوا، تجارة بين أطراف متكافئة، بل كان بعض البلدان أقوى اقتصاديًّا من الأخرى (المركز)، وكان من ثَمَّ قادرًا على فرض شروط تجارية سمحت بتدفُّق القيمة الفائضة من البلدان الأضعف (الأطراف) إلى المركز. وقد بدا لبعضهم لاحقًا أن يَسِمَ هذه العملية بـ "التبادل غير المتكافئ". وقد تضمَّن هذا التحليل علاجًا لعدم التكافؤ، وهو تحرُّك دول الأطراف لِمَأْسَسَةِ آليَّاتٍ تقود إلى تكافؤ التبادل على المدى المتوسِّط.

لكنَّ هذه الفكرة البسيطة خلَّفت قدرًا هائلاً من التفاصيل، ومن ثَمَّ أعقبها جدل محتدم؛ فكانت هناك حوارات بين مناصريها وبين من تمسَّكوا بوجهة نظر أكثر تقليدية بخصوص التجارة العالمية، ولاسيما التي طرحها ديفيد ريكاردو في القرن التاسع عشر، ومفادها أن الجميع لو اتَّبعوا "ميزهم النسبية" فسيحصل الجميع على أقصى الفوائد. لكن كان ثَمَّةَ جدل أيضًا بين أنصار نموذج المركز والأطراف أنفسهم: كيف كان يعمل هذا النموذج؟ ومن في الحقيقة استفاد من التبادل غير المتكافئ؟ ما الإجراءات التي يمكن أن تكون فعَّالة في مواجهته؟ وإلى أي حدٍّ تحتاج هذه الإجراءات تحرُّكًا سياسيًّا أكثر مما تحتاج من التنظيم الاقتصادي؟

ووفق هذا الطرح طوَّرت نظريات "الاعتماد" صُورها المعدلة من تحليل المركز والأطراف. لقد أصرَّ كثيرون على أن الثورة السياسية شرط لأي فعل حقيقي ينشُد المساواة؛ فنظريَّة الاعتماد، كما نشأت في أميركا اللاتينية، بدت أساسًا من حيث ظاهرها نقدًا للسياسات الاقتصاديَّة التي كانت تمارسها وتدعو إليها القوى الغربية، ولاسيما الولايات المتحدة. وقد وضع أندري غوندر فرانك

(Andre Gunder Frank) عبارة "تنمية التخلُّف" لوصف نتائج سياسات الشركات الكبرى، والدول الرئيسة في المركز، والوكالات العابرة للحدود التي روَّجت "للتجارة الحرة" في الاقتصاد العالمي؛ فالتخلف لم يكن يُعدُّ وضعًا أصيلاً، تقع المسؤولية عنه على عاتق الدول المتخلفة، ولكن بوصفه أثرًا من آثار الرأسمالية التاريخية.

غير أنَّ نظريات الاعتماد كانت تقوم كذلك، إن لم يكن بدرجة أكبر، بنقد للأحزاب الشيوعية في أميركا اللاتينية؛ فقد تبنَّت هذه الأحزاب نظريَّة مراحل النمو، وحجَّتهم أن بلدان أميركا اللاتينية كانت لا تزال إقطاعيَّة، أو "شبه إقطاعيَّة"، وعليه لم تتعرَّض بعدُ لـ "الثورة البورجوازية" التي قالوا: إنَّها يجب أن تسبق "الثورة البروليتارية". وقد استنتجوا أن راديكاليِّي أميركا اللاتينيَّة كانوا بحاجةٍ إلى التعاون مع ما يُدعى البورجوازية التقدمية من أجل انبثاق الثورة البورجوازية، في سبيل أن يمضي البلد من ثَمَّ إلى الشيوعية. فأصحاب نظريَّة الاعتماد، وقد أُلهم كثير منهم بالثورة الكوبية، قالوا: إن الخط الشيوعيَّ الرسميَّ لم يكن سوى شكل من أشكال خط الحكومة الرسمية في الولايات المتحدة (ابدأ أولاً ببناء دول بورجوازية متحررة، وطبقة وسطى). وقد واجه القائلون بنظريَّة الاعتماد خط الأحزاب الشيوعية هذا نظريًّا، بزعمهم أن دول أميركا اللاتينية كانت سلفًا جزءًا لا يتجزأ من النِّظام الرأسمالي، ومن ثَمَّ، فإن ما كان يُحتاج إليه هو ثورة شيوعية في الحال.

وفي الوقت نفسه، كان يدور جدل حول "النمط الآسيوي للإنتاج" في كل من الاتحاد السوفيتي، ودول شرق أوروبا الشيوعية، وأوساط الأحزاب الشيوعية الفرنسيَّة والإيطالية؛ فعندما أجمل ماركس بإيجاز مراحل البِنى الاقتصاديَّة التي انبعثت منها الإنسانيَّة، أضاف صنفًا وجد من الصعوبة أن يضعه ضمن خط تلك المراحل، وسمَّاه "النمط الآسيوي للإنتاج"، مستخدمًا هذا المصطلح لوصف الإمبراطوريات الكبيرة البيروقراطية والتلقائية التي نمت تاريخيًّا في الصين والهند على الأقل، وهي تمامًا ما عُرف بـ "الحضارة العالية" عند المستشرقين، الذين كان ماركس يقرأ كتاباتهم.

وفي ثلاثينات القرن العشرين، أبدى ستالين عدم رضى عن هـذا المبـدأ؛ إذ يبدو أنه ظن أنه يمكن أن يُستخدَم كوصف لكل من روسيا تاريخيًّا والنِّظام الـذي كان يترأسه آنئذ؛ لذا أخذ على عاتقه مراجعة النظريَّة الماركسية بمجـرد حـذف ذلك المفهوم وحَظْر طرحه للنقاش؛ مما أوقع العلماء السوفيت وغيرهم من العلماء الشيوعيين في مصاعبَ كثيرة؛ فقد تعيَّن عليهم أن يوسعوا دائرة النقاش من أجـل إقحام الأوقات المختلفة في التاريخين الروسي والآسيوي ضـمن خـانتي "الـرِّق" و"الإقطاعية" اللتين ظل الحديث عنهما مسموحًا، غير أن أحدًا لم يجادل جوزيف ستالين.

وعندما مات ستالين سنة 1953، اغتنم كثير من العلماء الفرصة لإعادة طرح المسألة على بساط البحث؛ فقالوا: لعلَّ شيئًا ما كان موجودًا في الفكرة الأصـلية لماركس! بيد أنهم بذلك أعادوا طرح مسألة المراحل اللازمة للتَّقدم، ومن ثَمَّ فكرة التقدميَّة، كإطار تحليلي وعامل توجيه سياسي. لقد أجبر ذلك هؤلاء العلماء على التعاطي مجدَّدًا مع علم الاجتماع السياسي غير الماركسي في سائر أنحاء العالم. ولم يكن ذلك الجدل سوى نسخة أكاديمية من خطاب خروتشوف سنة 1956، يـوم كان خروتشوف الأمين العام للحزب الشيوعي في الاتحاد السـوفيتي، في المـؤتمر العشرين للحزب الذي شجب فيه ما لقيه ستالين من "تأليه الشخص"، واعتـرف بـ "أخطاء" فيما عُدَّ قَبْلُ سياسةً معصومة من الخطـأ. ونحـوًا مـن خطـاب خروتشوف؛ فقد أدى الجدل حول النمط الآسيوي للإنتاج إلى شكوك، وأحدث صدعًا في صخرة المفاهيم الموروثة الصماء لما عُرف بالماركسية المحافظة. كما يسَّر ذلك إلقاءَ نظرة جديدة على الأصناف التحليليَّة للقرن التاسع عشر، وصولاً حتى إلى أصناف ماركس نفسه.

وتزامنًا مع ذلك، كان جدل يدور بين مؤرِّخي الاقتصاد الغـربيين حـول جذور الرأسمالية الحديثة، وقد رأى أكثر المشاركين أنفسهم على أنهم ماركسيون، غير أنهم لم يكونوا مقيَّدين بضوابط الحزب. وترجع أصول هذا الجدل إلى بحـث نشره سنة 1946 موريس دوب، تحت عنوان: دراسات في تطور الرأسمالية. وقـد كان دوب مؤرِّخًا ماركسيًّا إنجليزيًّا. كما كتب بول سويزي، وهو مؤرِّخ اقتصاد

ماركسي أميركي، مقالاً ردَّ فيه على تفسير دوب لما سمَّاه كل منهما "الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية"، ثم تلا ذلك دخول كثيرين إلى حلبة النقاش.

أما مناصرو دوب في هذه المسألة؛ فقد رأوا المسألة بوصفها مسألة تفسيرات داخلية مقابل تفسيرات خارجية؛ فدوب وجد جذور التحول من الإقطاعية إلى الرأسمالية في عناصر من داخل الدول، ولاسيما في إنجلترا. وقد أخذ دوب على سويزي ومناصريه اهتمامهم بالعوامل الخارجية، ولاسيما تدفُّق التجارة، وإهمالهم الدور الأساس للتغيرات في بِنية الإنتاج، ومن ثَم في العلاقات الطبقية. وكان جوابَ سويزي ومن معه أن إنجلترا كانت في الواقع جزءًا من منطقة أوروبية متوسطية كبيرة، تسببت تحولاتها فيما كان يجري في إنجلترا. وقد استخدم سويزي معلومات تجريبية استقاها من عمل هنري بيرن (مؤرِّخ بلجيكي غير ماركسي، والأب لمدرسة الحوليات للتاريخ، والذي اشتُهر بمقولته: إن صعود الإسلام أدى إلى قطع خطوط التجارة مع أوروبا الغربية ومن ثم إلى ركودها الاقتصادي). وذهب مناصرو دوب إلى أن سويزي بينما غالى في التركيز على أهمية التجارة (وهي متغيِّر خارجي) فإنه أهمل الدور بالغ الأهمية لعلاقات الإنتاج (وهي متغيِّر داخلي).

كان هذا الجدل مهمًّا لعدة أسباب: أولها: أنه بدا أنه يتضمن جوانب سياسيَّة (مثل حجج الاعتماديين). وربما تتضمن حسابات آليات التحول من الإقطاع إلى الرأسمالية تحولاً افتراضيًّا من الرأسمالية إلى الشيوعية (كما أشار بعض المشاركين صراحة). والثاني: دفع الجدل كثيرًا من الاقتصاديين المختصين لإمعان النظر في المعلومات التاريخية؛ مما يمكن أن يجعلهم أكثر تقبلاً لبعض حجج مجموعة مدرسة الحوليات في فرنسا. ثالثًا: كان الجدل أساسًا حول وحدة التحليل، رغم أن هذه اللغة لم تُستخدم قَطُّ؛ فقد أثار فريق سويزي تساؤلات حول جدوى استخدام قُطْرٍ، يُصوَّر على أنه متخلف زمنيًّا، بوصفه الوحدة التي يتعين تحليل الفعل الاجتماعي ضمن حدودها، بدلاً من استخدام رقعة جغرافية أوسع يقع فيها انقسام في العمل (كمنطقة أوروبا المتوسطية مثلاً). رابعًا: وكالجدل حول النمط الآسيوي للإنتاج، ترتب على هذا الجدل كسر قشرة نسخة من النظريَّة الماركسية

(لا تحلّل إلا علاقات الإنتاج، وإلا ضمن حدود دولة) كانت قد أصبحت أيديولوجية أكثر من كونها حُجَّة علمية قابلة للنقاش.

كان جميع المنخرطين في هذا الجدل تقريبًا من العلماء الناطقين بالإنجليزية، مقابل فريق مدرسة الحوليات الذي نشأ في فرنسا و لم يكن له، لزمن طويل، أصداء إلا في مناطق من العالم الأكاديمي حيث كان للتأثير الثقافي الفرنسي حضور طاغٍ، كإيطاليا، وأيبيريا، وأميركا اللاتينية، وتركيا، وأنحاء معينة من أوروبا الشرقية. ظهرت مدرسة الحوليات في عشرينات القرن العشرين بوصفها احتجاجًا قاده كلٌّ من لوسين فيبر (Febvre Lucien) ومارك بلوخ (Marc Bloch)، في وجه الاتِّجاه التاريخي الفرنسي السائد ذي الطابع الفردي التجريبي الغالب، والذي كان، فضلاً عن ذلك، مخصَّصًا للتاريخ السياسي بالكلية تقريبًا. جاءت مدرسة الحوليات بعدة مفاهيم مخالفة لهذا الاتجاه: فالتأريخ يجبُ أن يكونَ "شاملاً"، أي: يجب أن يُنظر للصورة الكاملة للتطور التاريخي في جميع المجالات الاجتماعيَّة. بل لقد كان الظنُّ بأن الأُسس الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة لهذا التطور كانت أهم من السطح السياسيِّ، بل كان من الممكن دراسة تلك الأسس دراسة منهجية، ليس دائمًا من خلال الأرشيف، كما كانت التعميمات طويلة الأمد حول الظواهر التاريخيَّة ممكنةً ومرغوبة.

في السنوات التي تخلَّلت الحربين، كان تأثير مدرسة الحوليات محدودًا، لكنَّه ازدهر فجأة بعد سنة 1945، وسيطر، تحت رعاية أستاذ الجيل الثاني فيرناند برودل (Fernand Braudel)، على المشهد التأريخيِّ في فرنسا، ثم في أصقاع كثيرة من العالم؛ إذ بدأ للمرة الأولى يتسرب إلى العالم الناطق بالإنجليزية. أما على صعيد المؤسَّسات، فقد ترأَّست مجموعة الحوليات جامعة جديدة في باريس، وهي جامعة بُنيت على أساس أن على المؤرِّخين أن يستفيدوا مما تتوصَّل إليه حقول علوم الاجتماع الأخرى التي عُرفت تقليديًّا بأنَّها حقول تعميميَّة، وأن يُضمِّنوا ذلك في أبحاثهم، وأن على هذه الحقول بدورها أن تصير أكثر "تاريخيَّة" في أعمالها.

وقد مثَّلت الحقبة البرودليانية هجومًا فكريًّا ومؤسسيًّا على العزل التقليدي بين حقول علوم الاجتماع؛ فقد قدَّم برودل لغة للأزمنة الاجتماعيَّة أثَّرت فيما تلا

من أعمال؛ فقد انتقد التاريخ "رهين الحدث" أو تاريخ الحلقات، الذي قُصد به التأريخ السياسي الإفرادي التجريبي التقليدي، بوصفه "غبارًا". وقد كان غبارًا من جهتين: أنه كان يحكي عن ظواهر عابرة، وأنه دخل في عيوننا، وحال دون رؤيتنا البِنى التحتية الحقيقية. غير أن برودل انتقد كذلك البحث عن الحقائق الخالدة الأبدية، معتبرًا أن العمل التعدُّدي البحت لكثير من علماء الاجتماع ليس إلا ضربًا من الخيال. وبين طرفي النقيض هذين؛ أكَّد برودل على زمنين اجتماعيين آخَرَين تجاهلتهما كلتا الثقافتين: الزمن البنيوي (أو البنى الأساسية طويلة البقاء، لكنها غير خالدة، التي تقوم عليها الأنظمة التاريخية)، والعمليات التدويرية داخل البِنى، (أو الاتجاهات متوسطة الدوام، نحو ما يعرض للاقتصاد العالمي من توسع وانكماش). على أن برودل أكد على مسألة وحدة التحليل؛ ففي أول عمل كبير له، أكد أن منطقة البحر المتوسط إبان القرن السادس عشر، التي كان يدرسها، شكَّلت "اقتصادًا عالميًّا"، وقد جعل من تاريخ ذلك الاقتصاد العالمي موضوعًا لدراسته.

وقد وقع جميع هذه الحوارات الأربعة أساسًا في خمسينات القرن العشرين وستيناته، ووقعت إلى حد كبير على نحو منفصل، من غير ارتباط أيٍّ منها بالآخر، وغالبًا من غير معرفة أحدها بالآخر، لكنها جميعًا مثَّلت انتقادًا كبيرًا للبِنى المعرفية القائمة. وقد أعقب هذه الثورة الفكريَّة الصدمة الثقافية التي أحدثتها ثورة سنة 1968. وقد أدَّت هذه الحوادث إلى جمع الأجزاء معًا، وما من شكٍّ في أنَّ ثورة العالم سنة 1968 أثَّرت تأثيرًا أساسيًّا في عدد من القضايا السياسيَّة: هيمنة الولايات المتحدة وسياساتها العالمية، التي ساقتها إلى حرب فيتنام، وموقف الاتِّحاد السوفيتي السلبي نسبيًّا، الذي رآه ثوريُّو 1968 "تواطؤًا" مع الولايات المتحدة، وعدم كفاءة الحركات اليسارية القديمة التقليدية في مواجهة الأوضاع الراهنة؛ وهي مسائل سنناقشها لاحقًا.

ومهما يكن من أمر؛ ففي خضمِّ الثورة، بدأ ثوريُّو 1968، الذين كانت الجامعات العالمية أقوى قواعدهم، بإثارة عدد من القضايا حول بِنى المعرفة؛ فأثاروا أوَّلاً تساؤلاتٍ عن الانخراط السياسيِّ المباشر للأساتذة الجامعيين في أعمال ترسِّخ

الأوضاع القائمة، كعلماء الفيزياء الذين قاموا بأبحاث متعلّقة بالحروب، وعلماء الاجتماع الذين وفّروا موادَّ لجهودِ مواجهة الاحتجاجات، ثمَّ أثاروا تساؤلات حول مناطق العمل المهملة. وهذا يعني، في علوم الاجتماع، التواريخ المهمَلة لكثير من المجموعات التي وقع عليها ظُلم، كالنساء، و"الأقليَّات"، والشعوب الأصلية، والشواذ. لكن في نهاية المطاف، بدؤوا بإثارة تساؤلات حول نظريات المعرفة الممهِّدة للبِنى المعرفيَّة.

تلك المرحلة، في بداية السبعينات، هي التي بدأ الناس فيها بالحديث صراحةً عن تحليل النُّظم الدوليَّة بوصفه منظورًا. وقد كان تحليل النُّظم الدوليَّة محاولة للجمع بشكلٍ متماسكٍ بين ما يتعلَّق بوحدة التحليل، وما يتعلَّق بالسلطات المدنيَّة الاجتماعيَّة، وما يتعلَّق بالحدود التي انتصبت بين حقول علم الاجتماع المختلفة.

لقد عُني تحليل النُّظم الدوليَّة بدايةً باستبدال وحدة التحليل "النِّظام العالمي" بوحدة التحليل التقليدية التي كانت الدولةَ القوميَّة. وبالجملة، كان المؤرِّخون يحلِّلون التواريخ القوميَّة، والاقتصاديون الاقتصادات القوميَّة، وعلماء السياسة البنى السياسية القوميَّة، وعلماء الاجتماع المجتمعات القوميَّة. فتحليل النُّظم الدوليَّة أظهر قدرًا من الشك في كل ذلك، متسائلاً: هل حقًّا وُجد أيٌّ من وحدات الدراسة هذه؟ وهل، على أية حال، كانت تلك الوحدات هي أكثر مواقع التحليل فائدة؟ فبدلاً من أن تكون الدول القوميَّة هي وحدات الدراسة، جاؤوا بـ "النُّظم التاريخيَّة" التي رأوا أنها وُجدت إلى هذا الحين في ثلاثة أشكال: نظم مصغَّرة، ونوعين من "نُظُم العالم"، هما: اقتصادات العالم وإمبراطوريات العالم.

ولو لاحظت التركيب الإضافيَّ في مصطلح "نظام العالم"، وما تفرَّع عنه من "اقتصاد العالم" و"إمبراطوريات العالم"؛ فهذا التركيب الإضافيُّ مقصود للإشارة إلى أنَّنا لا نتكلم عن نُظُم، واقتصاديات، وإمبراطوريات للعالم أجمع، ولكن عن نظم واقتصاديات وإمبراطوريات هي بحدِّ ذاتها عالم، (وإن لم يكن عادةً يشمل المعمورة بأسرها). وهذا مفهومٌ أساسٌ عليك أن تتأمَّله؛ فهو يقول إننا في "النُّظم الدوليَّة" نتعامل مع منطقة مكانيَّة وزمانيَّة تتقاطع مع كثير من الوحدات السياسية والثقافية، منطقة تمثل مجالاً موحَّدَ النشاطات والمؤسسات التي تتبع قوانين تنظيمية معينة.

وقد طُبِّق المفهوم ابتداءً على "نظام العالم الحديث" الـــذي جـــاء في شـــكل "اقتصاد عالمي"، وتبنّى هذا المفهوم استعمال برودل في كتابه عن المتوسط وضـــمه إلى تحليل المركز والأطراف للّجنة الاقتصاديَّة لأميركا اللاتينية التابعة للأمم المتحدة (ECLA). القضية أن اقتصاد العالم الحديث كان اقتصاد عالم رأسماليٍّ -ليس أول اقتصاد عالمي قاطبة، ولكن أول اقتصاد عالمي يستطيع البقاء على هذا النحو لمـــدة طويلة ويزدهر، ولم يتسنَّ له ذلك إلا بتحوُّله إلى اقتصاد رأسمالي بالكلية. ولـــو لم تكن المنطقة الرأسمالية دولة ولكن اقتصاد عالم، فهذا يعني أن التفســـير الـــداخلي لدوب للتحول من الإقطاعية إلى الرأسمالية كان فيه بعض صواب، ذلك أنَّه تضمَّن أنَّ التحوُّل حصل مرَّات عدَّة، دولةً دولةً، ضمن نفس النِّظام العالميِّ.

كان هناك في هذه الطريقة لتكوين وحدة التحليل تعلُّق آخر بأفكار أقـــدم. وقد أكد كارل بولاني (Polanyi Karl)، المؤرِّخ الاقتصادي المجري، ثم البريطاني، على التفريق بين ثلاثة أنماط من التنظيم الاقتصادي سمَّاها: المناولة (نوع من الأخذ والعطاء المباشر)، وقابليَّة إعادة التوزيع (تصعد فيها المنتجات من أســـفل الســـلَّم الاجتماعي إلى الأعلى، ليُعاد من ثَمَّ بعضُها إلى الأسفل)، والسوق (التي فيها يـــتم التبادل بأشكال نقديَّة في مكان عام). على أن تقسيم أنواع الأنظمـــة التاريخيـــة، كالأنظمة المصغرة، والإمبراطوريات العالمية، والاقتصادات العالمية، مثَّل طريقًا آخر للتعبير عن الأشكال الثلاثة التي اقترحها بولاني للتنظيم الاقتصـــادي؛ فالأنظمـــة المصغَّرة استخدمت المناولة، والإمبراطوريات العالمية مثَّلت إعادة التوزيـــع، بينمـــا مثَّلت الاقتصادات العالمية تبادلات السوق.

أما تقسيمات الاقتصادي الأرجنتيني بريبش فقد تم تضمينها كذلك؛ فالنِّظام الرأسمالي العالمي قيل: إنه عُرف بتقسيم محوريٍّ للعمل بين عمليات الإنتاج شـــبه المركزية، وعمليات إنتاج الأطراف، التي نتج عنها تبادل غـــير متســـاوٍ لصـــالح أصحاب عمليات الإنتاج شبه المركزية. ولما كانت تلك العمليات تميل إلى التوحد معًا في بلدان معينة؛ فقد غدا بمقدور المرء أن يستخدم لغة مختصرة بالحديث عـــن مناطق المركز والأطراف (أو حتى دول المركز والأطـــراف) مـــا دام يتـــذكر أن عمليات الإنتاج، وليست الدول، هي ما كانت تشبه المركز والأطراف. فمفهـــوم

المركز والأطراف في تحليل النُّظم الدوليَّة هو مفهوم علائقي، وليس مجرد كلمتين ضُمَّتا معًا، لكل منهما معنًى مستقلٌّ عن الآخر.

فما الذي يجعل عملية الإنتاج شبه مركزية أو في الأطراف؟ يبدو أن الجواب يكمن في مدى الاحتكار النسبي لعمليات معينة أو تركها نسبيًّا للسوق المفتوحة؛ فالعمليات التي كانت محتكرة نسبيًّا كانت أوفرَ ربحًا بكثير من عمليات السوق الحرة؛ مما جعل الدول التي تكثر فيها العمليات شبه المركزية أغنى. وبالنظر إلى القوة غير المتكافئة للمنتجات المحتكرة مقابل المنتجات التي ينتجها كثيرون في السوق، فإن النتيجة النهائية للتبادل بين منتجات المركز والأطراف كانت سيلاً من القيمة الفائضة (نعني هنا جزءًا كبيرًا من الأرباح الحقيقية من الإنتاج المحلي المتعدِّد) يصب في الدول التي تحظى بأعداد كبيرة من العمليات شبه المركزية.

كان تأثير برودل حاسمًا من جانبين: أمَّا الأول؛ فقد أكد في عمله الأخير عن الرأسمالية والحضارة، على الفرق الحاد بين فضاء السوق الحرة وفضاء الاحتكار، الذي سمَّاه وحدَه: رأسمالية، هي أبعد ما تكون عن السوق الحرة، ولذلك وصفها بأنها "مضادة للسوق". وقد شنَّ بذلك هجومًا، من حيث الاسم والمضمون، على صنيع الاقتصاديِّين التقليديين الذين جمعوا بين السوق والرأسمالية (بمن فيهم ماركس). وأما الآخر، فإن إصراره على تعدد الأزمنة الاجتماعيَّة وتأكيده على الزمن البنيوي، الذي أطلق عليه مصطلح "المدى الطويل"، أصبح مركزيًّا لتحليل النُّظم الدوليَّة. ومن وجهة نظر محلِّلي النُّظم الدوليَّة كان المدى الطويل هو عُمْرُ نظامٍ تاريخي معين. وبذلك، تجنب التعميم حول وظيفية مثل هذا النِّظام والوقوع في شرَك تأكيد الحقائق الأبدية الخالدة؛ فلو لم تكن مثل هذه الأنظمة أبدية، فمعنى ذلك أن لها بدايات، وحيوات تطورت خلالها، وتحولات تتوقف عندها.

فمن ناحية، قوَّى هذا الرأي الإصرار على أن علم الاجتماع كان يجب أن يكون تاريخيًّا، ويدرس ظواهر ممتدة لحقب طويلة، ومساحات شاسعة، لكنه طرح، أو أعاد طرح سؤال "التحوّلات". لقد قدّم كلٌّ من دوب وسويزي تفسيرات مختلفة للتحول من الإقطاع إلى الرأسمالية، لكنهما اتفقا على أن التحول كان حتميًّا أيًّا كان تفسيره. وقد جلَّى هذا الاعتقاد نظريَّة التقدم في عصر التنوير، التي أثّرت

في الفكرين، الليبرالي الكلاسيكي والماركسي الكلاسيكي. لكنَّ شكوكًا بدأت تظهر لدى محلِّلي النُّظم الدوليَّة حيال حتمية التقدم؛ فقد عدُّوا التقدم ممكنًا وليس حتميًّا، وتوقفوا في إمكان وصف بنية الاقتصاد العالمي الرأسمالي، كما مكَّنتهم نظرتهم الشاكَّة من أن يُدخِلوا في دراسة التاريخ الإنساني حقائق هذه النُّظم التي صُنِّفت تحت عنوان "النمط الآسيوي للإنتاج". وما عاد يعنيهم هل كانت هذه البِنى موجودة في وقت من الأوقات على منحنى تاريخي طولي، بل تسنَّى لهم الآن أن يتساءلوا: لماذا وقع التحوُّل من الإقطاع إلى الرأسمالية أصلاً؟ (كما لو أن عدم وقوع ذلك كان احتمالاً واردًا، ولا يفترضون حتميته، ولا ينظرون إلا للأسباب المباشرة للتحول).

تَمَثَّل العنصر الثالث في تحليل النُّظم الدوليَّة في غياب الفرق بينه وبين الحدود التقليدية للعلوم الاجتماعيَّة؛ فقد اشتغل محلِّلو النُّظم الدوليَّة بتحليل نظمٍ اجتماعية كاملة خلال حقب متطاولة؛ لذلك لم يجدوا ما يمنعهم من تحليل موادَّ كانت تُعَدُّ حِكرًا على المؤرِّخين، أو الاقتصاديين، أو علماء السياسة، أو علماء الاجتماع، وأن يحلِّلوها ضمن إطار تحليليٍّ واحد. ولم يكن ما نتج عن ذلك من تحليل النُّظم الدوليَّة متداخل الحقول المعرفية، لأن المحلِّلين لم يعترفوا بالشرعية الفكريَّة لهذه الحقول، لأنهم كانوا دعاة توحيد الحقول.

ولا شك في أن ثلاثية النقد هذه -النُّظم الدوليَّة بدلاً من الدول كوحدات للتحليل، والإصرار على الفترة المتطاولة، ومنهج توحيد الحقول المعرفية- مثَّلت هجومًا على كثير من الأبقار المقدَّسة. وكان من المتوقع أن يجيء الردُّ، وقد جاء فعلاً، سريعًا وحاسمًا من أربع جهات: أصحاب الوضعية العامة، والماركسيين التقليديين، ودعاة استقلالية الدولة كوحدة تحليل، وعلماء ذاتية الثقافة. وكان أكبر مأخذ أخذه كل من هؤلاء هو أنَّ مدرسة تحليل النُّظم الدوليَّة لم تقبل المعطيات الأساسية لكل منهم؛ وهذا لا شكَّ صحيح، لكنه ليس بالحجة الفكريَّة الدامغة.

أما أصحاب الوضعية العامة فقد أخذوا على تحليل النُّظم الدوليَّة أنه في جوهره سرد للوقائع، يتَّكئ التنظير له على فرضيات لم تُمتَحن حق الامتحان، بل لطالما ذهبوا إلى أن كثيرًا من قضايا تحليل النُّظم الدوليَّة لا يمكن البرهنة على

بطلانه، ولهذا فإنها غير صحيحة أصلاً. كان هذا، من ناحية، مأخذًا على قصور المنهج الكمي في البحث، أو انعدامه جملة. ومن ناحية، كان مأخذًا على قصور في تبسيط حالات معقدة إلى متغيِّرات بسيطة واضحة المعالم. كما كان فيه، من ناحية ثالثة، إشارة إلى إقحام لفرضيات متأثرة بانطباعات ذاتية في العمل التحليلي.

كان هذا ردَّ أصحاب الوضعية العامة على نقد مدرسة تحليل النُّظم الدوليَّة لهم، غير أن محلِّلي النُّظم الدوليَّة أصروا على أن الأصل أن تتوجه الجهود إلى تركيب المتغيِّرات الأكثر بساطة ودراستها ضمن السياق العام، وليس تبسيط الحالات المعقدة إلى متغيِّرات أكثر بساطة، من أجل فهم الأوضاع الاجتماعيَّة الحقيقية. فلم يكن محلِّلو النُّظم الدوليَّة ضد المنهج الكمي بحدِّ ذاته (فهم يحسبون ما يمكن حسابه) لكنهم، كما في طُرفة قديمة عن رجل مخمور، يرون أنْ ليس على المرء أن يبحث عن المفتاح المفقود تحت عمود الإنارة في الشارع، لا لشيء إلا لأن الإنارة هناك أفضل (حيث إن ثمَّةَ قدرًا أكبر من المعلومات التي يمكن مطالعتها)، بل علينا أن نبحث عن المعلومات الألصق بالمشكلة الفكريَّة، فنحن لا نختار المشكلة لتوفر المعلومات العسيرة والقابلة للقياس، فليست هذه المشكلة إلا ما يسميه الفرنسيون: حوار الطرشان.

وختامًا، فليست المسألة مسألة تجريدية حول المنهج الأصح، ولكن أي المدرستين، مدرسة تحليل النُّظم الدوليَّة ومدرسة الوضعية العامة، أقدر على تقديم تفسير للواقع التاريخي أكثر معقولية؛ ومن ثَمَّ تسليط ضوء أكبر على التحولات الاجتماعيَّة الواقعة عبر آماد طويلة وفوق مساحات شاسعة؟

وإن كان يبدو لنا أحيانًا أن أصحاب الوضعية العامة يصرُّون على بعض العوائق الفكريَّة الضيقة والصارمة؛ فالماركسيون التقليديون لم يكونوا أقل منهم شأنًا؛ فالماركسية التقليدية عائمة في تخيلات علم اجتماع القرن التاسع عشر، الذي تشترك فيه مع الليبرالية الكلاسيكية: الرأسمالية تطور حتمي عن الإقطاعية، نظام المصنع هو جوهر عملية الإنتاج الرأسمالية، العمليات الاجتماعيَّة هي عمليات طولية، المركز الاقتصادي يتحكم في البِنية الفوقية الأقل ثقافة وأصالة. ويُعد نقد الماركسي التقليدي، روبرت برنر (Robert Brenner)، لتحليل النُّظم الدوليَّة نموذجًا لهذا الرأي.

ولذلك، كان نقد الماركسية التقليدية لتحليل النُّظم الدوليَّة من حيث إنه لدى مناقشة محور المركز والأطراف في تقسيم العمل يلزم فيه الدَّور، فهو يتجاهل الأساس الإنتاجي لفائض القيمة والصراع الطبقي بين البورجوازيين والبروليتاريا بوصفه المتغيِّر التفسيري المركزي للتحولات الاجتماعيَّة؛ فتحليل النُّظم الدوليَّة يُرمَى بأنه أخفق في التعامل مع العمل بلا أجر بوصفه منطويًا على مفارقة تاريخية، وأنه في طريقه للانقراض. ومرة أخرى، فالنقاد يردون النقد الموجه إليهم لكن محلِّلي النُّظم الدوليَّة أصروا على أن العمل بأجر إن هو إلا واحد من أشكال كثيرة من ضبط العمل ضمن نظام رأسمالي، وليس الأكثر ربحية، ولا بوجه من الوجوه، من منظور رأس المال. كما أكدوا أن الصراع الطبقي وجميع أشكال الصراع الاجتماعي لا يمكن أن تُفهم وتقيَّم إلا ضمن نظام دولي يؤخذ جُملة واحدة. وأكدوا كذلك أن الدول في الاقتصاد العالمي الرأسمالي لا تملك من الاستقلال أو الانعزالية ما يمكن أن يجوِّز وصفها بامتلاك نمط إنتاجي خاص.

أما نقد دعاة استقلالية الدولة فكان عكس نقد الماركسيين التقليديين؛ فبينما يرى الماركسيون التقليديون أن تحليل النُّظم الدوليَّة يتجاهل المركزية المحدِّدة لنمط الإنتاج، فإن دعاة استقلالية الدولة يرون أن تحليل النُّظم الدوليَّة يجعل الفضاء السياسي في مجال استُلَّت حقائقه من الأساس الاقتصادي ومحكومة به؛ فانتقادات السيوسيولوجي تيدا سكوكبول (Theda Skocpol) وعالم السياسة أريستايد زولبرغ (Aristide Zolberg) تنتصر لهذه القضية، مستأنسةً بالكتابات السابقة للمؤرِّخ الألماني أوتو هنز (Otto Hintze). وتصر هذه المجموعة على عدم قدرتنا على تفسير ما يجري على مستوى الدولة أو فيما بين الدول من خلال مجرَّد اعتبار هذه المجالات جزءًا من اقتصاد عالمي رأسمالي؛ فالدوافع التي تحكم الفعل في هذه المجالات حسب قولهم مستقلة وتستجيب لضغوط غير تصرفات السوق.

وأخيرًا، فمع صعود "بعض" المفاهيم المختلفة المتعلقة بالدراسات الثقافية، تمت مهاجمة تحليل النُّظم الدوليَّة بحجج مشابهة لحجج دعاة استقلالية الدولة. فتحليل النُّظم الدوليَّة يقال: إنه يشتق البنية الفوقية (في هذه الحالة، الفضاء الثقافي) من أساسه الاقتصادي ويهمل الحقيقة المركزية والمستقلة للفضاء الثقافي (انظر مثلاً:

نقد السوسيولوجي الثقافي ستانلي أرونوزيتز (Stanley Aronowitz). كما يُرمى محلِّلو النُّظم الدوليَّة بأنهم جمعوا بين مثالب الوضعية العامة والماركسية التقليدية، رغم أنهم يرون أنفسهم نُقَّادًا لهاتين المدرستين. وتُتَّهم مدرسة تحليل النُّظم الدوليَّة بأنها ليست إلا نسخة إضافية من "السردية الكبرى"؛ فرغم دعوى أن تحليل النُّظم الدوليَّة مختص بـ "التاريخ الإجمالي" فإنه موسوم بالاقتصاد، بمعنى أنه يعطي الأولوية للمجال الاقتصادي على حساب مجالات النشاط الإنساني الأخرى. ورغم هجومه المبكر والشديد ضد المركزية الأوروبية، فإنه يُتَّهم بالمركزية الأوروبية من حيث إنها لا تقبل الاستقلال غير القابل للاختزال للهويات الثقافية المختلفة. وباختصار، فإنه يتجاهل مركزية "الثقافة".

لا شك أن تحليل النُّظم الدوليَّة هو سردية كبرى، فمحلِّلو النُّظم الدوليَّة يرون أن جميع أشكال النشاط المعرفي تتضمن بالضرورة سرديَّات كبرى، لكن بعض السرديَّات الكبرى أقدر من بعض على تجلية الحقيقة؛ ففي تأكيدهم على التاريخ الإجمالي ووحدة الحقول المعرفية رفضٌ لاستبدال الأساس الثقافي بالأساس الاقتصادي. بل إنهم، كما ذكرنا قبل، يسعون لإلغاء الخطوط الفاصلة بين طرق التحليل الاقتصاديَّة والسياسية والثقافية الاجتماعيَّة. والأهم من ذلك أنهم لا يريدون ترك الجَمَل بما حَمَل، بل الإبقاء على شيء من كل شيء، فأنْ تعارِضَ المذهب العلمي، لا يفيد أنك ضد العلم؛ وأن تناهض البنى الخالدة لا يعني أن البنى المحدودة بوقت لا وجود لها؛ وأن تشعر أن التنظيم الحالي للحقول المعرفية هو عقبة يجب تخطيها لا يُفهم منه ألا وجود لمعرفة تم الوصول إليها بطريقة جماعية (مهما كانت ابتدائية أو موجَّهة)؛ وأن تكون من أنصار الخصوصية كقسيم للعالمية لا يعني أن جميع الآراء تتمتع بنفس القدر من الصحة، وأن البحث عن عالمية جمعية لا طائل تحته.

ما تشترك فيه هذه الانتقادات الأربعة هو أن تحليل النُّظم الدوليَّة يفتقر إلى لاعب مركزي في عملية إعادته لقراءة التاريخ؛ ففي الوضعية العامة كان ذلك اللاعب هو الفرد، وفي الماركسية التقليدية كان اللاعب هو البروليتاريا أو طبقة العمال والكادحين، أما عند دعاة استقلالية الدولة فاللاعب هو رجل السياسة،

وأما دعاة الخصوصية الثقافية فعندهم أن كلاًّ منّا (مخالفًا لغيره) هو لاعب منخرط في حوار مستقل مع الآخرين جميعًا. أما عند مدرسة تحليل النُّظم الدوليَّة، فهؤلاء اللاعبون هم نتاج عملية، تمامًا كقائمة البنى التي قد تخطر لك، وليسوا عناصر تكوينية ابتدائية، لكنهم جزء من خليط منتظم، عنه نتجوا ووفقه يعملون. إنهم يعملون بحرية، لكن حريتهم مقيدة بسيَرهم وبالسجون الاجتماعيَّة التي هم جزء منها؛ فتحليل سجونهم يحررهم ما وسعهم التحرُّر، وبقدر تحليلنا لسجوننا الاجتماعيَّة، نحرر أنفسنا من قيودها بقدر ما نستطيع.

نختم بأنه ينبغي التركيز على أن الزمان والمكان، بل ثنائية الزمان والمكان ليست حقائق خارجية متغيِّرة اتُّفِق أن وُجدت هناك، توجد الحقيقة الاجتماعيَّة خلالها؛ فثنائية الزمان والمكان هي حقيقة مركبة دائمة التطور، بناؤها جزء لا يتجزأ من الحقيقة الاجتماعيَّة التي نقوم بتحليلها؛ فالأنظمة التاريخية التي نعيش ضمنها تسير في الواقع وفق نظام، لكنها تاريخية كذلك؛ فهي لا تتغير على الزمن، لكنها تتغير من دقيقة لأخرى؛ وهذه متضادة، لكنها ليست متناقضة. المقدرة على التعاطي مع هذه المتضادة التي لا نستطيع الهروب منها هي المهمَّة الأساسية للعلوم الاجتماعيَّة التاريخية. ليست هذه أحجية، ولكنها تحدٍّ.

الفصل الثاني

النِّظام الدولي الحديث
بوصفه اقتصاداً عالميًّا رأسماليًّا
الإنتاج والاستقطاب وفائض القيمة

العالم الذي نعيش فيه الآن، أعني النِّظام الدوليَّ الحديث، نشأ في القرن السادس عشر، حين لم يكن هذا النِّظام الدوليُّ قائمًا إلا في جزء من العالم، ولاسيما في أنحاء من أوروبا والأميركيتين، لكنه توسَّع مع مرور الزمن حتى شمل جميع أنحاء المعمورة. وهو الآن، وكما كان على الدوام، اقتصادٌ عالميٌّ. كما أنه الآن، وكما كان على الدوام، اقتصادٌ عالميٌّ رأسماليٌّ. ولذلك علينا أن نبدأ بتبيين ما يعنيه هذان المصطلحان: الاقتصاد العالمي، والرأسمالية، فذلك سيسهِّل علينا تقدير الحدود التاريخية للنظام العالمي الحديث: جذوره، جغرافيته، تطوره الزمني، وأزمته البنيوية الراهنة.

أما ما نعنيه بالاقتصاد العالمي، فهو ذلك المجال الجغرافي الكبير الذي يسود فيه نظام تقسيم العمل، وينتج عنه تبادلٌ داخلي ضخم للبضائع الأساسية أو الضرورية، وتدفُّق للمال والأيدي العاملة. ومن الملامح المميزة للاقتصاد العالمي أنه ليس محدودًا ببنية سياسية موحَّدة، بل فيه وحدات سياسية كثيرة، يرتبط بعضها ببعض ارتباطًا غير وثيق في نظامنا الدوليِّ الحديث، عبرَ نظام بينَ-دَوليٍّ. فالاقتصاد العالمي يشتمل على ثقافات وجماعات شتى، بأديانها الكثيرة، ولغاتها المتعددة، وأنماط حياتها المختلفة. ولا يعني هذا أنها لا تنشئ بعض الأنماط الثقافية المشتركة؛ مما سنسمِّيه: الثقافة الجغرافية. كما يعني أننا لن نستبعد وجود تجانس سياسي ولا ثقافي في الاقتصاد العالمي. بيد أن أكثر ما يوحِّد البِنية هو نظام تقسيم العمل الذي هو جزء منه.

فليست الرأسمالية مجرد وجود أشخاص أو شركات تنتج من أجل البيع في الأسواق وتحقيق الأرباح؛ فقد وُجد هؤلاء الأشخاص أو الشركات في العالم أجمع عبر آلاف السنين، كما أن وجود أشخاص يعملون لقاء أجور لا يصلح أيضًا تعريفًا كافيًا؛ فالعمل لقاء أجر كان معروفًا لآلاف السنين كذلك. إننا لن نكون في نظام رأسمالي إلا عندما يعطي النِّظام أولوية للتراكم غير المتناهي لرأس المال.

فبهذا التعريف، لم يكن هناك نظام رأسمالي إلا النِّظام الدولي الحديث. والتـــراكم اللانهائي مفهوم بسيط إلى حدٍّ ما؛ فهو يعني أن الناس والشـــركات لا يراكمـــون رأس المال إلا من أجل المزيد من رأس المال، في عملية متواصلة لا نهاية لها. وعندما نقول: إن نظامًا "يعطي أولوية" لمثل هذا التراكم غير المتناهي، فهذا يعني وجـــود آليات بنيويَّة تضع العراقيل بطريقة ما أمام أولئك الذين يعملون بدوافع أخـــرى، وصولاً إلى عزلهم من المشهد الاجتماعي، بينما يُكافَأ من يعملون وفـــق الـــدوافع المطلوبة، وينالون الثراء لو كان ناجحين.

فالاقتصاد العالمي والنِّظام الرأسمالي متلازمان. ولأن الاقتصادات العالمية تفتقر إلى ما يشد بنيان أية بِنية سياسية شاملة أو ثقافة متجانسة، فإن ما يوحدهما معًا هو ما لتقسيم العمل من قوة وتأثير. وهذا التأثير هو أحد لوازم الثراء دائـــم التوســـع الذي يقدمه النِّظام الرأسمالي؛ فحتى يومنا هذا، فإن الاقتصادات العالميـــة الـــتي تمَّ بناؤها إما تهاوت وإما تحولت قسرًا إلى إمبراطوريات عالمية. والاقتصـــاد العـــالمي الوحيد الذي بقي عبر التاريخ لمدة طويلة هو النِّظام العالمي الحديث، وذلـــك لأن النِّظام الرأسمالي ضرب بجذوره واستقر سمة ثابتة فيه.

وفي المقابل، لا يقوم النِّظام الرأسمالي إلا في إطار الاقتصاد العالمي، وســـوف نرى أن النِّظام الرأسمالي يستلزم علاقة جدَّ خاصة بين المنتجين الاقتصاديين وذوي السلطان؛ فإذا تجاوزت قوة ذوي السلطان حدها، شأنَ الإمبراطوريـــات، طغـــت مصالح الساسة على مصالح المنتجين الاقتصاديين، ولم تعد مراكمـــة رأس المـــال أولوية؛ فالرأسماليون بحاجة إلى سوق كبيرة (ولذلك لا تتسع لهم الأنظمة الصغيرة) ولكنهم يحتاجون أيضًا إلى تعددية الدول، لتتاح لهم فرصة الحصول على ميـــزات العمل مع دول، فيما يتسنى لهم تلافي الدول المعادية لمصالحهم، والانحياز للـــدول الموالية لها؛ مما لا يُدرَك إلا عبر وجود دول متعددة ضمن نظام تقسيم العمل.

النِّظام العالمي الرأسمالي هو مجموعة من المؤسسات المتعددة، الجمـــع بينـــها هو الذي يفسر كيفية سير عملياتها المتشابكة بعضها ببعض. المؤسسات الأساسية هي: السوق، أو بالأحرى الأسواق، والشركات الـــتي تتنـــافس في الأســـواق، والدول المتعددة، ضمن نظام بينَ دولي، والعوائل، والطبقات، والفئات الاجتماعيَّة

(status groups) لو استخدمنا مصطلح ماكس فيبر، وهو ما تواضع البعض على تسميته في الآونة الأخيرة بـ "الهويات". فهذه جميعها مؤسسات أُنشئت ضمن إطار الاقتصاد العالمي الرأسمالي. ولا شك أن لمثل هذه المؤسسات ما يشبهها في أنظمة تاريخية سالفة، التي سميناها بالأسماء نفسها أو بأسماء شبيهة بها، لكن استخدام الاسم نفسه لوصف مؤسسات وُجدت في نظم تاريخية مختلفة من شأنه أن يهوش على التحليل لا أن يبسِّطه، ومن الأفضل النظر إلى مجموعة مؤسسات النِّظام الدوليِّ الحديث بوصفها خاصة به سياقيًّا.

ولنبدأ بالأسواق، لأنها تعد عادة السمة الأساسية للنظام الرأسمالي. والسوق هي بِنية محلية ملموسة يبيع الأفراد والشركات فيها البضائع ويشترون، كما أنها مؤسسة افتراضية عبر المكان الذي يتم فيه نفس التبادل، ويتوقف حجم السوق الافتراضية وسعة انتشارها على ما يمتلك البائعون والمشترون من بدائل حقيقية في وقت من الأوقات. ومن حيث المبدأ؛ ففي الاقتصاد العالمي الرأسمالي، توجد السوق الافتراضية كوحدة متكاملة. لكن كما سنرى، فكثيرًا ما يكون هناك تداخل بين هذه الحدود، ينتج عنه أسواق أضيق و"أكثر حماية". ولا شك أن هناك أسواقًا افتراضية منفصلة لجميع السلع والأموال والأنواع المختلفة من الأيدي العاملة، لكن مع الوقت، يمكن القول بأن ثمَّةَ سوقًا افتراضية عالمية واحدة تضم جميع عناصر الإنتاج رغم جميع العوائق التي تعترض عملها الحرَّ. ويمكن أن ترى هذه السوق الافتراضية كمغناطيس لجميع المنتجين والمشترين الذين أفضليتهم هي عامل سياسي مستديم في صناعة القرار للجميع، الولايات والشركات والعوائل والطبقات والفئات الاجتماعيَّة (أو الهويات). هذه السوق العالمية الافتراضية المتكاملة هي واقع من حيث إنها تؤثر في صناعة جميع القرارات، لكنها لا تشتغل بكامل الطاقة والحرية (أي بدون تدخل)؛ فالسوق كاملة الحرية تشتغل كأيديولوجية، وأسطورة، وتأثير معوق، لكن قطعًا ليس كواقعٍ يوميٍّ مَعِيش.

وأحد أسباب كونها ليست واقعًا يوميًّا معيشًا هو أن السوق الحرة تمامًا، لو وُجدت أصلاً، لن تسمح قطُّ بالتراكم غير المتناهي لرأس المال. وقد يبدو هذا متناقضًا، لأنه من الصواب الأكيد أن الرأسمالية لا تستطيع العمل بدون أسواق،

وكذلك صحيح أن الرأسماليين يقولون دومًا: إنهم يفضِّلون الأسواق الحرة، لكـــن الرأسماليين في الواقع ليسوا أحرارًا تمامًا، بل الأسواق هي التي تتمتع بحرية منقوصة. والسبب واضح؛ افترضْ أنه وُجدت سوق عالمية تمتعت فيها جميع عناصر الإنتـــاج بكامل الحرية -كما اعتادت كتب الاقتصاد أن تعرِّف هذا- أي: سوق تنســـاب فيها العناصر دون عوائق، يكون فيها أعداد كبيرة جدًّا من المشترين، وأعداد كبيرة جدًّا من البائعين، وتتوفر فيها معلومات دقيقة (مما يعني أن جميع البائعين والمشترين يعرفون قيمة الإنتاج الحقيقية). ففي مثل هذه السوق المثالية يمكن للمشترين علـــى الدوام أن يساوموا ويخفِّضوا هامش الربح لحد زهيد (ولنقل: إنه قـــرش)؛ فهـــذا المستوى المنخفض من الربح يمكن أن يجعل اللعبة الرأسمالية غـــير ممتعـــة بالنســـبة للمنتجين؛ مما يزيل الدعامات الاجتماعيَّة الأساسية لمثل هذا النِّظام.

فالذي يفضِّله البائعون دائمًا هو الاحتكار، لأن بوسعهم حينئـــذ أن يخلقـــوا هامشًا واسعًا نسبيًّا بين تكاليف الإنتاج وأسعار البيع، فيجنون بذلك نسبًا عاليـــة من الأرباح. ولا شك أنه من العسير خلق عمليات احتكار مثالية، فهذه العمليات نادرة، لكنْ خلافًا لذلك فالعمليات شبه الاحتكارية ممكنة. أهم ما تحتاجـــه هـــو دعم آلة دولة قوية نسبيًّا، تستطيع فرض شبه احتكار. وثمَّةَ طرق كـــثيرة لفعـــل ذلك، من أهمها نظام براءة الاختراع الذي يحتفظ بحقوق اختراع ما لعدد محدد من السنين؛ وهذا هو ما يجعل المنتجات المتقدمة الجديدة الأغلى أسعارًا على المشترين، والأكثر جلبًا للأرباح للمنتجين. ولا شك أن براءات الاختراع يتم خرقها في كثير من الأحيان، وهي في جميع الأحوال تنتهي، لكنها في الجملة تحمي شبه الاحتكـــار لفترة من الزمان. ومع ذلك، فالإنتاج الذي تحميه براءات الاختراع يبقى عادة شبه احتكار، لأن السوق لا تخلو في كثير من الأحيان من منتجات شبيهة ليست محمية ببراءة اختراع. ولذلك فالوضع الطبيعي للمنتجـــات الرئيســـية (أي: المنتجـــات الجديدة التي لها سهم مهم في السوق العالمية الكلية للسلع) أنها "احتكار القِلَّة" أكثر من كونها احتكارًا مطلقًا. عمليات احتكار القلة من الجودة بحيث تعرِّفنا نســـب الأرباح العالية المرغوب تحقيقها، ولاسيما أن الشركات المختلفة كثيرًا ما تتواطـــأ لتقليل المنافسة على الأسعار.

على أنَّ براءات الاختراع ليست الطريقة الوحيدة التي تتمكن الدول من خلالها من خلق شبه احتكار؛ فقيود الدولة على الواردات والصادرات (ما يُعرف بالمعايير الوقائية) طريقة أخرى، والإعانات الحكومية والإعفاءات من الضرائب طريقة ثالثة. ومقدرة الدول القوية على استخدام عضلاتها لمنع الدول الأضعف من خلق معايير وقائية معارِضة طريقة أخرى أيضًا. ودور الدول، كمشترٍ من الوزن الثقيل لمنتجات معينة، راغب في دفع أثمان باهظة طريقة أخرى كذلك. وأخيرًا، الأنظمة التي تفرض عبئًا على المنتجين يمكن أن تُمتصَّ بسهولة نسبية من قبل المنتجين الكبار، لكنها تشلُّ صغار المنتجين، في متوازية تؤدي إلى إزاحة المنتجين الصغار من السوق، وبذلك تزيد درجة احتكار القلة. والوسائل التي تتدخل بها الدولة في السوق الافتراضية من السعة والشمول بحيث إنها تشكِّل عاملاً جوهريًّا في تحديد الأسعار والأرباح. وبدون مثل هذه التدخلات، فلا يمكن أن ينتعش النِّظام الرأسمالي ومن ثم لا يمكن أن يعيش.

ومع ذلك، ففي تركيبة الاقتصاد الرأسمالي العالمي عنصران مقاومان للاحتكار، أولهما: أن كل مغنم لأحد المنتجين الاحتكاريين هو مغرم للآخر. ولا شك أن الغارمين سيصارعون سياسيًّا من أجل إزالة مغانم الغانمين، وبوسعهم فعل ذلك عبر الصراع السياسي داخل الدول حيث يوجد المنتجون الاحتكاريون، إمَّا باللجوء إلى قوانين السوق الحرة، وتقديم الدعم للقادة السياسيين الراغبين في إنهاء تسهيلات احتكارية معينة، وإمَّا عبر إقناع دول أخرى بمجابهة احتكار السوق العالمية باستخدام قوة الدولة لمساندة المنتجين المنافسين؛ وهما طريقتان كلتاهما مستخدمة. وعليه، ومع مضي الوقت، فإن كل شبه احتكار يُبطَل بدخول مزيد من المنتجين إلى السوق.

ومن هنا، فإن شبه الاحتكارات تصفِّي نفسها بنفسها، لكنها تُعَمَّر بما فيه الكفاية (قل: ثلاثون سنة) لضمان مراكمة وفيرة من رأس المال من قِبَل من يتحكمون بشبه الاحتكارات. وعندما تتم تصفية شبه احتكار، يحوِّل كبار مراكمي رأس المال أموالهم لمنتجات متقدمة جديدة، أو حتى إلى صناعات متقدمة جديدة؛ والنتيجة دائرة من المنتجات المتقدمة. ولئن كانت أعمار المنتجات المتقدمة

قصيرة نسبيًّا؛ فإنها على الدوام تُتبع بصناعات متقدِّمة أخرى جديدة، وهكذا تمضي اللعبة وتستمر. وأول ما تتجاوز المنتجات ذروتها، تصبح قابلة "للمنافسة" أكثر فأكثر، أي: أقل فأقل ربحًا؛ وهذا نمط نراه واقعًا على الدوام.

والشركات هي اللاعبون الأساسيون في السوق، وهي المنافسة للشركات الأخرى التي تعمل في نفس السوق الافتراضية، وهي كذلك في صراع مع الشركات التي تبتاع منها المواد الخام أو المركَّبات، والشركات التي تبيع لها منتجاتها. واسم هذه اللعبة تنافس رأسمالي شرس، لا ينجو فيه إلا الأقوى والأكثر نشاطًا. وعلينا ألا ننسى أن إفلاس شركة ما، أو الاستحواذ عليها من قبل شركة أقوى، هو الخبز اليومي للشركات الرأسمالية. ولا ينجح جميع أصحاب الأعمال الرأسمالية في مراكمة رأس المال، بل على العكس، فلو نجح الجميع، فلن يكون حظ كل منهم إلا القليل؛ ولذلك فـ "إخفاقات" الشركات المتكررة لا تجتث المنافسين الأضعف فحسب، ولكنها شرط ضروري للمراكمة غير المتناهية لرأس المال؛ وهذا هو ما يفسِّر العملية الدائمة لتركيز رأس المال.

ولا ريب أن ثَمَّةَ جانبًا سلبيًّا لنمو الشركات، إما أفقيًّا (في نفس المنتج) وإما رأسيًّا (في الخطوات المختلفة من سلسلة الإنتاج)؛ فمعلوم أن الحجم يخفِّض التكاليف عبر ما يُسمَّى باقتصاد الكَمِّ، لكنه أيضًا يزيد التكاليف الإدارية والتنسيقية، ويضاعف مخاطر قصور الإدارة. ونتيجة لهذا التناقض، رأينا الشركات تتضخم ثم تضمر في عملية حادة التسلسل غير أن هذا العملية لم تكن قط عملية صعود وهبوط بسيط، بل لم تنفك الزيادة مستمرة في حجم الشركات عبر العالم، لكنها زيادة يعقبها نقصان بحجم أقل، أو قل: خطوتان إلى الأمام وخطوة إلى الخلف، وهكذا دواليك. على أن لحجم الشركات مقتضيات سياسية مباشرة؛ فالحجم الكبير يمنح الشركات مزيدًا من التأثير السياسيِّ، لكنه في الوقت ذاته يجعلها ضعيفة أمام أي اعتداء سياسي، من قِبَل منافسيها، وموظفيها، ومستهلكيها، لكن الربح أو الخسارة هنا أيضًا تُرْس يدور في اتجاه واحد نحو مزيد من التأثير السياسي بمضي الزمن.

التقسيم المحوري للعمل في اقتصاد عالمي رأسمالي يقسِّم الإنتاج إلى منتجات شبه مركزية، ومنتجات أطراف. غير أن مفهوم المركز والأطراف هو مفهوم

عقلاني؛ فما نعنيه بالمركز والأطراف هو درجة الربحية لعمليات الإنتــاج، ولمــا كانت الربحية متعلقة تعلقًا مباشرًا بدرجة الاحتكارية، فما نعنيه أساسًا بعمليــات الإنتاج شبه المركزي تلك العمليات التي تتحكم فيها عمليات شبه احتكار؛ فتبقى عمليات الأطراف هي تلك التي فيها تنافس حقيقي؛ فعندما يقع تبــادل تجــاري، تكون المنتجات القابلة للمنافسة في وضع ضعيف والمنتجات شبه المحتكَرة في وضع قوي. ونتيجة لذلك، يكون ثَمَّةَ تدفق مستمر لفائض القيمة من منتجي منتجــات الأطراف إلى منتجي المنتجات الشبيهة بالمركز، وهو ما يُعــرف بالتبــادل غــير المتكافئ.

ولا شكَّ في أن التبادل غير المتكافئ ليس هو الطريق الوحيد لنقل رأس المال المراكَم من المناطق الأضعف سياسيًّا إلى المناطق الأقوى سياسيًّا. فهنــاك النــهب أيضًا، الذي كثيرًا ما يُستخدم استخدامًا واسعًا خلال الأيام الأولى من ضم مناطق جديدة إلى الاقتصاد العالمي (ودونك على سبيل المثال الفاتحين الإسبان والذهب في الأميركتين). لكن النهب ذاتي التصفية، فهو كقتل الإِوَزَّة الــتي تبــيض البــيض الذهبــي، لكن لما كانت عواقب النهب آجلة وفوائده عاجلة؛ فــإن عمليــات النهب لا تزال مستمرة في النِّظام الدوليِّ الحــديث، رغــم أننــا نشــعر غالبًــا بــ "الفضيحة" عندما نعلم بها. فعندما تعلن شركة إنرون إفلاسها بعد إجــراءات نُقِلت بموجبها مبالغ مهولة إلى أيدي حفنة من المديرين، فليس ذاك في الحقيقــة إلا نهبًا. وعندما أدت خصخصة أملاك الدولة إلى أن تتجمع في أيدي مجموعة كالمافيا من رجال الأعمال سرعان ما يغادرون البلاد ويخلِّفون وراءهم شركات مــدمرة، فذلك نهب. صحيح أن النهب ذاتي التصفية، لكن بعد إلحاق أضرار بالغة بنظــام الإنتاج العالمي، وبعافية الاقتصاد العالمي الرأسمالي.

ولما كانت عمليات شبه الاحتكار تعتمد على رعاية دول قويــة، فإنهــا في الغالب تقع في مثل هذه الدول، من النواحي القانونية والفعلية ومن حيث الملكية. وعليه، فإن ثَمَّةَ عواقب جغرافية للعلاقة بين المركز والأطراف؛ فالعمليــات شــبه المركزية تنحو نحو التجمع في عدد قليل من الدول وتجعل معظم النشاط الإنتاجي في تلك الدول. أما عمليات الأطراف فيغلب عليها التفرق بين عدد كــبير مــن

الدول. ومن هنا، فللاختصار سنستخدم تعبيري دول المركز ودول الأطراف، ما دمنا نتذكر أننا في الحقيقة نتكلم عن علاقة بين عمليات الإنتاج. على أن بعض الدول لديها خليط شبه متساوٍ من المنتجات شبه المركزية ومنتجات الأطراف، وهذه يمكن أن نسميها دولاً شبه-أطراف. وهذه الدول لديها، كما سنرى، أملاك سياسية خاصة، لكن الحديث عن عمليات إنتاج شبه أطراف ليس بذي مغزى.

وحيث إن عمليات شبه الاحتكار تقضي على نفسها بنفسها، كما رأينا، فما هو اليومَ عمليةٌ شبه مركزية سيغدو في الغد عملية أطراف؛ فتاريخ الاقتصاد للنظام العالمي الحديث زاخر بتحول المنتجات أو انتقالها من درجة إلى درجة دونها، بدءًا بانتقالها إلى دول شبه الأطراف ثم إلى دول الأطراف؛ فلو كان إنتاج الأقمشة في نحو عام 1800 هو العملية شبه المركزية البارزة، فإنه يكون في عام 2000 من أقل عمليات الإنتاج ربحًا في الأطراف؛ ففي سنة 1800 كانت هذه الأقمشة تُنتَج أساسًا في عدد قليل من البلدان (ولاسيما إنجلترا وبعض البلاد الأخرى بشمالي غرب أوروبا). أمّا في عام 2000 فالأقمشة تُنتَج في جميع أنحاء النِّظام الدولي، ولاسيما الأقمشة الرخيصة. وقد تم تكرار هذه العملية مع كثير من المنتجات الأخرى. ودونك الصُّلب، أو السيارات، أو حتى الحواسيب. لكن هذا النوع من التحول ليس له تأثير على بِنية النِّظام نفسها. في عام 2000 كان هناك عمليات شبه مركزية أخرى (كإنتاج الطائرات أو الهندسة الوراثية) التي كانت متمركزة في عدد قليل من الدول، كما كان هناك على الدوام عمليات شبه مركزية جديدة تعوِّض عمَّا أمسى منها قابلاً للمنافسة وخرج من الدولة التي كان فيها أصلاً.

ويختلف دور كل دولة في مواجهة العمليات الإنتاجية وفق خليط عمليات المركز والأطراف داخلها؛ فالدول القوية التي تحتوي على نسبة أكبر من العمليات شبه المركزية تميل إلى تأكيد دورها في حماية شبه الاحتكارات للعمليات شبه المركزية، أما الدول شديدة الضعف التي تحتوي على نسبة أكبر من عمليات الأطراف فهي عاجزة في العادة عن فعل الكثير للتأثير في التقسيم المحوري للعمل؛ ومن ثم فهي مجبرة على قبول ما تُعطاه.

أما دول شبه الأطراف التي فيها خليط متجانس نسبيًّا من عمليات الإنتاج فتجد نفسها في أصعب الأوضاع؛ فتحت ضغط من دول المركز، ومحاولة ضغطها هي على دول الأطراف، ينصبُّ اهتمامها على حماية نفسها من الانزلاق نحو الأطراف، والسعي الدؤوب لبلوغ المركز. وهما أمران أحلاهما مُرٌّ، وكلاهما يتطلبان تدخلاً معتبرًا من قبل الدولة في السوق العالمية. ودول شبه الأطراف هذه هي التي تطرح بعنف وعلانية ما يُعرف بسياسات الحماية، التي ترجو منها أن "تحمي" إنتاجها من منافسة الشركات الأقوى في الخارج، بينما تحاول تحسين كفاءة شركاتها من أجل منافسة أفضل في السوق العالمية. هذه الدول تتلقى بشراهة المنتجات المتقدمة المنتقلة، التي باتت تُعرف هذه الأيام بوصفها "تطويرًا اقتصاديًّا" ناجحًا. وفي هذا المسعى لا تأتي منافستها من دول المركز ولكن من دول أخرى من شبه الأطراف، لا تقل شراهة في السعي لتلقي المنتجات المتقدمة المنتقلة التي لا تنتقل لجميع الطامحين لتلقيها في نفس الوقت ولا بنفس الدرجة. والدول التي يمكن وصفها بأنها دول شبه أطراف، في بداية القرن الحادي والعشرين، هي: كوريا الجنوبية والبرازيل والهند، وهي دول تتمتع بشركات قوية تصدِّر المنتجات (كالفولاذ والسيارات والمستحضرات الدوائية) لدول الأطراف، لكن ذلك يتعلَّق أيضًا بدول المركز كمستوردين لمنتجات أكثر "تقدُّمًا".

التقييم العادي للصناعات المتقدمة، أي: الذوبان البطيء لشبه الاحتكار؛ هو ما يفسر الإيقاعات الدورية للاقتصاد العالمي؛ فالصناعة المتقدمة الكبرى ستكون منبهًا قويًّا لتوسع الاقتصاد العالمي وسيتمخض عنها تراكم مهول لرأس المال. لكنها عادة ما تؤدي أيضًا إلى خلق مزيد من فرص العمل على نطاق واسع في الاقتصاد العالمي، ومعدلات أعلى من الأجور، وشعور عام برخاء نسبي. وكلما زاد عدد الشركات الداخلة في صناعاتٍ ما كان شبه احتكار زاد الإنتاج عن الحاجة (أي: إنتاج أكثر بكثير من الطلب الحقيقي في وقت من الأوقات) مما يؤدِّي إلى تزايد المنافسة في الأسعار (بسبب تقلُّص الطلب) ومن ثَمَّ إلى خفض نسب الأرباح. وينتج عن هذا في مرحلة ما تراكم المنتجات غير المبيعة مما يبطِّئ المزيد من الإنتاج.

وعندما يحصل هذا فإننا نرى تراجعًا في المنحنى الدوري للاقتصاد العالمي، في صورة ركود أو انحسار في الاقتصاد العالمي؛ مما يؤدِّي إلى ارتفاع نسب البطالة في أنحاء العالم، ويدفع المنتجين لخفض تكاليف الإنتاج سعيًا للاحتفاظ بسهمهم في السوق العالمية، وإحدى آليات ذلك هي نقل عمليات الإنتاج إلى مناطق عُرِفت تاريخيًّا بدفع أجور أدنى للأيدي العاملة، أي: إلى دول شبه الأطراف. على أن هذا التحول يضغط على مستويات الأجور في العمليات التي لا تزال في مناطق المركز؛ مما يؤدِّي إلى انخفاض الأجور هناك أيضًا. كما أن الطلب الذي كان ضعيفًا بسبب وفرة الإنتاج، يغدو ضعيفًا بسبب ضعف القدرة الشرائية لدى المستهلكين. وفي مثل هذا الوضع، ليس من الضرورة أن يخسر جميع المنتجين، فثمَّةَ منافسة حادة بين شركات احتكار القلَّة المتضررة المنخرطة في عمليات الإنتاج تلك، فهي تتصارع بشراسة فيما بينها، عادة بدعم من آلة دولها. وينجح بعض الدول وبعض المنتجين في "تصدير البطالة" من دولة من دول المركز إلى غيرها، فيحصل هبوط في مجموع المنظومة وإن كان بعض دول المركز وبعض دول شبه الأطراف على نحو خاص يبدو متعافيًا.

وهذه العملية التي وصفنا، أعني توسع الاقتصاد العالمي عندما يكون هناك صناعات متقدمة شبه احتكارية، وضموره عندما يكون ثمَّةَ انخفاض في تركيز شبه الاحتكار، يمكن أن تُرسَم كمنحنى صعود وهبوط لما يُسمى بمرحلتي: "أ" (توسع) و"ب" (ضمور). وتُعرف أحيانًا الدورة التي تكون فيها المرحلة "أ" متبوعة بالمرحلة "ب" بدورة كوندراتييف، نسبة للاقتصادي الذي وصف هذه الظاهرة بوضوح في بدايات القرن العشرين. ولم يتجاوز عمر دورات كوندراتييف إلى الآن خمسين إلى ستين سنة تقريبًا؛ فطولها الدقيق يتوقف على الإجراءات السياسية التي تتخذها الدول من أجل تفادي الوقوع في المرحلة "ب"، ولاسيما الإجراءات الهادفة إلى تحقيق تعافٍ من المرحلة "ب" على أساس صناعات متقدمة جديدة يمكن أن تحفز مرحلة "أ" جديدة.

وبعد انتهاء دورة كوندراتييف، لا يعود الوضع أبدًا إلى ما كان عليه في بداية الدورة، لأن ما يتم فعله في المرحلة "ب" سعيًا للخروج منها والعودة إلى المرحلة "أ" يغيِّر ثوابت الاقتصاد العالمي تغييرًا مهمًّا؛ فالتغييرات التي تحل المشكلة الراهنة

(أو قصيرة الأمد) المتمثلة بقصور توسع الاقتصاد العالمي (وهو عنصر أساس في المحافظة على إمكان مراكمة رأس المال) تستعيد حالة من التوازن قصير المدى، لكنها تبدأ بخلق مشاكل في البِنية على المدى الطويل.

ونتيجة ذلك هو ما يمكن أن نسميه: "الاتجاه طويل الأجل"، وينبغي أن يُنظر للاتجاه طويل الأجل بوصفه منحنى إحداثيُّه الأفقي (أو السيني) يسجِّل الزمن، بينما يقيس إحداثيُّه الرأسي (أو الصادي) ظاهرة بتسجيل نسبة مجموعةٍ ما ذات عدد بياني معين. فلو كانت النسبة تتحرك للأعلى بمضي الوقت بطريقة خطيَّة في الجملة، فذاك يعني أنها عند نقطة ما لن تتمكن من الاستمرار في ذلك الصعود (نظرًا لأن المنحى الصادي يعمل بنسبٍ مئوية)؛ فلا عدد بيانيًّا يمكن أن يرجع إلى أكثر من 100 في المائة في أية مجموعة. وهذا يعني أننا بينما نحل المشاكل متوسطة المدى بتحركنا إلى أعلى المنحنى، فإنَّنا في نهاية المطاف سندخل في مشكلة طويلة الأمد باتجاهنا نحو الخط المقارب (asymptote).

ولْنَرَ كيف يعمل هذا ضمن الاقتصاد العالمي الرأسمالي بمثال واحد؛ فإحدى المشاكل التي لاحظناها في دورة كوندراتييف هي أنه عند نقطة معينة تصبح عمليات الإنتاج الكبرى أقل ربحًا، وتبدأ هذه العمليات بالانتقال سعيًا لتقليص النفقات، وفي الوقت ذاته تزداد حدة البطالة في مناطق المركز؛ مما يؤثِّر على الطلب العالمي. وتبدأ الشركات فرادى بخفض نفقاتها، لكن وجدان القدر الكافي من العملاء يصبح أكثر صعوبة على مجموع الشركات. وإحدى طرق استعادة مستوى كافٍ من الطلب العالمي الفعَّال هي زيادة مستويات الأجور للعمال العاديين في مناطق المركز، وهو ما حدث بكثرة في نهاية المراحل "ب" من دورة كوندراتييف؛ فهذا يخلق من ثَمَّ نوع الطلب الضروري لتوفير القدر الكافي من مستهلكي المنتجات المتقدمة الجديدة. ولا شك في أن المستويات الأعلى للأجور يمكن أن تعني أرباحًا أقل لأصحاب المشاريع، لكن هذا يمكن تعويضه على مستوى عالمي بتوسيع مصادر الأيدي العاملة بأجر في أماكن أخرى من العالم، ممن يمكن أن يعملوا لقاء أجور أدنى. ويمكن الوصول إلى ذلك عبر استجلاب أشخاص جدد إلى مجمع الأيدي العاملة الذين يمثل الأجر الأدنى في الواقع زيادة لهم في الدخل

الحقيقي. ولا شك أنك كلما استجلبت أشخاصًا "جـــددًا" إلى مجمـــع الأيـــدي العاملة، قلَّلت من يبقى خارج ذلك المجمع، إلى أن يأتي وقت يصغر فيه المجمع إلى أن ينتهي من الوجود؛ وبذلك نكون وصلنا إلى الخط المقارب. وسنعود إلى هـــذه المسألة في الفصل الأخير لدى مناقشتنا الأزمة البنيوية للقرن الحادي والعشرين.

ومن الواضح أن النِّظام الرأسمالي يتطلب وجود أيدٍ عاملة تقوم بمـــا تتطلبـــه عمليات الإنتاج من عمل، وكثيرًا ما يقال: إن هؤلاء العمال هم من البروليتاريـــا، أي: عاملين بأجر ليس لديهم وسائل كسب غيره (لأنه لـــيس لـــديهم أراض ولا مدخرات نقدية أو عقارية)، لكن هذا القول غير دقيق، لسبب واحد، وهو أنه من غير الواقعي النظر للعمال بوصفهم أفرادًا منعزلين، فجميع العمال تقريبًا تـــربطهم صلات بيتية تجمع عادة أناسًا من الجنسين ومن أعمار مختلفة. ويمكن أن نســـمي كثيرًا من هذه الصلات، بل ربما أغلبها، عائلات، لكن الروابط العائليـــة ليســـت بالضرورة الشكل الأوحد لإقامة البيوت، فالبيوت غالبًا تجمع ســـاكنين تـــربطهم صلات عائلية، لكن في الواقع أقل مما يظن المرء.

ويتكون أغلب البيوت من ثلاثة أفراد إلى عشرة، يجمعون خلال مدة طويلـــة (نحو ثلاثين سنة) مصادر متعددة من الدخل من أجل العيش معًا. فليست البيوت في العادة من طبقة واحدة في تركيبتها الداخلية، ولا هي بنى جامدة (فهناك مـــن يولد ومن يموت، ومن يدخل البيوت ومن يخرج منها، ثم إن الجميـــع يكـــبرون ويميلون إلى تغيير أدوارهم الاقتصاديَّة). فما يميز تركيبة البيت هو شكل من أشكال الالتزام بتوفير الدخل للجماعة، والمشاركة في الاستهلاك الناتج عن هذا الـــدخل. فالبيوت تختلف عن العشائر أو القبائل أو غير ذلك من المجموعات الممتـــدة ذات الأعداد الكبيرة نوعًا ما، التي غالبًا ما تشترك في التزامات الأمن المتبادل والهويـــة، ولكنها لا تشترك في الدخل على نحو منتظم، أو لو كان بعض هـــذه التجمعـــات الكبيرة يعتمد على مراكمة الدخل، فإنه لا يخدم النِّظام الرأسمالي.

وهنا، علينا أن ننظر أوَّلاً إلى ما يشمله مصطلح "الدخل"؛ فهنـــاك خمســـة أنواع من الدخل في النِّظام العالمي الحديث من حيث الأصل، ويسعى جميع البيوت تقريبًا للحصول على هذه الأنواع الخمسة، وإن بنسب مختلفة (وهو ما تبين أنـــه

مهم جدًّا). وأحد أوضح هذه الأنواع هو الأجر، أي: ما يتلقاه أحد أفراد البيت (عادة ما يكون في صورة مبالغ مالية) من جهة خارج البيت، لقاء عمل يقوم به خارج المنزل ضمن عملية إنتاج ما. ويمكن أن يكون هذا الأجر منتظمًا أو غير منتظم، كما يمكن أن يكون لقاء وظيفة ثابتة أو أجرًا مقطوعًا حسب العمل (الأجر بالقطعة). وميزة الأجر لرب العمل ما فيه من مرونة، (فانتظام العمل مرتبط بحاجة ربِّ العمل) رغم أن نقابات العمال، وغير ذلك مما يقوم به العمال من إجراءات جمعية، إلى جانب التشريعات الحكومية، كثيرًا ما حدَّت من مرونة أرباب العمل. ومع ذلك، فالغالب أن أرباب العمل غير ملزمين بتوفير عمل مستديم لأي عامل. وبالعكس، فضرر هذا النِّظام على ربِّ العمل أنه لن يتيسَّر له العدد الكافي من العمال متى احتاج لذلك، ولاسيما في أوقات النمو الاقتصادي؛ أي: إنه في نظام العمل بالأجر، فرَبُّ العمل يعمل على أساس أنه غير مطالب بالدفع للعمال عند عدم حاجته إليهم لتأمين وجودهم عند الحاجة إليهم.

والمصدر الثاني الواضح من دخل البيوت هو الأعمال التي تؤمِّن عيش الكفاف. وتعريفنا لهذا النوع من العمل في العادة تعريف ضيق، يحصره في جهود أهل الأرياف في زراعة المحاصيل، وإنتاج ما يقتاتون هم عليه، دون تسويقه. فهذا شكل من أشكال الإنتاج للمعيشة، وهو لون لم ينفكَّ في انحدار شديد في النِّظام العالمي الحديث، وهو ما يجعلنا كثيرًا ما نقول: إن الإنتاج للمعيشة قد اختفى. لكننا باستخدام هذا التعريف الضيق، نتجاهل الطرق الكثيرة التي تتوسع فيها نشاطات الإنتاج المعيشي في العالم الحديث؛ فعندما يطهو امرؤ وجبة أو يغسل الصحون في البيت، فهذا إنتاج معيشي، وعندما يركِّب صاحب البيت بعض أثاث يشتريه من متجر، فهذا إنتاج معيشي، وعندما يستخدم مهني حاسوبًا لإرسال رسالة إلكترونية، كانت في الماضي تكتبها سكرتيرة مدفوع لها، فإنه بذلك يمارس نشاطًا إنتاجيًّا معيشيًّا. وعليه، فالإنتاج المعيشي يشكِّل جزءًا كبيرًا من الدخل المنزلي اليوم في أغنى مناطق العالم الرأسمالي.

وثالث أنواع الدخل المنزلي يتمثل في إنتاج السلع البسيطة، وهي ما يتم إنتاجه في المنازل ويباع نقدًا في الأسواق. ولئن لم يعد هذا النوع من الإنتاج واسع

الانتشار في البلاد الفقيرة من العالم، فإنه لم يختف تمامًا من أي مكان، وغالبًا ما نسميه في البلاد الغنية: العمل الحر. ولا يشمل هذا النوع من الأعمال بيع السلع المنتجة (بما فيها الأعمال الفكريَّة) فحسب، بل يشمل كذلك التجارة البسيطة؛ فعندما يقوم صبي صغير ببيع علب السجائر على ناصية الطريق أو يبيع علب كبريت، علبة علبة، لمن لا يقدرون على شرائها ربطة ربطة، كما تأتي من المصانع، فهو بذلك يمارس نشاط إنتاج السلع البسيطة، والإنتاجية هنا تتمثل في تفريق العلب ونقلها إلى الطريق لبيعها.

أما النوع الرابع، فهو ما يمكن أن نسميه "الأجرة". والأجرة يمكن أن يكون مصدرها استثمار مبالغ كبيرة (كتوفير شقق سكنية في المدن، أو غرف داخل الشقق)، أو مزيَّة موقع (كجَباية رسوم على استخدام جسر مملوك ملكية خاصَّة)، أو من امتلاك رأس مال (كأخذ كوبونات على سندات، أو تحصيل فوائد على حسابات توفير). والذي يجعل هذا النوع أجرة هو أنه ناشئ عن امتلاك وليس عن عمل من أي نوع يقتضي مقابلاً ماليًّا.

وختامًا، هناك نوع خامس من الدخل، وهو ما نسميه في العالم الحديث: الحوالات. فهذه يمكن تعريفها بأنها دخل يصل لشخص ما عن طريق التزام شخص غيره بتوفير هذا الدخل. وقد تأتي هذه الحوالات من أشخاص تربطهم بالبيت صلات قرابة، كما هي الحال عند تقديم هدايا أو قروض حسنة من الكبار للصغار في مناسبات معينة، كالميلاد والزواج والوفاة. ويمكن أن تكون هذه الحوالات على أساس متبادل (وذلك يعني ألا زيادة في الدخل على المدى البعيد، ولكنه يوفر السيولة لدى الحاجة إليها). كما يمكن أن تتمَّ الحوالات عبر جهود الدولة (وفي هذه الحالة يمكن أن تعود أموال الشخص في وقت ما) أو من خلال برنامج تأمين ما (يمكن أن يستفيد المرء في نهايته أو يخسر)، أو من خلال إعادة توزيع من طبقة اقتصادية لأخرى. وفور تفكيرنا في هذا، نجد أننا جميعًا معتادون على مصادر متعددة لدخل البيوت.

الفصل الثالث

نشأة نظام الدول

الدول القوميَّة ذات السيادة والمستعمرات، والنِّظام فيما بين الدول

يقوم نظام الدولة الحديثة على السيادة، ومفهوم السيادة تم ابتكاره في النِّظام العالمي الحديث، ومعناه الذي يتبادر للذهن من الوهلة الأولى، هو السلطة الذاتية المطلقة للدولة. لكن الدول بمفهومها الحديث هي في الواقع جزء من نظام أكبر، وهو ما بِتنا نطلق عليه اسم "النِّظام فيما بين الدول". لذا يتعين علينا دراسة مدى هذا الاستقلال المفترَض ومكوناته.

يتحدث المؤرِّخون عن نشأة "الأنظمة الملكية الجديدة" في إنجلترا وفرنسا وأسبانيا في أواخر القرن الخامس عشر بشكل متزامن مع بداية نشأة النِّظام العالمي الحديث. أمَّا النِّظام فيما بين الدول، فتُرد أصوله عادةً إلى تطور دبلوماسية عصر النهضة في شبه الجزيرة الإيطالية، كما يغلب الاعتقاد أنه تَمأسس من خلال "صلح وستفاليا" في عام 1648، حين أرسى "صلح وستفاليا"، الذي وقَّعَ عليه معظم دول أوروبا، قواعد محددة للعلاقات بين الدول، واضعًا حدودًا وضمانات للسلطة الذاتية النسبية، وقد فُصِّلَت هذه القواعد واتسعت لاحقًا تحت مظلة القانون الدولي.

كانت الأنظمة الملكية الجديدة أنظمة مركزية، أي: إنَّها حرصت على أن تخضع أنظمة السلطة الإقليمية خضوعًا كاملاً للسلطان الملكي، كما حرصت على ضمان استمرار هذا من خلال تعزيز (بل إيجاد) بيروقراطية مدنية وعسكرية. و لم تكتف بذلك، بل سعت لتقوية نفوذها من خلال إيجاد بعض السلطات الضريبية المؤثرة، مع الاستعانة بعدد كافٍ من العاملين لجباية الضرائب.

وفي القرن السابع عشر، أعلن حكام تلك الأنظمة الملكية الجديدة أنفسهم ملوكًا "مُطلقين". ولئن كان ذلك يشي بأنهم كانوا يتمتعون بسلطة غير محدودة، فإنهم في حقيقة الأمر لم يفتقروا إلى السلطة غير المحدودة فحسب، بل لم يحظوا بأية سلطة على الإطلاق. وتوقفت علاقتهم بالسلطة غير المحدودة عند حد مطالبتهم بالحصول عليها. فمصطلح "absolute" ويعني "مُطلق" مشتق من الكلمة اللاتينية

"absolutus" والتي لم تعنِ منح السلطة المطلقة للملك، وإنما عدم خضوع الملك لأية قوانين، ومن ثم لا يملك أي إنسان شرعية منع الملك من فعل ما يراه مناسبًا، وقد أدى ذلك إلى ممارسته السلطة الاستبدادية؛ ولكن هذا لا يعني أن الملك كان يحظى بسلطة فعلية، بل كما ذكرنا من قبل، كانت سلطته محدودة نسبيًّا. ومما لا شك فيه أن الدول سعت على مرِّ القرون إلى التغلب على نقص السلطة الحقيقية هذا، وقد أحرزت بالفعل قدرًا معينًا من النجاح في تحقيق ذلك. ومن ثَمَّ، فإن أحد التوجهات العلمانية للنظام الدوليِّ الحديث منذ بدايته (على الأقل حتى سبعينات القرن العشرين كما سنرى لاحقًا) كان تحقيق زيادة بطيئة وثابتة في السلطة الحقيقية للدولة. إذا ما قارنَّا السلطة الحقيقية (القدرة الفعلية على فرض تنفيذ القرارات) التي حازها لويس الرابع عشر، ملك فرنسا (الذي تولَّى الحكم ما بين 1661-1715) والذي يُعد في العادة رمز السلطة المستبدة، مقابل، على سبيل المثال، سلطة رئيس وزراء السويد في عام 2000، سنرى أن الأخير تمتع بقدر أكبر من السلطة الحقيقية في السويد في عام 2000 عن تلك التي حازها الملك لويس في فرنسا في عام 1715.

تمثَّلت الأداة الرئيسية التي استخدمها الملوك بغية زيادة تأثير وفعالية سلطتهم في إنشاء الأنظمة البيروقراطية، ولأنهم في البداية لم تكن لديهم العوائد الضريبية لينفقوا منها على هذه البيروقراطيات؛ فقد وجدوا أن الحل في بيع المناصب؛ الأمر الذي حقق للملوك زيادة في عدد البيروقراطيين وكذلك في العوائد؛ مما منحهم قدرًا إضافيًّا من السلطة، وإن كان أقل مما كانوا سينالونه لو تمكنوا من تعيين الموظفين البيروقراطيين مباشرةً، كما فعلوا في أوقات لاحقة. وما إن توافر الحد الأدنى من الأنظمة البيروقراطية، شرع الحكام يستغلونها لتوطيد سيطرة دولهم على جميع أشكال الوظائف السياسية؛ كجمع الضرائب، وتأسيس المحاكم، ووضع التشريعات وسلطات تطبيق القانون (الشرطة والجيش). وفي الوقت ذاته، سعوا إلى القضاء على السلطة المستقلة للوجهاء المحليين، أو على الأقل تحجيمها، في جميع هذه المجالات، كما سعوا إلى إنشاء شبكة معلوماتية يضمنون من خلالها احترام نواياهم. لقد أسس الفرنسيون بإتقان لنظام "الحُكام"، وهم أشخاص يمثلون الدولة

المركزية ويقطنون في أنحاء البلاد المختلفة، وقد حذا معظم الدول الحديثة حذوهم باتباع هذا النِّظام بطرق مختلفة.

كانت السيادة من متطلبات السلطة، ليس داخليًّا فحسب، بل وخارجيًّا أيضًا، أي: فيما يتعلق بالعلاقات مع الدول الأخرى؛ فقد بدأ الأمر بالمطالبة بوضع حدود ثابتة للدولة تمارس بداخلها سيادتها، فلا يحقُّ لأية دولة أخرى أن تمارس أي نوع من أنواع السلطة داخل هذه الحدود -سواء أكانت سلطة تنفيذية أم تشريعية أم قضائية أم عسكرية. ولا شك في أن حالات خرق مطالب الدول بضرورة عدم "تدخل" الدول الأخرى في شؤونها الداخلية ظلَّت أكثر شيوعًا من حالات الالتزام بهذه المطالب، لكن مجرد المطالبة بهذا الأمر ساعد في تحجيم درجة التدخل الأجنبي. على أن الحدود بين الدول لم تكن ثابتة، فقد ظلت الدول تطالب من دون توقف وبشكل متكرر بتغيير ترسيم الحدود، ومع ذلك، لم تكد الساحة الدوليَّة تخلو للحظة من سياسات الأمر الواقع فيما يخصُّ الحدود التي تمارس الدول سيادتها في إطارها.

ثمَّةَ سمة أساسية أخرى لمبدأ السيادة، وهي كونه مطلبًا، ولا تصير للمطالب قيمة إلا إذا اعترف بها الآخرون. قد لا يحترم الآخرون هذه المطالب، لكن من عدة أوجه، يُعد احترام المطالب أقل أهمية من الاعتراف بها رسميًّا؛ فالسيادة تتعلق بالشرعية أكثر من أي شيء آخر، وفي النِّظام العالمي الحديث، تأتي شرعية السيادة من الاعتراف المتبادل بين الدول؛ فالسيادة أشبه بعملية مقايضة افتراضية، يتبادل خلالها كل من الطرفين المتنازعين (سواء كان نزاعهما مُحتملاً أم فعليًّا) الاعتراف بالسيادة الفعلية للطرف الآخر كونه الاستراتيجية الأقل كلفة لكلا الطرفين.

يُعدُّ الاعتراف المتبادل بالسيادة أحد أسس النِّظام فيما بين الدول، فكم من كيانات أعلنت نفسها دولة ذات سيادة ولكنها فشلت في الحصول على اعتراف غالبية الدول الأخرى! فمن دون الاعتراف الدولي تنعدم قيمة هذا الإعلان نسبيًّا، حتى وإن فرض هذا الكيان سيطرته على منطقة ما بحكم الأمر الواقع، ويبقى هذا الكيان في وضع خطير. لكن في معظم الأحيان، فإن معظم الدول تحظى باعتراف

جميع الدول الأخرى، غير أنه توجد عادةً بعض الدول المزعومة القليلة التي لا يعترف بها أحد، أو في بعض الأحيان تعترف بها دولة واحدة أو دولتان (وتكون في الواقع دولاً حامية). وتأتي المعضِلة حين تحظى دولة ما باعتراف عدد كبير من الدول الأخرى، بينما لا يعترف بها عدد كبير أيضًا من الدول، وقد يطرأ هذا الموقف في أعقاب عمليات الانفصال أو التغييرات الثورية للأنظمة، وهذا الانقسام حول الاعتراف بالدولة يُوقِع النِّظام فيما بين الدول في حيرة وتسوده حالة من التوتر، ومن ثم تسعى الدول المعنية في نهاية الأمر لحل هذا الخلاف لصالح أي من الاتجاهين.

نستطيع أن نجد بسهولة ثلاثة أمثلة على تنوع المواقف المحتملة في النِّظام فيما بين الدول خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. بالرغم من العداء السياسي بين الولايات المتحدة وكوبا، لم تُقدِم أي منهما على الطعن في سيادة الدولة الأخرى، و لم تقدم أي من الدول الأخرى على ذلك. الحالة الثانية هي الصين؛ إذ تم إعلان الجمهورية الشعبية في عام 1949، وسيطرت الحكومة الجديدة على أراضي الصين بحكم الأمر الواقع، بينما اقتصرت سلطة الحكومة السابقة على تايوان مع الاستمرار في الادعاء بأنها ما زالت صاحبة السلطة السيادية على جمهورية الصين ككل، وتسبَّب هذا في حالة من عدم الحسم؛ إذ يعترف جزء من العا لم بحكومة ما، بينما يعترف الجزء الآخر بالحكومة الأخرى كصاحبة السلطة السيادية على الصين ككل. تم حل هذه المشكلة إلى حد كبير في سبعينات القرن العشرين عندما اعترفت الأمم المتحدة بأوراق اعتماد مقعد جمهورية الصين الشعبية في الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها وسحبت أوراق اعتماد الجمهورية الصينية (التي كانت تسيطر على تايوان فقط بحكم الأمر الواقع). تزامنت هذه الخطوة مع الخطوة التي قامت بها الولايات المتحدة وتلاها العديد من الدول الأخرى في الاعتراف بشرعية جمهورية الصين الشعبية بكونها الحكومة الوحيدة لجمهورية "الصين الواحدة"، مع عدم المساس بالسيطرة الفعلية للحكومة الصينية السابقة على تايوان. بعد ذلك، توالى اعتراف سائر البلدان، التي لم يتبقَّ سوى عدد قليل منها (معظمها صغير)، بالجمهورية الصينية كحكومة شرعية

للصين ككل، مع ترجيح كفة الجمهورية الشعبية. أما الموقف الثالث فهو موقف جمهورية شمال قبرص التركية، التي أعلنت نفسها دولة ذات سيادة وفرضت سلطتها على النصف الشمالي للجزيرة بحكم الأمر الواقع، لكن لم تعترف أية دولة بسيادة هذه الجمهورية سوى تركيا. لذلك، لم تحظَ جمهورية شمال قبرص التركية بشرعية دولية، فلا يزال العالم يعترف بالسيادة النظريَّة لقبرص على مساحة الأراضي الواقعة تحت احتلال جمهورية شمال قبرص التركية، ولولا الدعم التركي القوي (عسكريًّا في الغالب) لزالت جمهورية شمال قبرص التركية من الوجود. هذه الأمثلة الثلاثة توضح الدور المهم والحاسم للاعتراف المتبادَل بالسيادة.

لنبحث موقفًا افتراضيًّا آخر لكنه منطقي: لنفترض أنه عندما وصل الحزب الكيبيكي إلى سُدَّة الحكم لأول مرة في مدينة كيبيك في عام 1976، أعلن على الفور استقلال كيبيك لتصبح دولة ذات سيادة (الأمر الذي كان على كل حال بمثابة البرنامج الرئيسي للحزب)، ولنفترض أيضًا أن الحكومة الكندية عارضت هذا الأمر بقوة على الصعيد السياسي وربما العسكري. لنفترض أن فرنسا اعترفت بعد ذلك بسيادة كيبيك وأن بريطانيا العظمى رفضت الاعتراف بها، بينما حاولت الولايات المتحدة أن تبقى على الحياد؛ ماذا كان سيحدث؟ وهل كانت كيبيك لتصبح دولة ذات سيادة؟

كما يعمل مبدأ التبادلية على المستوى الداخلي، رغم أننا نصفه بألفاظ أخرى؛ يجب على السلطات المحلية أن "تعترف" بالسلطة السيادية للدولة المركزية، كما يجب على السلطة المركزية بشكل ما أن تعترف بالسلطة الشرعية للسلطات المحلية وأن تحدد نطاق تلك السلطات. في العديد من الدول، يُنَصُّ على هذا الاعتراف المتبادل في الدستور أو تشريعات محددة تحدد تقسيم السلطة بين السلطة المركزية والسلطات المحلية، إلا أن هذا الاتفاق قد يتوقف العمل به، وهو ما يحدث في أغلب الأحيان. فإذا توقف العمل به بشكل جدِّي، ينتج عنه ما نسميه: الحرب الأهلية. هذه الحرب قد تُحسَم لصالح السلطة المركزية، غير أنه من الممكن أن تنتصر السلطة أو السلطات المحلية، وفي هذه الحالة، إما أن تتم مراجعة القواعد التي تحكم تقسيم السلطات داخل الحدود القائمة للدولة، أو إنشاء دولة جديدة أو

أكثر ذات سيادة من خلال عملية انفصال، وحينها تواجه الدول حديثة النشأة مشكلة الحصول على الاعتراف الدولي. ويُعدُّ تفكك يوغسلافيا مثالاً جيدًا لذلك؛ إذ إن ذلك التفكك خلَّف العديد من التساؤلات المتعلقة بالحدود والحكم الذاتي دون حلول؛ حتى إنه بعد مرور عقد على التفكك، ظلت هناك حدود بحكم الأمر الواقع وظل التنازع عليها قائمًا.

السيادة، إذن، مطلب قانوني له عواقب سياسية خطيرة؛ وبسبب هذه العواقب فإن القضايا التي تتعلق بالسيادة لها أهمية كبيرة في الصراعات السياسية سواء داخل الدول أو فيما بين الدول. من وجهة نظر رواد الأعمال المشتغلين في الاقتصاد العالمي الرأسمالي، فإن الدول ذات السيادة توطد سلطتها في سبعة مجالات رئيسية على الأقل ذات أهمية مباشرة لهم، وهي:

1. تضع الدول القواعد والشروط الخاصة بالسماح بعبور السلع ورؤوس الأموال والعمالة من عدمه عبر حدودها.
2. تضع الدول القواعد الخاصة بحقوق الملكية داخلها.
3. تحدد الدول القواعد الخاصة بالتوظيف وتعويض الموظفين.
4. تحدد الدول التكاليف التي يجب على الشركات استيعابها.
5. تحدد الدول أنواع العمليات الاقتصاديَّة التي يمكن احتكارها وإلى أي مدى.
6. تفرض الضرائب.
7. وأخيرًا، في حال احتمال تأثر الشركات القائمة داخل حدودها، يمكن للدول استخدام سلطتها خارجيًّا للتأثير على قرارات الدول الأخرى.

إنها قائمة طويلة وبمجرَّد النظر إليها، يدرك المرء أنه من وجهة نظر الشركات، فإن سياسات الدول لها أهمية كبيرة.

تُعد العلاقة بين الدول والشركات أمرًا أساسيًّا لفهم طريقة عمل الاقتصاد العالمي الرأسمالي؛ فالأيديولوجية الرسمية لمعظم الرأسماليين هي سياسة عدم تدخل الحكومة، وهي سياسة تقضي بعدم تدخل الحكومات في عمل رواد الأعمال في السوق. من الضروري أن نفهم أن رواد الأعمال، كقاعدة عامة، يشدِّدون بقوة

على هذه الأيديولوجية ولكنَّهم في حقيقة الأمر لا يريدونها أن تدخل حيِّز التنفيذ، أو على الأقل لا يريدونها أن تُنفَّذ تنفيذًا كاملاً، وبالطبع لا يتصرفون عادةً وكأنهم يؤمنون بأنَّها سياسة سليمة.

لنبدأ بحدود الدولة، فمن الناحية النظريَّة، يحقُّ للدولة ذات السيادة أن تحدِّد ما يُسمَح بعبوره حدودها، وتضع الشروط التي تحكم ذلك. كلما زادت قوة الدولة، كبُرَت آليتها البيروقراطية، وبالتالي زادت قدرتها على تطبيق القرارات المتعلقة بالمعاملات العابرة لحدودها، والتي تتمثل في ثلاثة أنواع رئيسية، وهي: حركة انتقال السلع ورؤوس الأموال والأشخاص. يود البائعون أن تَقطع سلعهم الحدود دون تدخل ودون ضرائب، أما على الجانب الآخر، فالبائعون المنافسون داخل الحدود التي تعبرها هذه السلع قد يؤيدون بشدة تدخل الدولة عن طريق فرض القيود الكمِّيَّة أو التعريفات الجمركية أو من خلال تقديم الدعم على منتجاتهم المحلية، وأي قرار تتخذه الدولة سيصبُّ في صالح صاحب الأعمال هذا أو ذاك، فليس هناك موقف محايد، وينطبق الأمر نفسه على تدفقات رؤوس الأموال.

ظل انتقال الأشخاص عبر الحدود خاضعًا للضوابط الأكثر صرامة، وبالطبع هذا الأمر يهمُّ المؤسسات؛ إذ إنه يتعلق بالعاملين، ويُعد تدفق العاملين من بلد لآخر بشكل عام، اتِّساعًا في السوق بالنسبة لروّاد الأعمال المشتغلين في البلد المستَقْبِلة، بينما يُعد اقتطاعًا من سوق العمل بالنسبة للمقيمين بالفعل في البلد المستَقْبِلة. يتجلى هذا إذا استخدمنا نموذجًا بسيطًا للعرض والطلب على المدى القصير. لكن هذا يغفل عنصرين مهمين لهذا النقاش: الأثر الواقع على الهيكل الاجتماعي الداخلي لأي بلد يستقبل الهجرة، والتأثير الاقتصادي طويل الأجل للهجرة (الذي قد يكون إيجابيًّا حتى وإن كان التأثير قصير الأجل تأثيرًا سلبيًّا، على الأقل على بعض الأشخاص). ومرة أخرى، ليس هناك موقف محايد.

بالطبع تُعدُّ حقوق الملكية محور اهتمام النِّظام الرأسمالي، فمن المستحيل الاستمرار في تكديس رؤوس الأموال إلى ما لا نهاية إلا إذا استطاع المرء الاحتفاظ برأس المال الذي جمعه بالفعل. حقوق الملكية هي كل تلك القوانين التي تحدُّ من الطرق التي من خلالها تستطيع الدولة مصادرة الأموال، ويستطيع الأقارب من

العائلة الممتدَّة المطالبة بحصة من هذه الأموال ويستطيع الآخرون سرقتها. علاوةً على ذلك، يقوم النِّظام الرأسمالي على أساس توفر حدٍّ أدنى من الثقة المتبادلة في نزاهة المعاملات التجارية؛ ولذلك فإن منع الاحتيال يُعد مطلبًا اجتماعيًّا أساسيًّا. كل هذه الأمور من الوضوح بحيث يندر وجود داعٍ لذكره، لكن بالطبع الفاعل الرئيسي في توفير هذه الحماية لحقوق الملكية هو الدولة، والتي يحق لها وحدها وضع القواعد. وبالتأكيد لا يكون أيٌّ من هذه الحقوق مطلقًا بلا قيود، كما أن العديد من الأفعال ثمَّة خلاف حول صحة وصفها كحقوق ملكية محمية. والخلافات تؤدي إلى النزاعات، ومن ثَمَّ يجب الفصل فيها قضائيًّا من خلال محاكم الدولة، غير أنه من دون الحماية التي تضمنها الدولة للنظام الرأسمالي لن يستطيع هذا النِّظام أن يعمل على الإطلاق.

لطالما تصرف أصحاب الأعمال، وما زالوا يتصرفون في أغلب الأحيان، وكأن المجال الذي يتوقون إلى أن تعزُف الدولة عن وضع القواعد فيه هو مكان العمل، لكنهم معنيون بوجه خاص بكل الشؤون التي تحكم علاقتهم بالأشخاص الذين يوظفونهم، كمستويات التعويضات وظروف العمل وطول أسبوع العمل وضمانات السلامة وأشكال التوظيف والفصل من العمل. وعلى العكس من ذلك، لطالما طالب العاملون أن تتدخل الدولة في هذه المسائل بالتحديد؛ لتساعدهم على تحقيق ظروف العمل التي يعتبرونها مقبولة. من الواضح أن هذا التدخل من قِبَل الدولة من شأنه أن يقوِّي وضع العاملين، على المدى القصير، في نزاعاتهم مع أصحاب العمل؛ ولذا فإن قبول العاملين بهذا التدخل عادةً ما يكون أمرًا مسلَّمًا به. لكن العديد من أصحاب العمل قد رأوا كذلك أن تدخل الدولة قد يفيدهم هم أيضًا على المدى الطويل؛ فقد يترتب على مثل هذا التدخل من قِبَل الدولة في مكان العمل أمور مثل: ضمان توفير العمالة طويلة الأجل، وإيجاد الطلب الفعال، وتقليل الاضطراب الاجتماعي. وبالتالي، قد يرحب أصحاب الأعمال ترحيبًا كبيرًا بقدر معين من التدخل، على الأقل بالنسبة لكبار أصحاب الأعمال الذين يعملون وفقًا لاحتمالات طويلة الأجل.

من النقاط التي نادرًا ما تثير الانتباه رغم أن دور الدولة بها حيوي للغاية بالنسبة للشركات، تقرير النسبة التي تدفعها الشركات فعليًّا من تكاليف الإنتاج؛

فكثيرًا ما يتحدث الاقتصاديون عن تكبيد جهة خارجية التكاليف، ويعني تحويل جزء محدد من تكاليف الإنتاج من الميزانية العمومية للشركة إلى ذلك الكيان الخارجي غير محدَّد المعالم، أي المجتمع. قد يبدو أن عملية تكبيد جهة خارجية التكاليف تسير في عكس اتِّجاه فرضيَّة أساسيَّة للنشاط الرأسمالي؛ فمن المفترض أن المؤسَّسات تُنتِج بهدف الربح، والربح هو الفارق بين إيرادات البيع وتكاليف الإنتاج، وبهذا يكون الربح جزءاً لكفاءة الإنتاج، والافتراض الضمني إذن، وكذلك التبرير الأخلاقي للأرباح هو أن المنتِج يتكبد التكاليف كافةً.

لكن عمليًّا، لا يسير الأمر على هذا النحو؛ فالربح ليس فقط جزاءً لمجرَّد الكفاءة، لكنَّه أيضًا نتيجة لقدرة الشركة على الحصول على مساعدة كبيرة من الدولة. القليل من المنتجين هم من يتكبدون كافة تكاليف الإنتاج؛ فثمَّةَ ثلاثة أنواع مختلفة من التكاليف التي تتحملها جهة خارجية بدرجة كبيرة، وهي: تكاليف السُّمِّية، وتكاليف استنفاد المواد، وتكاليف النقل. فجميع عمليات الإنتاج تقريبًا تتضمن بعض السُّمِّية، أي: إلحاق بعض الأضرار البيئية الناتجة عن المخلفات، سواء من خلال التخلص من النفايات الماديَّة أو الكيماويَّة، أو ببساطة من خلال التسبب في تحوُّل البيئة على المدى الطويل. إن أقلَّ السبل كلفة بالنسبة للمنتِج للتعامل مع النفايات هو الإلقاء بها خارج حدود ملكيته، كما أن أقل السبل كلفة للتعامل مع تحول البيئة هو التظاهر بأنه لا يحدث. كلا السبيلين يقللان من تكاليف الإنتاج المباشرة، إلا أن هذه التكاليف تتحملها جهة خارجية، بمعنى أنه لابُدَّ أن يدفع أحدهم ثمن العواقب السلبية لتلك الأضرار، إمّا على الفور أو لاحقًا في أغلب الأحيان، وذلك إمّا من خلال تنظيف البيئة أو استعادة النُّظم البيئيَّة. فمن يدفع هذا الثمن هو سائر الأشخاص، وهم دافعو الضرائب بشكل عام، ويقومون بذلك من خلال وسيط وهو الدولة.

أمّا الأسلوب الثاني لتحميل جهة خارجية التكاليف فهو تجاهُل استنفاد المواد؛ ففي نهاية الأمر، تستخدم كافة عمليات الإنتاج بعض المواد الأولية، سواء كانت موادَّ عضوية أو غير عضوية، التي تُعد جزءًا من عمليات التحول التي تُنتِج سلعة "نهائية" تباع في الأسواق. تنضب المواد الأولية، بعضها سريعًا وبعضها ببطءٍ

شديد وأغلبها بوتيرة متوسطة. ومرة أخرى، تكاليف الاستبدال قد لا تندرج أبدًا تحت تكاليف الإنتاج التي تتحملها الشركات، وبالتالي سيتوجب على العالم في نهاية المطاف إمّا التنازل عن استخدام مثل هذه المواد أو السعي إلى الاستبدال بها بطريقة ما. وهذا ما يقوم به العالم جزئيًّا من خلال الاستحداث، وقد يجادل البعض في هذه الحالة، بأن التكلفة الاقتصاديَّة لعدم الاستبدال صغيرة أو منعدمة، ولكن في الكثير من الحالات الأخرى لا يكون الاستبدال ممكنًا، وحينها يتعين على الدولة أن تتدخل مرة أخرى للاشتراك في عملية استعادة أو إعادة خلق المواد، وبالطبع يتكبَّد ثمن هذه العملية أشخاص آخرون غير أولئك الذين يضعون الأرباح في جيوبهم. لعل خير مثال للمواد التي لم يتم الاستبدال بها كما ينبغي هو موارد الأخشاب بالعالم؛ فقد قُطعت غابات أيرلندا في القرن السابع عشر، وعلى مرِّ تاريخ النِّظام العالمي الحديث، ظللنا نقطع الغابات بمختلف أنواعها دون أن نستبدل بها غيرها. واليوم نناقش العواقب الناجمة عن عدم توفير الحماية اللازمة لما تُعتبر آخر الغابات الاستوائية الرئيسية في العالم أجمع، وهي منطقة الأمازون في البرازيل.

أخيرًا، هناك تكاليف النقل، فعلى الرغم من أن المؤسسات بوجهٍ عام تتحمل مصروفات نقل البضائع القادمة إليها أو الصادرة منها، إلاّ أنها قلَّما تتحمَّل التكاليف كاملةً؛ فتأسيس البِنية التحتية اللازمة للنقل من جسور وقنوات وشبكات سكك حديدية ومطارات يتطلَّب تكاليف باهظة جدًّا، وعادةً لا تتحمَّل هذه التكاليف الشركات التي تستفيد من هذه البِنية التحتية، ولكن يتحملها مجموع المواطنين. التبرير هو أن التكاليف هائلة للغاية، والعائد لكل شركة على حدة صغير للغاية، والبِنية التحتية لا يمكن أن تُستحدث دون أن تُسهِم الدولة بجزءٍ كبير من التكاليف. قد يكون هذا الأمر صحيحًا، وإن كان مبالغًا فيه بعض الشيء، ولكنه يعدُّ دليلاً على أهمية انخراط الدولة في عملية التراكم غير النهائي لرؤوس الأموال.

لقد ناقشنا بالفعل أهمية إنشاء الاحتكارات، أو بالأحرى أشباه الاحتكارات، بالنسبة لتكديس رؤوس الأموال. ينبغي أن نتذكر أن كل قرار يؤخذ بإتاحة شبه احتكار من أي نوع، أيًّا كانت آلياته، يمثل منفعة لبعض ويمثل ضررًا لبعض آخر،

وفي هذه الحالة أيضًا -كما في مواضع أخرى- ليس ثمَّة موقف محايد يمكن أن تتخذه الدولة فيما يخص إتاحة تكديس رؤوس الأموال؛ فتكديس رؤوس الأموال سيظل دائمًا تراكمًا لرؤوس أموال من قِبَل أشخاص أو شركات أو كيانات معينة، وتظل المنافسة بين الرأسماليين أمرًا لا مفرَّ منه في ظل النِّظام الرأسمالي.

في النقاشات التي تدور حول "تدخُّل" الدولة في شؤون المؤسسات، غالبًا ما يُلاحظ أن الدولة تفرض الضرائب. لا شك في ذلك، فلن توجد الدولة دون فرض الضرائب. لقد أوضحنا سابقًا أن العنصر الأساسي في تأسيس هياكل الدولة هو امتلاك القدرة الفعالة على تحصيل الضرائب، وليس فقط السلطة لفرضها. يُقال: لا أحد يحب الضرائب، لكن العكس صحيح في حقيقة الأمر، رغم أن القليلين يقرّون بذلك؛ فالجميع -المؤسسات والعاملون على حدٍّ سواء- يريدون الخدمات التي تقدِّمها لهم الدولة بالأموال التي حصلت عليها من خلال فرض الضرائب. ثَّمة مشكلتان أساسيتان يواجههما الناس فيما يخصُّ الضرائب؛ المشكلة الأولى: هي الشعور أو الشك في أن الدولة تستخدم أموال الضرائب، ليس في مساعدة دافعي الضرائب الصادقين الذين نَعُدُّ أنفسنا جميعًا منهم، بل في مساعدة الآخرين (السياسيين والبيروقراطيين والشركات المنافسة والفقراء وغير المستحقين وحتى الأجانب)؛ لهذا نودُّ أن تنخفض الضرائب، وأن يتوقَّف صرفها في الأوجه غير المرغوبة. والمشكلة الثانية بشأن الضرائب صحيحة بالطبع: الأموال التي تُجمَع من خلال الضرائب كانت لتظل مع كل شخص لينفقها حسبما يشاء؛ فالأمر أشبه بالتنازل عن التحكم في هذه الأموال لصالح كيان جماعي، يقرِّر فيما تُنفَق الأموال.

في واقع الأمر، إن أغلبية الناس وأغلبية المؤسسات على أتمِّ الاستعداد للخضوع للضرائب من أجل تقديم الحد الأدنى من الخدمات التي يظنُّ كل شخص، وكل مؤسَّسة أنها تخدم مصالحهم، لكن لا أحد منهم يريد دفع كمٍّ أكبر من الضرائب، أو حتى مستعدًّا لذلك، ودائمًا ما يكون السؤال حول الخط الفاصل بين المستويات المشروعة وغير المشروعة للضرائب. وبما أن مصالح الأفراد والمؤسسات تختلف فيما بينهم، فإنَّ كلاًّ منهم يضع هذا الخط الفاصل بشكلٍ مختلف عن الآخر، وبما أن الدولة يمكنها الاختيار -وبالفعل تختار- بين مجموعة

واسعة من الأنظمة الضريبية، فضلاً عن تحديد كمية الضرائب، فالأشخاص والمؤسسات يفضِّلون تلك الأنظمة التي تترك الأثر الأدنى عليهم والأثر الأعظم على الآخرين. لا عجب إذن أن الضرائب أمر مؤكَّد، وأن الصراعات حول الضرائب متوطنة في مجال السياسة في العالم الحديث. لا يمكن للدولة أن تتخذ موقفًا محايدًا، ولكن يمكنها بالتأكيد أن تؤثر بشكلٍ جدِّيٍّ على المنافع التي تعود على المؤسسات والأشخاص من سياساتها الضريبية.

أخيرًا، ناقشنا دور الدولة فيما يتعلَّق بالشركات من وجهة كونها مسألة داخلية تقع ضمن حدود الدولة، لكن بالطبع تتأثَّر الشركات بالقرارات، ليس فقط تلك التي تتَّخذها الدولة القائمة فيها، لكن أيضًا بالقرارات التي تتَّخذها دولٌ كثيرة أخرى، بقدر ما تتعلق تلك القرارات بعبور سلعهم أو رؤوس أموالهم أو موظفيهم عبر حدود هذه الدول، وهي عملية مستمرة وواسعة النطاق. القليل من الشركات فقط هي التي تستطيع ألاّ تبالي بسياسات الدول التي لا تنتمي إليها، وذلك فيما يتعلق بالتوطين، لكنَّ السؤال المطروح هنا هو: كيف تستطيع تلك الشركات التعامل مع الدول الأخرى؟ تكمن الإجابة في اتِّجاهين: التعامل المباشر أو غير المباشر. نعني بالتعامل المباشر التصرف كما لو أنَّهم مقيمون في الدولة الأخرى، واستخدام جميع الآليات والوسائط التي يستخدمونها في دولتهم، كالرشوة والضغط السياسي وتبادل المنافع. قد يكون هذا كافيًا، ولكن غالبًا ما تكون الشركة "الأجنبية" في هذه الحالة في وضع غير مُواتٍ -إلى حد كبير- في الساحة السياسية المحلية. أما في حالة كون الشركة "الأجنبية" متوطنة في دولة "قوية"، فبإمكانها مناشدة الدولة التي تنتمي إليها أن تستخدم سلطتها في ممارسة الضغوط على الدولة الأخرى؛ وذلك لحملها على الموافقة على احتياجات ومطالب روّاد الأعمال القادمين من الدولة القوية، وبالطبع تُعدُّ هذه العملية أمرًا محوريًّا في النِّظام فيما بين الدول. في الثلث الأخير من القرن العشرين، لم تخجل الشركات الأميركية المصنِّعة للسيارات والحديد وشركات الطيران من أن تطلب من الحكومة الأميركية أن تمارس الضغوط على اليابان وغرب أوروبا لتغيير سياساتها بطرق تحسِّن من وضع الشركات الأميركية، وتُمكِّن شركات النقل الجوي الأميركية من الاستفادة من حقوق النقل عبر المحيطات.

تتشكَّل الأغلبية الكبيرة من سكان أية دولة من أسر العاملين في الشــركات والمنظمات الأخرى. ويتيح النِّظام الرأسمالي نظامًا محددًا لتقسيم فائض القيمة الذي يتم إنتاجه، ومن الواضح أنه في أي وقت يكون مجموع فائض القيمــة مجموعًــا صفريًّا؛ فكلما زادت الحصة المخصصة لتراكم رأس المال، قلَّت الحصة المخصَّصــة لتعويض هؤلاء الذين يعملون في وحدات الإنتاج التي تنتج فائض القيمة هذا. من الحقائق الأساسية أن هذا التقسيم لفائض القيمة له بعض الحدود (أي لا يمكــن أن يكون مائة في المائة في اتجاه، وصفر في المائة في الاتجاه الآخــر)، لكــن نطــاق الاحتمالات بين كلا الاتِّجاهين كبير للغاية. ينطبق هذا علــى المــدى القصــير بالتأكيد، وحتى على المدى الطويل إلى نقطة محددة.

من المنطقيِّ أن يترتَّب على ذلك صراعٌ مستمر على تخصيص فــائض القيمــة، وهذا ما يُسمَّى بالصراع الطبقي، ومهما يكن شعور المرء حيال الجانــب السياســي للصراع الطبقي، فلا مفرَّ من التعامل معه كوحدة تحليلية؛ إذ يمكن إخفاء هذا الجانب لغويًّا، ولكن لا يمكن تجاهله أبدًا. من الواضح تمامًا أنه في هذا الصراع الطبقي المستمر (الذي يعد بلا شك ظاهرة معقدة للغاية، لا تتوزع فيها الــولاءات توزيعًــا ثنائيًّــا بسيطًا)، تُعد الدولة فاعلاً محوريًّا في تحويل هذا التخصيص لصالح اتجاه معين أو آخــر. بالتالي، فإن كلا الجانبين ينظمان نفسيهما سياسيًّا للضغط على الدولة، كونهــا تمثِّــل البنية التنفيذية والتشريعية. فإذا ألقينا نظرةً فاحصةً على السياسة الداخلية للعديد مــن الدول على مرِّ تاريخ الاقتصاد العالمي الرأسمالي، نستطيع أن نرى أن الأمــر اســتغرق وقتًا ليس بقليل، بل استغرق عدة قرون، قبل أن تتمكَّن الطبقة العاملــة مــن تنظــيم نفسها بشكل كافٍ لممارسة اللعبة السياسية بأقل درجة ممكنة من الفعالية.

لا شكَّ أن نقطة التحول التاريخية كانت الثورة الفرنسيَّة؛ إذ جلبت الثــورة الفرنسيَّة التغييرين الأساسيين في الثقافة الجغرافية للنظام العالمي الحديث الذي أشرنا إليه بالفعل؛ أولاً: جعلت من التغيير -وأعني التغيير السياسي- ظــاهرة "طبيعيــة" وكأنَّه أمر متأصل في طبيعة الأشياء، بل وأمر مرغوب فيه. كان هذا هو التعــبير السياسي لنظريَّة التقدُّم، وهي النظريَّة المحوريَّة لأفكار عصر التنوير. ثانيًا: أعــادت الثورة الفرنسيَّة توجيه مفهوم السيادة، من السيادة الملكية أو سيادة هيئة التشــريع

إلى سيادة الشعب؛ فبعدما يتحرَّر ماردُ سيادة الشعب من القارورة، لا يمكن أسره مرة أخرى، بالتالي صار مبدأ سيادة الشعب أحد المفاهيم الحكيمة الشائعة في النِّظام فيما بين الدول بأكملها.

إحدى النتائج الأساسيَّة لفكرة سيادة الشعب هي أن الشعب أصبح يُشار إليه "بالمواطنين". وفي وقتنا الحالي، أصبح هذا المفهوم أساسيًّا لدرجة أنه يصعب علينا فَهْم كم كان تحول الشعب من "محكومين" إلى "مواطنين" تحوُّلاً جذريًّا! فأَنْ يصبح المرء مواطنًا، يعني أن يكون له الحق في المشاركة على قدم المساواة، مع سائر المواطنين في كافة القرارات الأساسية التي تتَّخذها الدولة. أَنْ يصبح المرء مواطنًا يعني أنه ليس ثمَّة أشخاص لهم مكانة أعلى من المواطنين الآخرين مثل الأرستقراطيين. أَنْ يصبح المرء مواطنًا يعني أن الجميع مقبولون كأشخاص عاقلين، قادرين على اتخاذ قرارات سياسية. كانت النتيجة المنطقية لمفهوم المواطنة هي الاقتراع العام. كما نعرف، فإنَّ التاريخ السياسي للمائة والخمسين سنة التالية شهد توسعًا ثابتًا للاقتراع في الدول، واحدة تلو الأخرى.

اليوم، تدَّعي كل دولة أن جميع مواطنيها سواسية، ويمارسون سيادتهم من خلال نظام الاقتراع العام، غير أننا نعلم أن هذا ليس صحيحًا تمامًا في واقع الأمر؛ إذ إن جزءًا من السكان فقط يمارسون حقهم الكامل في المواطنة في معظم البلدان. فإذا كانت السيادة للشعب، فيجب أن نقرِّر إذن من يندرج تحت فئة الشعب، ولكن يتضح أن الكثيرين يتم استثناؤهم. ثمَّة بعض الاستثناءات التي تبدو "بديهية" لبعض الناس، منها: مَن يُعدون مجرد زوّار للبلد (الأجانب)، وكذا صغار السن الذين ليس بمقدورهم إصدار قرار حكيم، والمختلون عقليًّا، لكن ماذا عن المرأة؟ ومن ينتمون للأقليّات العرقية؟ ومن ليس لديهم أملاك؟ والمساجين مرتكبي الجنايات؟ بمجرد أن نستهلَّ في تعداد الاستثناءات لمصطلح "الشعب"، سنجد أن القائمة طويلة جدًّا، فمصطلح "الشعب"، الذي بدأ كمفهوم الشمول، سريعًا ما تحول إلى مفهوم يعج بالاستثناءات.

نتيجة لذلك، أصبحت سياسة الشمول والاستثنائية حجر الزاوية للسياسة الوطنية على مدار القرنين التاليين؛ فقد سعى المستبعدون لإدراجهم ضمن مصطلح

"الشعب"، في حين أن المشمولين بالفعل كانوا يميلون في أغلب الأحيان إلى إبقاء التعريف الضيق لأهلية الحصول على حقوق المواطنة كما هو؛ مما يُبقي على الاستثناءات. هذا يعني أن الساعين للحصول على حق المواطنة اضطرُّوا إلى تنظيم أنفسهم خارج القنوات البرلمانية حتى يتمَّ سماع قضيتهم؛ أي أنهم -بكل بساطة- اضطروا إلى الانخراط في أنشطة تظاهرية وتمرديَّة، وفي بعض الأحيان ثورية.

أدى هذا إلى جدل استراتيجي واسع بين الأقوياء في مطلع القرن التاسع عشر؛ فمن ناحية، هناك مَن قادهم مخاوفُهم إلى الشعور بأن هذه الحركات ينبغي قمعها (وبالفعل رُفضت فكرة السيادة الشعبية)، وأطلقوا على أنفسهم اسم المحافظين وأشادوا بالمؤسسات "التقليدية" -كالملكية والكنيسة والأعيان والعائلة- كحصونٍ ضد التغيير. ولكنَّهم عورضوا من قِبل مجموعة أخرى تظن أن تلك الاستراتيجية محكوم عليها بالفشل، وأنه فقط من خلال قبول حتمية بعض التغيير، يستطيعون أن يحدُّوا من درجة هذا التغيير وسرعته. أطلقت تلك المجموعة على نفسها اسم الليبراليين، وأشادت بالفرد المتعلم كالمواطن النموذجي، وبالمتخصص بوصفه الشخص الوحيد الذي يستطيع أن يحدِّد بحكمة تفاصيل القرارات الاجتماعيَّة والسياسية. كما أشاروا إلى أنه ينبغي أن يتم السماح ببطء لجميع الأشخاص الآخرين بممارسة حقوق المواطنة كاملة حينما يصبح تعليمهم كافيًا؛ ليتمكَّنوا من تحديد الخيارات المتوازنة. من خلال تبنِّي الليبراليين لنظريَّة التقدم، فقد سعوا إلى صياغة تعريفٍ لهذه النظريَّة لتصبح "الفئات الخطيرة" أقل خطورة، وتلعب الطبقات "المميزة" الأدوار الرئيسية في المؤسسات السياسية والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة. كانت هناك بالطبع مجموعة ثالثة، الراديكاليون، الذين كانوا ينسبون أنفسهم إلى الحركات المعادية للأنظمة، وهي التي قادت هذه المجموعات في معظم الأحيان.

من بين هذه الأيديولوجيات الثلاث التي نشأت في أعقاب اندلاع الثورة الفرنسيَّة -التيار المحافظ والتيار الليبرالي والتيار الراديكالي- نجح الليبراليون الوسطيون في الهيمنة على المشهد في النِّظام العالمي، على الأقل لمدة طويلة جدًّا؛ حيث طُبِّق برنامجهم للتغير المعدَّل في كل مكان، وأقنعوا كلاً من المحافظين والراديكاليين بتغيير مواقفهم بحيث يجسدان فعليًّا الليبرالية الوسطية.

تأثرت سياسات كل هذه الحركات بقوة الدول التي وُجدت فيها؛ فكما نعلم، يتمتع بعض الدول بقوة أكبر من الدول الأخرى. لكن ما الذي يعنيه أن تكون الدولة قوية داخليًّا؟ بالتأكيد لا تتحدد قوة الدولة من خلال درجة تعسف أو قساوة السلطة المركزية، على الرغم من أن هذا معيار متكرر يستخدمه الكثير من المراقبين. فالسلوك الديكتاتوري من قِبل سلطات الدولة يُعَدُّ في الأغلب علامة ضعف وليس علامة قوة، فالتعريف الأصلح لقوة الدول هو القدرة على تنفيذ القرارات القانونية تنفيذًا فعليًّا (وهنا نُذكِّر بالمثال المذكور سابقًا عن المقارنة بين لويس الرابع عشر ورئيس وزراء السويد في العصر الحالي). لعل أحد المقاييس التي يمكن استخدامها هو نسبة الضرائب المفروضة التي يتم تحصيلها فعليًّا، وتصل إلى هيئة الضرائب. بالطبع يُعد التهرب الضريبي مشكلة متفشية، لكن الفارق هائل بين ما تستطيع الدول القوية تحصيله (ما يقرب من حوالي 80%) وما تستطيع الدول الضعيفة تحصيله (أقرب إلى 20%). تُعزَى هذه النسبة المئوية الضئيلة إلى بيروقراطية ضعيفة، وفي المقابل فإن عدم القدرة على تحصيل الضرائب يحرم الدولة من الأموال التي تستطيع من خلالها تقوية هذه البيروقراطية.

كلَّما ضعفت الدولة، قلَّت الثروة التي يمكن تكديسها من خلال أنشطة إنتاجية مثمرة على الصعيد الاقتصادي، وهذا بالتالي يجعل آليات الدولة نفسها من المواضع الرئيسية -بل وربما الموضع الرئيسي- لتراكم الثروات من خلال الاختلاس والرشوة، سواء على مستويات عالية أم منخفضة. وهذا لا يعني أن تلك الأمور لا تحدث في الدول القوية، بل تحدث ولكنها في الدول الضعيفة تصبح الوسيلة المفضلة لتراكم رؤوس الأموال، وبالتالي تضعف قدرة الدولة على أداء مهامها الأخرى. عندما تصبح آليات الدولة الوسيلة الرئيسية لتراكم رؤوس الأموال، فإن فكرة تداول المناصب تصبح بعيدة؛ مما يؤدِّي من ثَمَّ إلى تزوير الانتخابات بدرجة وحشية (إذا ما تم عقد انتخابات من الأساس)، كما يؤدي إلى الانتقال الصارخ للسلطة؛ مما يؤدِّي -من ثَمَّ- بالضرورة إلى اتساع الدور السياسي للجيش. من الناحية النظريَّة، لا يحق سوى للدولة فقط أن تلجأ إلى العنف، والدولة وحدها تحتكر حق استخدام العنف. وتُعد مؤسستا الشرطة والجيش الأداتين الرئيسيتين لممارسة هذا الاحتكار، وتعدان

من الناحية النظريَّة مجرد أدوات تخدم سلطات الدولة. لكن من الناحية العملية، هذا الاحتكار ضئيل، وكلما ضعفت الدولة تضاءلت قوة هذا الاحتكار. نتيجة لذلك، يصعب على القادة السياسيين أن يحافظوا على سيطرتهم الفعالة على البلاد، وهنا يتحيَّن الجيش الفرصة لتولي السيطرة على السلطة التنفيذية مباشرةً متى بدا النِّظام غير قادر على ضمان الأمن الداخلي. من الضروري الإشارة إلى أن تلك الظواهر ليست نتاج السياسات الخاطئة، ولكنها نتاج الضعف المستوطن في بنيات الدولة في المناطق؛ حيث الغالبية العظمى من عمليات الإنتاج تكون طرفية، وبالتالي تصير هذه العمليات مصادر ضعيفة لتراكم رؤوس الأموال. أما في الدول التي تمتلك المواد الخام التي تدر ربحًا في السوق العالمي (مثل النفط)، فإن الدخل المتوفر لتلك الدول يعتمد في الأساس على الإيجار، وهنا أيضًا التحكم الفعلي في الآلية يضمن اختلاس جزء كبير من هذه الإيجارات لمصلحة بعض الأفراد أو المؤسسات الخاصة. ليس من قبيل المصادفة إذن أن تتعرض مثل تلك الدول في الكثير من الأحيان لمواقف تولَّى الجيش فيها زمام الحكم المباشر.

في النهاية، ينبغي أن نشدد على أن ذلك الضعف يُظهر مدى قوة الأعيان المحليين، في مقابل (البارونات وقادة الميليشيات المسلحة) الذين يستطيعون فرض سيطرتهم على المناطق غير التابعة للدولة من خلال التحكم في بعض القوات العسكرية المحلية، الممزوجة في الأغلب بقدر من الشرعية المحلية (شرعية العِرق أو العائلة التقليدية أو الهيمنة الأرستقراطية)؛ ففي القرن العشرين، اكتسبت بعض الحركات جزءًا من هذه السلطة المحلية؛ تلك الحركات التي نشأت كحركات وطنية معادية للنظام، ثم تحولت في سياق الصراع إلى إقطاعيات محلية. تميل تلك البارونات المحلية إلى إبراز الجانب المافيوي لأنشطة المشاريع الرأسمالية. إن عصابات المافيا في الأساس ضواري تتغذى على عملية الإنتاج، فعندما تكون هناك منتجات غير مُحتكَرة ولا تحقق ربحًا كبيرًا للشركات الفردية، فإن إحدى الطرق القليلة التي يستطيع من خلالها المرء أن يجمع أكبر كم ممكن من رؤوس الأموال هي إنشاء نفق احتكاري ليمر من خلاله الإنتاج، على أن يتم ذلك باستخدام قوة لا تخضع للدولة. تشتهر عصابات المافيا بتورطها في منتجات غير قانونية مثل المخدرات، إلا أنها غالبًا

ما تنخرط في أنشطة إنتاجية قانونية أيضًا. إن الأنشطة الرأسمالية على غـــرار المافيـــا خطيرة بالطبع، وتهدد حياة أفراد عصابة المافيا أنفسهم. بالتالي فإن أعضـــاء المافيـــا الذين نجحوا على مر التاريخ في جمع الأموال كانوا يسعون إلى غسل أموالهم (غالبًـــا ما يكون في الجيل التالي)، وتحويل أنفسهم إلى أصحاب أعمال قانونيين. لكن بالطبع كلما انهارت سيطرة الدولة أو غدت محدودة، ظهرت دائمًا عصابات مافيا جديدة.

من بين الطرق التي تحاول من خلالها الدولة أن تعزِّز من سلطتها وتصبح أقوى وتقلص دور عصابات المافيا تحويل شعبها إلى "أمة قومية"؛ فمما لا شـــك فيـــه أن مفهوم الأمم ما هو إلا أسطورة؛ إذ إنها جميعًا كيانات اجتماعية تحظى الدول بـــدور محوري في إنشائها. فعملية إنشاء الأمة تتضمن تأسيس (ولدرجة كـــبيرة اختـــراع) تاريخ وتسلسل زمني طويل، ومجموعة افتراضية من الخصائص المحـــددة، حـــتى وإن كانت شرائح كبيرة من تلك المجموعة لا تتشارك في تلك الخصائص بالفعل.

علينا التفكير في مفهوم "الدولة القوميَّة" كخط متقارب تطمـــح إليـــه كافـــة الدول. وبينما تدَّعي بعض الدول أنها لا تطمح إلى ذلك، وأنها "متعددة القوميات"، فإنها في الحقيقة تسعى إلى إنشاء هوية واحدة لعموم الدولة، ولعل خير مثـــال علـــى ذلك هو الاتحاد السوفيتي الذي كان يدّعي عندما كان قائمًا أنه متعدد القوميـــات، إلا أنه عزَّز أيضًا فكرة الشعب "السوفيتي"، وينطبق هذا أيضًا على سويسرا وعلـــى كندا. فالقوميَّة هي هوية شريحة متميزة من المجتمع، ولعلها الشريحة الأكثر أهميـــة في الحفاظ على النِّظام العالمي الحديث، القائم على بِنية من الدول الســـيادية المتواجـــدة داخل نظام فيما بين الدول، إذ تمثل القوميَّة الأساس الذي تقوم عليـــه بنَـــى هـــذه الدول. وإذا ما أمعنّا النظر في الأمر، سنجد أن القوميَّة ليست مجرد ظاهرة في الدول الضعيفة، بل لها وجود قوي للغاية في أغنى الدول، وإن كان الإعلان عن وجودهـــا في تلك الدول أقل كثيرًا عنه في الدول ذات القوة المتوسطة. مرة أخـــرى، ينبغـــي تحليل سعي قادة الدول العلني وراء المباحث القوميَّة على أنه محاولة لتقوية الدولـــة، وليس دليلاً على أن الدولة قوية بالفعل؛ فقد اتبعت الدول على مَرِّ التـــاريخ ثلاثـــة أنماط رئيسية في إنشاء القوميَّة: نظام المدارس التابعة للدولة، والخدمـــة في القـــوات المسلحة، والاحتفالات العامة، وتُستخدم الأنماط الثلاثة باستمرار.

تتواجد الدول، كما أكدنا، داخل إطار من النِّظام فيما بين الدول، وتتجلَّى قوتها النسبية في مدى قدرتها على أن تبقى شامخةً في البيئة التنافسية للنظام العالمي، وليس فقط في مدى ممارستها لسلطتها على المستوى الداخلي؛ فجميع الدول سيادية من الناحية النظريَّة، لكن الدول القوية هي التي "تتدخل" بسهولة في الشؤون الداخلية للدول الأضعف منها وليس العكس، ويدرك الجميع هذه الحقيقة.

ترتبط الدول القوية بالدول الضعيفة من خلال ممارسة الضغوط عليها بُغية إبقاء حدودها مفتوحة أمام تدفقات العوامل الإنتاجية التي تعود بالنفع والربح على الشركات المتواجدة داخل الدول القوية، بينما تقاوم أيّ طلبات للمناولة في هذا الصدد. خلال المناقشات التي تدور حول التجارة العالمية، تطالب كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بشكل مستمر بفتح بقية دول العالم حدودها أمام تدفقات المصنِّعين والخدمات القادمة منهما، ومع ذلك يقاومان بشدة فتح حدودهما بشكل كامل أمام تدفقات المنتجات الزراعية أو المنسوجات التي تنافس منتجاتهما والقادمة من الدول الموجودة في مناطق الأطراف. كما ترتبط الدول القوية بالدول الضعيفة من خلال ممارسة الضغوط عليها لتنصيب أشخاص مقبولين لدى الدول القوية والإبقاء عليهم في السلطة، وكذلك لحثها على الانضمام إلى الدول القوية في ممارسة الضغوط على دول ضعيفة أخرى لحملها على التماشي مع الحاجات السياسية للدول القوية. وترتبط الدول القوية بالدول الضعيفة أيضًا من خلال ممارسة الضغوط عليها لقبول ممارسات ثقافية محددة -كالسياسة اللغوية والسياسة التعليمية، بما يتضمن المكان الذي يُسمَح لطلاب الجامعة أن يدرسوا فيه، والتوزيع الإعلامي- وتلك الممارسات من شأنها تعزيز روابط الوصل بينهما على المدى الطويل. كما ترتبط الدول القوية بالدول الضعيفة من خلال ممارسة الضغوط عليها لتسير على خُطاها في الساحات الدوليَّة (كالمعاهدات والمنظمات الدوليَّة). في حين أن الدول القوية قد تشتري ذمم بعض قادة الدول الضعيفة، إلا أن الدول الضعيفة تشتري حماية الدول القوية من خلال ترتيب دخول التدفقات المناسبة لرؤوس الأموال إليها.

بالطبع أضعف الدول على الإطلاق هي ما نُطلِق عليها المستعمرات، والتي نعني بها وحدات إدارية يتم تعريفها بأنها غير سيادية وتقع تحت الولاية القضائية

لدولة أخرى، بعيدة عنها في العادة. يرجع أصل المستعمرات الحديثة إلى التوسع الاقتصادي للنظام العالمي، فمن خلال هذا التوسع، حاولت الدول القوية الواقعة في المركز ضم مناطق جديدة في عمليات النِّظام العالمي الحديث، لكنها واجهت في بعض الأحيان وحدات بيروقراطية لديها ما يكفي من القوة ليتم تعريفها بالدول ذات السيادة، حتى ولو لم تكن بالقوة الكافية للبقاء خارج عملية توسع النِّظام العالمي. لكن غالبًا ما كانت تواجه الدول القوية عسكريًّا (الموجودة غالبًا في أوروبا الغربية، ولكن يجب إدراج الولايات المتحدة وروسيا واليابان ضمن القائمة) مناطق ذات بنيات سياسية ضعيفة، ولضمان ضم مثل تلك المناطق في النِّظام العالمي على نحو مُرضٍ، تم احتلال هذه المناطق وإقامة الأنظمة الاستعمارية بها.

مارست هذه المستعمرات داخليًّا نفس أنواع الوظائف التي مارستها الدول ذات السيادة؛ فكانت تكفل حقوق الملكية، وكانت تصدر القرارات المتعلقة بعبور حدودها، وكانت ترتب أنماط المشاركة السياسية (المحدودة للغاية في أغلب الأحيان)، كما كانت تطبق القرارات المتعلقة بأماكن العمل، إضافة إلى أنها كانت تحدِّد أنواع الإنتاج المسموح به والمفضَّل داخل المستعمرة. لكن أغلب العاملين الذين كانوا يتخذون هذه القرارات كانت ترسلهم القوة المستعمِرة و لم يكونوا من السكان المحليين؛ فكانت القوى الاستعمارية تبرر استيلاءها على السلطة وتوزيع الأدوار فيما بين الأشخاص القادمين من البلد "الحضرية" بمجموعة من الحُجج؛ فهناك الحُجج العنصرية التي تشير إلى التدني الثقافي للسكان المحلِّيين وقصورهم، وهناك الحُجج التبريرية حول الدور الذي كانت تمارسه الإدارة الاستعمارية من أجل "تحضُّر" هذه الدول.

أمّا الحقيقة الأساسية فكانت أن الدولة المستعمَرة هي ببساطة أضعف شكل من أشكال الدولة في النِّظام فيما بين الدول؛ إذ كانت تمارس أقل قدر من الاستقلال الحقيقي، ما يجعلها معرضة بشكل كبير لاستغلال المؤسسات والأشخاص القادمين من دولة أخرى، المعروفة بالدولة الحضرية. وبالطبع فإن أحد أهداف القوة الاستعمارية لم يكن ضمان تحكمها في عملية الإنتاج في المستعمرة فقط، بل الحرص أيضًا على عدم السماح لأية دولة أخرى قوية نسبيًّا في النِّظام العالمي بالوصول إلى

موارد المستعمرة أو أسواقها، أو على أكثر تقدير، أن يكون هذا الوصول على أدنى مستوى. بالتالي كان أمرًا حتميًّا في مرحلة معينة أن تحدث تعبئة سياسية لسكان المستعمرات في شكل حركات تنادي بالتحرير الوطني، والتي يتمثل هدفها في الحصول على الاستقلال (لتصبح دولة ذات سيادة) كخطوة أولى في المسار نحو تحسين وضع الدولة وسكانها مقارنةً بالدول الأخرى في الاقتصاد العالمي.

مع ذلك، فإن الالتفات فقط إلى علاقة الدول القوية بالدول الضعيفة قد يقودنا إلى تجاهل العلاقة المهمة للغاية بين الدول القوية بعضها مع بعض، فمثل هذه الدول بطبيعتها دول متنافسة، تتحمل مسؤولية مجموعات متباينة من الشركات المتنافسة. لكن -كما هو الحال في التنافس بين الشركات الكبيرة- ثمَّة تناقض يخفف من حدة التنافس بين الدول القوية. وبينما كل من هذه الدول تعادي الأخرى في مقارعة افتراضية صفرية النتيجة، فإن لهم جميعًا مصلحة مشتركة في الحفاظ على النِّظام فيما بين الدول، والنِّظام العالمي الحديث بشكل عام. لذلك يندفع الفاعلون في آنٍ واحد في اتجاهين معاكسين؛ أحدهما: اتجاه نظام فيما بين الدول يتسم بالفوضوية، والآخر: اتجاه نظام فيما بين الدول متماسك ومنظم. كما قد يكون متوقَّعًا، ينتج عن ذلك بِنَى تقع في العادة ما بين الاتجاهين.

في ظلِّ هذا الصراع المتناقض، لا ينبغي أن نهمل الدور الخاص للدول شبه الطرفية؛ فهذه الدول متوسطة القوة تنفق طاقتها في العمل بشكل سريع من أجل البقاء، على الأقل في موقعها المتوسط، ولكنَّها تأمل أيضًا في ارتقاء مرتبة أعلى. تستخدم الدول شبه الطرفية سلطتها كدولة على الساحتين الداخلية وفيما بين الدول بدرجة كبيرة من الوعي؛ لرفع مكانتها كدولة مُنتجة وكدولة تتراكم فيها رؤوس الأموال وكقوة عسكرية. في نهاية المطاف، يكون اختيار هذه الدول بسيطًا للغاية: إمّا أن تنجح في ارتقاء مكانة أعلى على السُّلَّم الهرمي (أو على الأقل البقاء في مكانها)، أو يتم دفعها إلى الأسفل.

ويتوجَّب على هذه الدول اختيار حلفائها وفرصها الاقتصاديَّة بشكل حذر وسريع؛ فإن الدول شبه الطرفية يتنافس بعضها مع بعض في المقام الأول؛ ففي حالة نقل صناعة كانت رائدة في السابق على سبيل المثال، خلال المرحلة الثانية من

الدورة الزمنية للاقتصاد أو للأسواق المالية التي تحدث عنها "كوندراتييف"، سيتم نقلها غالبًا إلى الدول شبه الطرفيَّة، ولكن ليس إليها كلها؛ إذ من الممكن أن تُنقل لدولة واحدة أو دولتين منها، فليس هناك مُتسع في بنية الإنتاج للنظام ككل يسمح بتنفيذ مثل هذا النوع من النقل (الذي يُدعَى "التطوير") في الكثير من الدول في آنٍ واحد. ليس من السهل معرفة أيٍّ من الدول شبه الطرفية التي ربما يكون عددها خمس عشرة ستُنقل إليها هذه الصناعة بشكل مسبق، كما لا يمكن توضيح السبب لاحقًا. لكن الأمر الذي يسهل استيعابه هو أنه ليس لكل الدول مكانة مميزة، وإلا هبطت الأرباح بشكل سريع وحاد.

إن التنافس فيما بين الدول القوية والجهود التي تبذلها الدول شبه الهامشية لرفعة مكانتها وزيادة قوتها يؤدي إلى تنافس مستمر فيما بين الدول يأخذ شكل ما يُسمَّى بميزان القوى؛ مما يعني أن ليس ثمَّة دولة تستطيع أن تُملي سياساتها تلقائيًّا فيما بين الدول. هذا لا يعني أن الدول الأقوى لا تحاول الوصول إلى هذه الدرجة من القوة بالتحديد. مع ذلك، ثمَّة طريقتان مختلفتان تستطيع من خلالهما الدول تحقيق سيطرتها؛ الأولى: هي تحويل الاقتصاد العالمي إلى إمبراطوريَّة عالمية، والثانية: هي تحقيق ما يُطلق عليه الهيمنة في النِّظام العالمي. من المهم التمييز بين الطريقتين وفَهْم سبب عدم تمكن أية دولة من تحويل النِّظام العالمي الحديث إلى إمبراطوريَّة عالمية، بينما استطاعت عدة دول في عصور مختلفة تحقيق الهيمنة.

نعني بالإمبراطوريَّة العالمية بِنية تتكون من سلطة سياسية واحدة للنظام العالمي بأكمله. وقد كانت هناك عدة محاولات جادة لإنشاء مثل هذه الإمبراطوريَّة العالمية خلال الأعوام الخمسمائة الماضية؛ إذ كانت أولى هذه المحاولات تلك التي قام بها الملك تشارلز الخامس في القرن السادس عشر (واستمر ورثته في هذه المحاولة على نحو ضعيف)، وكانت ثانية هذه المحاولات تلك التي قام بها نابليون في بداية القرن التاسع عشر، وكانت الثالثة تلك التي قام بها هتلر في منتصف القرن العشرين. كل تلك المحاولات كانت هائلة، وفشلت جميعها في النهاية و لم تتمكن من تحقيق أهدافها.

على صعيد آخر، تمكنت ثلاث قوى من تحقيق الهيمنة، وإن استمرت لفترات قصيرة نسبيًّا؛ كانت أولاها: المقاطعات المتحدة (التي تسمى اليوم هولندا) في منتصف

القرن السابع عشر، وثانيتها: المملكة المتحدة في منتصف القرن التاسع عشر، وثالثتها: الولايات المتحدة في منتصف القرن العشرين. وما يجعلنا نطلق عليها: قوى مهيمنة هو أنها استطاعت لفترة من الوقت أن تضع قواعد اللعبة في النِّظام فيما بين الدول، وتهيمن على الاقتصاد العالمي (في مجالات الإنتاج والتجارة والتمويل)، وتحصل على مبتغاها سياسيًّا باستخدام أقل قدر من القوة العسكرية (على الرغم من مدى قوتها العسكرية)، وتصوغ اللغة الثقافية التي تُستخدم في مناقشة الأمور العالمية.

ثمَّة سؤالان يجب طرحهما، أوَّلهما: لماذا لم يكن من الممكن تحويل الاقتصاد العالمي إلى إمبراطوريَّة عالمية، بينما كان من الممكن تحقيق الهيمنة داخل هذا الاقتصاد العالمي؟ وثانيهما: لماذا لم تستمر الهيمنة؟ بشكل ما، وبالنظر إلى كافة تحليلاتنا السابقة، ليس من الصعب حل هذه الألغاز، فقد رأينا أن البِنية المتميزة للاقتصاد العالمي (شعبة واحدة للعمالة وبِنى متعددة للدول وإن كانت داخل النِّظام فيما بين الدول، وبالطبع ثقافات متعددة وإن كانت بداخل ثقافة جغرافية محددة) تتناغم مع احتياجات النِّظام الرأسمالي بغرابة. من ناحية أخرى، فإن إنشاء إمبراطوريَّة عالمية كان من شأنه أن يعوق الرأسمالية؛ لأنه كان سيعني أن ثمَّة بِنية سياسية قادرة على تجاوز أولوية التراكم غير النهائي لرؤوس الأموال. هذا بالطبع ما تكرر حدوثه في جميع الإمبراطوريات العالمية التي تواجدت قبل النِّظام العالمي الحديث. بالتالي، كلما أرادت أية دولة تحويل النِّظام إلى إمبراطوريَّة عالمية، وجدت نفسها في مواجهة عداوة أغلب المؤسسات الرأسمالية ذات الأهمية في الاقتصاد العالمي.

إذن، كيف تستطيع الدول تحقيق الهيمنة؟ الهيمنة، كما يتبيَّن، يمكن أن تكون مفيدة للغاية للمؤسسات الرأسمالية، وخصوصًا إذا ارتبطت هذه المؤسسات سياسيًّا بالقوة المهيمنة. وقد جرت العادة أن تظهر الهيمنة في أعقاب فترة طويلة من الانهيار النسبي للنظام العالمي في صورة حروب "كحرب الأعوام الثلاثين"، أي الحروب التي أُقحمَت فيها كافة المراكز الاقتصاديَّة الكبرى في النِّظام العالمي، وأدت تاريخيًّا إلى إنشاء تحالف يتجمع حول مُنشئ مفترض للإمبراطوريَّة العالمية في مواجهة تحالف يتجمع حول قوة مهيمنة مُفترضة. تخلق الهيمنة نوعًا من الاستقرار تزدهر فيه المؤسسات الرأسمالية، وخصوصًا الصناعات الاحتكارية الرائدة. كما تحظى

الهيمنة بالشعبية لدى الأشخاص العاديّين؛ إذ يبدو أنها لا تكفل نظامًا فحسب، بل أيضًا مستقبلاً مزدهرًا للجميع.

لماذا إذن لا تستمر الهيمنة إلى الأبد؟ كما هي الحال مع أشباه الاحتكارات في الإنتاج، فإن السلطة شبه المطلقة في القوى المهيمنة تدمِّر نفسها ذاتيًّا. فحتى تصبح الدولة قوة مهيمنة، من الأهمية بمكان التركيز على كفاءة الإنتاج الذي يرسي أسس الحكم المهيمن. وللحفاظ على الهيمنة، ينبغي أن تغير القوة المهيمنة توجهها لتمارس دورًا سياسيًّا وعسكريًّا، وهو دور باهظ وقاس، فعاجلاً أو آجلاً -وعادةً عاجلاً- ستبدأ دول أخرى في تحسين كفاءاتها الاقتصاديَّة حتى تتضاءل أفضلية القوة المهيمنة إلى حد كبير، وفي النهاية تختفي، ويختفي معها نفوذها السياسي فتصبح مجبرة على استخدام قوتها العسكرية، وليس مجرد التهديد باستخدامها. ويعد استخدامها للقوة العسكرية، ليس العلامة الأولى لضعفها فقط، بل يؤدي للمزيد من التدهور. ويقوِّض استخدام القوة "الإمبريالية" القوةَ المهيمنة اقتصاديًّا وسياسيًّا، ويُنظر إليه كعلامة ضعف وليس علامة قوة، خارجيًّا أولاً ثم داخليًّا. وعندما لا تستطيع القوة المهيمنة المتدهورة تحديد اللغة الثقافية العالمية، تجد لغتها المفضَّلة قد عفا عليها الزمن و لم تعد مقبولة بسهولة.

مع سقوط القوة المهيمنة، تظهر دائمًا قُوى أخرى تحاول حل محلها، لكن هذا الحلول يستغرق وقتًا طويلاً، وفي نهاية المطاف يؤدِّي إلى حرب أخرى "كحرب الأعوام الثلاثين". لذلك فإن الهيمنة أمر مهم ومتكرر، ودائمًا ما تكون وجيزةً نسبيًّا. إن الاقتصاد العالمي الرأسمالي بحاجة إلى الدول، وبحاجة إلى النِّظام فيما بين الدول، وبحاجة إلى الظهور الدوري للقوى المهيمنة، لكن أولوية الرأسماليين ليست أبدًا الحفاظ على أيٍّ من تلك البنى ولا حتى تمجيدها، وتبقى الأولوية دائمًا للتراكم غير النهائي لرؤوس الأموال، ويُعد السبيل الأمثل لتحقيق تلك الأولوية هو تغير الهيمنة السياسية والثقافية باستمرار، والتي تقوم من خلالها المؤسسات الرأسمالية بالمناورات، فتحصل على الدعم من الدول بينما تسعى إلى تفادي سيطرتها.

الفصل الرابع

تأسيس الثقافة الجغرافية

الأيديولوجيات، والحركات الاجتماعيَّة،

وعلم الاجتماع

كانت الثورة الفرنسيَّة -كما لاحظنا- منعطفًا مُهمًّا في التاريخ الثقافي للنظام العالمي المعاصر؛ إذ إنها قد أحدثت تغيرين جذريين يمكن القول: إنهما شكَّلا الأساس الذي قامت عليه -فيما بعد- الثقافة الجغرافية للنظام العالمي المعاصر، أوَّلهما: هو أن التغيير السياسي ظاهرة طبيعية، وثانيهما: هو إعادة صياغة مفهوم السيادة التي غدت الآن تتجسَّد في الناس أو "المواطنين"، وهي التسمية التي صاروا بها يوسمون. وكما قلنا، فإنَّ هذا المفهوم كان يُقصَد به أن يكون شاملاً كاملاً، إلاّ أنَّه في التطبيق العملي استبعد كثرة كاثرة من الناس.

وقد غدا التاريخ السياسي للنظام العالمي المعاصر في القرنين التاسع عشر والعشرين، بمثابة تاريخ للسِّجال حول الخط الفاصل بين من هو مشمول ومن هو معزول من مفهوم المواطنة. ومع ذلك، فقد كان هذا السِّجال يدور في إطار ثقافة جغرافية مقولتها التي تصدع بها في تعريف المجتمع الصالح، هي أنه المجتمع الذي يشمل الجميع. وقد كانت هذه المواجهة السياسية المحيرة تدور في ميادين ثلاثة: ميدان الأيديولوجيّات، وميدان الحركات المناوئة للأنظمة القائمة، وميدان العلوم الاجتماعيَّة. وكانت هذه الميادين تبدو منفصلة، بل كانت تزعم أنَّهـا منفصلة، والحق أنَّها كانت متلازمة، تربطها عُرى وثيقة. فلنتناول هذه الميادين بالبحث، واحدًا تلو الآخر.

ليست الأيديولوجية جملة من أفكار ونظريّات فحسب، ولا هي مجرَّد التزام خُلقي أو منظور فكريٍّ للعالم؛ إنَّها استراتيجية تتماسك وشائجها في الميدان الاجتماعي في صورة تترتب عليها نتائج محدَّدة. وبهذا المعنى، يمكن القول: إن الأنظمة العالمية السابقة كانت في غنى عن الأيديولوجية، بل ما كانت الأنظمة العالمية الحديثة لتحتاجها قبل أن يطرأ مفهوم أن التغيير السياسي ظاهرة عادية، وكذلك المفهوم الذي يرى في المواطن المرجعية العليا التي تؤول إليه مسؤولية هذا التغيير، وقبل أن يتمَّ تبنّي هذين المفهومين فتقوم عليهما الأسس الهيكلية للنظم

السياسية. ذلك أنّ الأيديولوجيّات تفترض وجود جماعات يدفع بعضُها بعضًا، ولكلٍّ منها استراتيجية طويلة الأمد تنافس الاستراتيجيّات الأخرى حول كيفيَّة التعامل مع التغيير، وحول من هو أولى بمسك زمامه وأجدر. وقد وُلدت الأيديولوجيّات في أعقاب الثَّورة الفرنسيَّة.

وكانت أيديولوجية المحافظة هي أول ما جاء من هؤلاء المواليد، وقد اعتنقها القائلون بأن الثورة الفرنسيَّة ومبادئها كانت كارثةً اجتماعية، وسرعان ما خرجت في هذا مؤلَّفات أساسية، منها ما كتبه إدموند بيرك في إنجلترا عام 1790، تسلسل بعدها ما كتبه جوزيف دي مايستر في فرنسا. وكان هذان المؤلِّفان، كلاهما، يتبنَّيان من قبلُ أفكارًا إصلاحيَّة معتدلة إلاّ أنَّهما أخذا الآن يروِّجان لأيديولوجيَّة موغِلة في المحافظة؛ درءًا لما رأوا أنه مسعى خطير يروم تدخُّلاً جذريًّا في الأساس الذي يقوم عليه بنيان النِّظام الاجتماعي.

وكان أخصُّ ما نقموا منه هو الدعوة القائلة بأن النِّظام الاجتماعي -وإلى أبعد حدٍّ ممكن- مادَّةٌ طيِّعة قابلة للتَّحسين، وأن التدخل السياسي -وبيَدِ البشر- يمكن، بل يجب، أن يُسرِّع في دوران عجلة التغيير. ورأى المحافظون في هذا التغيير استكبارًا إبليسيًّا، فيه من البلاء ما فيه. وكانت جذور آرائهما تضرب في تربة من التشاؤم تُسيء الظنَّ بطاقات الإنسان الخُلُقية، فعدّوا تفاؤل الثوريّين الفرنسيّين مما لا يُسكتُ عليه من الضلال المبين. وعندهم أن النِّظام الاجتماعي الذي نحيا فيه، بما له وما عليه، لا يُنجبُ من شرِّ الإنسان مثل الذي ينجبه ما يدعون إليه من أنظمة ومؤسَّسات يلدها رحِم ذلك الاستكبار الإبليسي. وبعد عام 1793 وحِقبة سلطان الرعب التي ساق فيها الثوار الفرنسيون إخوانهم في الثورة إلى شفرة المقصلة؛ لأنهم استقلوا ثوريَّتهم، راح دُعاة الأيديولوجية المحافظة يشيعون ترويجًا لمذهبهم، أن العمليَّة الثوريَّة بطبيعتها تقود إلى نهاية تكاد تكون حتميَّة، وهي سلطان الرعب هذا.

إذن، فقد كان المحافظون يناصبون الثورة العداء؛ كانوا "رجعيّين" بمعنى أن موقفهم كان رجْعًا أو ردَّ فعلٍ تجاه التَّغييرات الجذرية للثورة، يتمنَّون "إرجاع" ما أصبح الآن يُدعى **النِّظام القديم**. ولم يكن المحافظون بالضرورة مناوئين تمامًا لأيِّ تطور في التقاليد والسنن، وما أرادوا فيما كانوا يدعون إليه إلا التزام الحذر الحاذر،

مُصرّين على أن أهل الحلِّ والعقد في النِّظام القديم هم وحدهم الذين يتوجَّب أن يكون لهم الآن القولُ الفصلُ في أمر هذا التَّغيير. ومما استدعى ريبتهم خاصة هو تلك الفكرة التي تجعل من الناس جميعًا مواطنين متساويين في الحقوق والواجبات؛ لأن أكثر الناس في رأيهم ليس له -ولن يكون له- البصيرةُ اللازمة لاتخاذ قرارات سياسية مهمَّة. أما ثقتهم فقد أوْلَوْها المؤسسات السياسية والدينية ذات البنية الهرمية، وخاصَّة -بالطبع- المؤسسات الكُبرى، وإن كانوا أيضًا -بمعنى من المعاني- يثقون إلى حدٍّ أكبر بالهيئات الشعبية **المحلِّيَّة**: العائلات المرموقة، "أهل الأرض والجماعة"، وكل ما يمكن تصنيفه في قائمة العِلية والنبلاء. كما أنهم آمنوا بالأسرة، أي: بنظام الأسرة الهرمي الأبوي؛ فالهرمية، أو التراتبية، هي الميسم الذي يميزُ المحافظة وأتباعها عن غيرهم.

كانت استراتيجيتهم السياسية -إذن- واضحة: إرجاع سُلطان المؤسسات والسنن التقليدية وصيانتها، والخضوع لحكمتها. فإن أدّى هذا إلى بُطء في التغيير السياسي، أو إلى انتفائه تمامًا، فلا ضير. وإن ارتأت هذه المؤسسات أن تَشرع في عملية تغيير بطيئة، فلا ضير كذلك. فقد آمن المحافظون بأن التراتبيَّة أو الهرميَّة هي الضامن للنظام، ولا يستتب إلا بها. ومن هنا كان بُغضهم للديمقراطية، التي رأوا فيها نذيرًا بأفول هيبة التراتبية واحترامها. كما أنهم كانوا يتوجسون من انتشار التعليم وتيسُّر نيله؛ ففي نظرهم أن التعليم ينبغي أن يُقصر على الصفوة التي تُدرب للسلك الإداري. فقد ترسخ في عقيدة المحافظين أنه ما من قوة تقدر على ردم الهوَّة التي تفصل بين الطبقات العُليا والطبقات الدنيا، بل آمنوا بأن هذا التمايز متأصل في الطبيعة البشرية، وأنه بذلك حكمٌ قضت به السماء.

إن الثورة الفرنسيَّة، بمعناها الضيِّق القريب، لم تدم طويلاً. فقد تخلقت حتى استحالت إلى نظام نابليون بونابرت، الذي نقل ما اصطبغت به من ثقة بالنفس يتسامى إلى عالميَّة الدعوة وحماس التبشير، فصيَّره مدًّا استعماريًّا لفرنسا يُشرعِنُه تُراثها الثوري، وارتفع شأو الأيديولوجية المحافظة، سياسيًّا، بعد عام 1974 وراجت في كل البقاع، ولربما توطَّنت في مواقع السلطة في أوروبا بعد هزيمة نابليون عام 1815؛ إذ كان التَّحالف المقدس هو المهيمن على أوروبا آنذاك. أما

الذين كانوا يرون أن الرجوع للنظام القديم شيء لا يُحمد ولا يمكن، فقد اضطروا إلى أن يعيدوا تنظيم صفوفهم، وأن يستحدثوا أيديولوجية مضادَّة، هي تلك التي عُرفت فيما بعد باسم الليبرالية.

وقد كان الليبراليون يتمنّون أن يقضوا على طائر الشؤم الذي جعل مبادئهم تستدعي حقبة سلطان الرعب إلى الأذهان، دون أن يُضحّوا مع ذلك بالروح والجوهر الذي يرون أن الثورة الفرنسيَّة كانت تجسده؛ فراحوا يقولون، دون توانٍ: إن التغيير شيءٌ طبيعي، بل حتمي؛ لأننا نحيا في عالم يتقدم في مسيرة أبدية نحو المجتمع الصالح. وكانوا يسلِّمون بأن التغيير المتَّسم بالشطط والتعجُّل قد يؤدِّي -بل يؤدي لا محالة- إلى ضد ما يراد به. بيدَ أنهم كانوا يجزمون كل الجزم بأن سنن التراتب **التقليدية** لا تصلح للبقاء، وأنْ ليس لها أساس من الشرعية. وكان أشدُّ ما يستهويهم من شعارات الثورة الفرنسيَّة هو الشعار القائل: "الوظائف للمواهب"، وهي فكرة تألفها الآذان اليوم عند سماعها في صيغها الجديدة: "تكافؤ الفرص" و"أرستقراطية الكفاءة". وعلى منوال عباراتٍ كهذه أخذ الليبراليون يحوكون أيديولوجيَّتَهم. وكانوا يميزون بين نوعين مختلفين من التراتبية؛ فلم يكونوا يناوِئون ما يعُدّونه تراتبية طبيعية، وإنما يناوِئون التراتبية **الوراثية**. وحجَّتهم في ذلك هي أن التراتبية الطبيعية، زيادة على كونها منسجمة مع الطبيعة، فهي تحظى بقَبول عموم الناس؛ مما يجعلها أساسًا للسلطة مشروعًا بذاته ومستمِدًّا لشرعيته من الناس كذلك، في حين أن التراتبية الوراثية تجمِّد الحركة الاجتماعيَّة، وتجعلها محالاً.

أما ما كان يميز الليبراليين عن المحافظين، وهم "حزب سيادة النِّظام" فهو أنّ الليبراليين كانوا يقدِّمون أنفسهم على أنهم "حزب الحِراك"، أي: إن تبدُّل الأحوال يستدعي إعادة تشكيل المؤسسات القائمة وإصلاحها؛ بيدَ أن التغيير الناشئ عن ذلك ينبغي أن يكون طبيعيًّا وئيدَ الخطو، لا مُمْعِنًا في البطء ولا مُمْعِنًا في السرعة. وكانت المسألة التي أثارها الليبراليون هي: من يتولّى قيادة هذه الإصلاحات الضرورية؟ فأمّا التراتبية القديمة، أيًّا كان شكلها (قوميًّا أو محليًّا، دينيًّا أو علمانيًّا) فلم تكن محل ثقتهم. غير أنهم كانوا يتوجَّسون أشد التوجُّس من جمهور الناس (الرّعاع)، الذين يرون فيهم بالأساس نقصًا في التعليم والرُّشد.

من هذا المنطلق انتهى الليبراليون إلى أن الفئة الوحيدة الصالحة لأن تؤُمَّ التغيير وتنهض بمسؤولية تحديد التغييرات الضرورية، هي فئة أهل الاختصاص؛ فأهل الاختصاص -بحكم اسمهم الذي به يُعرَفون- يدركون الحقائق المتصلة بأي شيءٍ درسوه، وهم بذلك خير من يرسم ما هو ضروريٌّ ومرغوب من إصلاحات. وأهل الاختصاص بفضل ما لهم من علم ودربة، من شأنهم التَّحلي بالحصافة وعمق النظر، يرون بهما ما للتغيير من إمكانيات وما به من مزالق. وبما أن كل إنسان "متعلّم" هو صاحب اختصاص في شيء ما، فلا غرابة في أن يكون الأفراد الذين يُسمَح لهم بممارسة دور المواطنة هم المتعلِّمون والذين هم -بذلك- أصحاب اختصاص. أما غيرهم، فيمكن آخرَ الأمر أن يؤهَّلوا لهذا الدور، بعد أن يتلقَّوا من التعليم ما يُجيز لهم أن يدخلوا في معية أعضاء المجتمع المتعلمين الراشدين.

لكن ما هو التعليم المنشود؟ أخذ الليبراليون الآن ينادون بضرورة إحداث نقلة في التعليم تحوِّله من القوالب التقليدية للمعرفة، أو ما نسمِّيه اليوم بالعلوم الإنسانيَّة، وتوجهه نحو ما يرونه الأساس النظري الوحيد للمعرفة العملية، وهو العلم. والعلم (إذ يحل محلَّ العلوم الدينية، بل محلَّ الفلسفة كذلك) هو السبيل إلى التقدُّم الماديِّ والتكنولوجي، ومن ثَمَّ إلى التقدُّم المعنوي. فكان أن امتاز العلماء عن أهل الاختصاص كافة؛ إذ رأى الليبراليون أن عملهم يمثل قمة النتاج الفكري، أو ما يُعرف في اللاتينية بذروة الخير. أما القادة السياسيون فليس بينهم من هُداة يُرتَكن إليهم في السير بالمجتمع نحو الرفاهة، سوى الذين تقوم برامجهم السياسية المباشرة على المعرفة العِلميَّة. وجليٌّ للعيان أن الليبرالية كانت أيديولوجية معتدلة تمامًا في مجال التحوُّل الاجتماعي، بل دأبت دومًا على تأكيد اعتدالها وتوسطها أو مركزيتها، في الحلبة السياسية، حتى إن أحد قادة الليبرالية البارزين في أميركا، وهو آرثر شليسنجر الابن، كتب عام 1950 كتابًا عن الليبرالية سماه "الوسط الحاسم". وفي النصف الأول من القرن التاسع عشر كان المشهد الأيديولوجي في جوهره صراعًا بين المحافظين والليبراليين، والحق أنه لم يكن هناك طائفة تتبنّى أيديولوجية أخرى أكثر راديكالية. أما أصحاب الميول الراديكالية، فمنهم من كان يلتحق بالراديكالية كذيلٍ صغير من ذيولها، ومنهم من كان يسعى إلى إيجاد مواقع صغيرة

لنشر آراء تُخالف ما سلَّم به الناس، فيتسَمَّوْن أحيانًا باسم الديمقراطيين، وأحيانًا باسم الراديكاليين، وأحيانًا يكتفون باسم الاشتراكيين. لكنهم أدركوا أن الليبراليين، وإن آمنوا بأن التغيير أمر طبيعي، وإن أيَّدوا -ولو نظريًّا- فكرة المواطنة، إلا أنَّ هيبة شديدة كانت تعقلهم بعقالها، وأنهم كانوا يخشون التغيير الجذري كل الخشية.

وكانت "الثورة العالمية" عام 1848 هي التي غيَّرت المشهد الأيديولوجي؛ فحولته من حلبة يتنازعها خصمان اثنان: محافظون يواجههم ليبراليون، إلى حلبة يتنازعها خصوم ثلاثة: محافظون إلى اليمين، وليبراليون إلى الوسط، وراديكاليون إلى اليسار. فما الذي حدث عام 1848؟ إن ما حدث يتمحور في أمرين اثنين؛ أوَّلهما: اندلاعُ أول "ثورة اجتماعية" حقيقية في العصر الحديث؛ ففي فترة وجيزة جدًّا بزغت حركة يبدو أنها ظفرت بشيءٍ من القوة والسلطان في فرنسا، فكان لذلك صدى ورنين في أقطار أخرى. وما كان لهذه الجماعة أن يدوم مجدها السياسي طويلاً، إلاّ أنه أوقع الهلع في نفوس أهل الحَوْل والطَّوْل. أمَّا ثاني الأمرين: فقد كان وقوع ثورة أخرى، بل سلسلة من الثورات، في هذا الوقت عينه، سماها المؤرِّخون "ربيع الأمم"؛ فقد اندلع في عدة أقطار انتفاضات وطنية أو قومية، تساوت في حظها من النجاح، كما تساوت فيما قذفته من رعب في نفوس أهل القوة والسلطان. وكان هذا المزيج فاتحة نمط شغَلَ النِّظام العالمي لقرن أو أكثر، أي: نمط الحركات الشاذة عن النِّظام، والتي تدخل الحلبة لتلعب أدوارًا سياسية.

لقد كانت ثورة عام 1848 العالمية شعلة شاطت فجأة، فأُخمد لهبها، وأعقب ذلك قمع دام سنين طوالاً. غير أن الثورة أبرزت قضايا وتساؤلات حول الاستراتيجيات، أي: حول الأيديولوجيات. أما المحافظون فقد استخلصوا من هذه الأحداث عبرة جليَّة ودرسًا مبينًا؛ فقد رأوا في الخطوات الإجرائية (التكتيكات) الرجعية العمياء التي اتخذها الأمير ميترنيخ وكل من ناصره، مجلبةً للضرر لا الفائدة، وكان ميترنيخ قد عمل وزيرًا للدولة (أي وزير خارجية في واقع الأمر) في بلاط الإمبراطوريَّة النمساوية-الهنغارية، وكان هو الروح المحركة للتَّحالف المقدس، والذي صُمِّم لخنق كل الحركات الثورية في أوروبا. فإجراءاتهم التكتيكية لم تفلح

-في آخر المطاف- في الحفاظ على التقاليد، ولا هي كفلت للنظام أن يستتب، وعلى العكس من ذلك، فإنهم أثاروا سخط الناس وحنقهم، ودفعوهم إلى إنشاء التنظيمات الانقلابية، فأسهموا بذلك في زعزعة النِّظام. و لم يغِبْ عن المحافظين أن البلد الوحيد الذي سَلِم من أي ثورة عام 1848 هو إنجلترا، على الرغم من كونها في العقد المنصرم موطنًا لأكبر حركة راديكالية في أوروبا. وكان السر في ذلك - فيما يبدو- هو النهج الذي اتبعه هناك السير روبرت بيل في الدعوة للمحافظة، وفي تطبيقه لهذه الدعوة في الفترة من 1820 إلى 1850، وقوام هذا النهج هو التنازلات التي تُوهَب -محدودة- كلما حان وقتها والحاجة إليها؛ بقصد إطفاء شهوة الاندفاع إلى العمل الراديكالي، وما يَعِد به من خير على الأمد الطويل. وكان أن شهدت أوروبا، في العقدين التاليين لذلك، إجراءات السير بيل التكتيكية تضرب بجذورها في تربة ما سُمِّي بالمحافظة المستنيرة، والتي ازدهرت في إنجلترا، بل امتدت إلى فرنسا وألمانيا كذلك.

وفي هذه الأثناء أخذ الراديكاليّون بدورهم يستخلصون دروسًا استراتيجية مما حاق بهم من إخفاقات إبان ثورات عام 1848؛ فزهدوا في البقاء مجرد أذيال لليبرالية. لكن فورة الحماس أو التلقائية التي كانت من أغزر الروافد التي نهلت منها ثورة عام 1848 أثبتت أنها تعتورها العيوب والقصور الحاد، وما كان العنف التلقائي إلا كإلقائكَ ورقة في نار، ما تكاد النار تشب فيها حتى تستحيل رمادًا، فليس هذا إذن بالوقود الذي يدوم. وكان من الراديكاليّين من دعا قبل عام 1848 إلى وسيلة غير هذه، وذلك بإنشاء مجتمعات مثالية (طوباوية) تعتزل المجتمع الكبير وساحته العريضة. لكن يبدو أنَّ هذا المشروع لم يستهوِ كثيرًا من الناس، وكان أقلَّ حظًّا من التمرُّد التلقائي فيما أحدثه من أثر على النِّظام التاريخي بمجمله. فعاد الراديكاليّون يبحثون عن استراتيجية أخرى علَّها تكون أقوى أثرًا، فكان أن وقعوا على فكرة التنظيم: التنظيم الممنهج طويل الأجل، تُعَدُّ به الأرض إعدادًا سياسيًّا يمهِّد لانقلاب اجتماعي جذري.

وأخيرًا، أخذ الليبراليون بدورهم يستخلصون درس ثورات عام 1848؛ فتبين لهم أن الدعوة إلى الرُّكون لأهل الاختصاص لا تكفي لإحداث تحوُّل اجتماعي

يسوغه العقل ويتسنى له الوقت الصحيح، وأدركوا أن عليهم أولاً أن ينشطوا في المعترك السياسي حتى تؤول الأمور فعلاً -لا قولاً- إلى أهل الاختصاص. الأمر الذي يعني لهم العودة إلى مناجزة خصومهم القدماء (المحافظين)، وكذلك مواجهة خصوم جدد، هم الراديكاليون الذين بدأ نجمهم في البزوغ. فإن كان لليبراليّين أن يطرحوا أنفسهم على أنهم من يمثل المركز في الحلبة السياسية، فلا مناصَ لهم من أن يعملوا على ذلك بأن يتبنّوا برنامجًا تكون مطالبه السياسية ذات وجهة "مركزية"، وأن يكون لهم جملة من الإجراءات التكتيكية تجعل منهم طائفة وسطًا، فلا هم بالمحافظين الذين يقاومون كل تغيير، ولا هم بالراديكاليّين الذين يلحّون على التغيير السريع الكاسح.

فكان أن شهدت الفترة الواقعة بين عام 1848 والحرب العالمية الأولى خروجَ برنامج ليبراليٍّ واضح المعالم، فُصِّلت خطوطُه للأقطار المحوريَّة في النِّظام العالمي المعاصر؛ إذ سعت هذه الأقطار إلى أن تجعل من نفسها "دولاً ليبرالية"؛ أي: أن تكون دولاً تقوم على فكرة المواطنة، وعلى طائفة من الضَّمانات تحمي الفرد من نزق السلطة، وعلى قدر من الانفتاح في الحياة العامة. وقد تألف البرنامج الذي رسمه الليبراليون من ثلاثة عناصر كبرى: (1) التوسيع التدريجي لدائرة من يحقُّ لهم الانتخاب، وقد صحب هذا ولازمه ملازمة ضرورية، توسيعُ مسالك الدخول إلى ميدان التعليم. (2) زيادة دَوْر الدولة في حماية المواطنين ممّا قد يكتنف مواقع عملهم من ضرر، وزيادة المرافق والخدمات الصحيَّة وتيسير الإفادة منها، ومعالجة تقلُّب مستويات الدخل في الفترات المختلفة من عمر الفرد. (3) صهر أفراد الدولة في قالب ينتج "أمة".

وبنظرة فاحصة لهذه العناصر الثلاثة يتبين أنَّها لا تعدو أن تكون ترجمةً لشعار "حريّة، مساواة، إخاء"، تحوَّلت به الكلمات إلى سياسات عامَّة.

وثمَّة ملاحظتان أساسيَّتان على البرنامج الذي رسمه الليبراليّون؛ أولاهما: أنَّ البرنامج -جُلَّه- نُفِّذ قبل الحرب العالمية الأولى، على الأقل في أمم العالم الأوروبي. وثانيتهما: أنَّ الأحزاب الليبرالية لم تكن دائمًا، في واقع الأمر، هي صاحبة المكيال الأكبر في إنجاز البرنامج؛ فمن دواعي الغرابة أن برنامح الليبراليّين

نفَّذته -بدرجة كبيرة- أيادٍ غير ليبراليَّة؛ وذلك بسبب ما طرأ على استراتيجية الأيديولوجيّات الثلاث من تعديلاتٍ عقب ثورات عام 1848. فقد بدأ الليبراليون يتراجعون بعض الشيء، وصاروا يتهيَّبون من إنجاز برنامج رسمته أيديهم هم؛ فقد كانوا يخشون جلب غليان عام 1848 كرَّة ثانية. أما المحافظون فرأوا أن برنامج الليبراليين يتَّسم بالتواضع، وأنه -في جوهره- برنامج معقول؛ فأخذوا يسنّون له التشريعات؛ فكان من ذلك ما صنعه ديسرائيلي من توسعة دائرة من يحق لهم الانتخاب، وما قام به نابليون الثالث من تنظيمٍ لنقابات العمال، وما أجراه بيسمارك من استحداثات لدولة الرفاه. أما الراديكاليّون فقد بدأت أعينهم تَقَرُّ بما تراه من إصلاحات محدودة، بل شرعوا ينافحون عنها، فيمَا هم يُعِدّون العُدَّة لبناء قاعدهم التنظيمية التي يَثِبون منها إلى مقاليد الحكم وزمام القوة والسلطان.

ومن هذه التحولات التكتيكية الثلاثة وفي الأيديولوجيات الثلاث تألَّف مزيج جعل من برنامج الليبراليّين -في الواقع- السمة العامة المميزة لثقافة الجغرافية السياسية؛ إذ استحال المحافظون والراديكاليون إلى نسخ ليبرالية، أو قُل: إلى أجساد حلَّت فيها أرواح الليبراليين وآلهتهم. فقد كانت خلافات الفريقين مع الليبراليين هامشية لا تمسُّ الأصول. وأخَصُّ موضع نرى فيه تقارب هذه المواقف الأيديولوجية هو ركن "الأخوة" (من أركان الشعار الثلاثي للثورة الفرنسيَّة)؛ فكيف للإنسان أن يصنع من القوم أمة؟ إنه يصنعها بتثبيت القول بأنَّ المواطنة تستبعد الآخر الذي يظل خارج حرمها؛ أي أن الإنسان يجعل من القوم أمة بأن ينادي بالقوميَّة؛ فصارت القوميَّة تُدرَّس في القرن التاسع عشر من منابر مؤسَّسات كبرى ثلاث: المدارس الابتدائية، والجيش، والمناسبات القوميَّة.

وكانت المدارس الابتدائية في نظر الليبراليين هي النجم القطبي الذي تهتدي به الأجيال، وهو رأي هلَّل له الراديكاليّون، وسلَّم له المحافظون؛ فأخذت المدارس تجعل من الفلاّحين والعمال مواطنين لهم من القدرات ما لا يقلُّ عن حاجتهم للنهوض بالواجبات القوميَّة، متدرعين بما اشتهرت تسميته بالقدرات الثلاث: القراءة، والكتابة، والحساب. وأخذت المدارس تغرس في نفوس الدارسين قيم المواطنة، طامسة بذلك الخصوصيات الضيقة والتحيُّزات المتعصبة التي قد تجد لها

مأوى في ظهراني النِّظام الأسري. ثم إنها عُنيت -فوق كل هذا- بتدريس اللغة القوميَّة؛ فقليلة هي البلاد الأوروبية التي كان لها -في واقع الحال- لغة قومية مميزة في مطلع القرن التاسع عشر، وما انتهى القرن حتى كان لأكثرها لغته القوميَّة.

وإنَّ في استعداء الأعداء ما يُرسِّخ أوتاد القوميَّة، وكانت معظم الدول الكبار تتشوّق لغرس هذا العداء لجارة من جاراتها، تتذرع لها الذرائع، ثم إنَّ هناك -آخرَ الأمر- ضربًا أهم من ضروب هذا العداء، وهو أن تناصب أمم العالم الأوروبي مجتمعة باقي أهل الأرض العداء، ذلك العداء الذي اتَّخذ من العنصرية موطنًا يتأسس داخله. وقد وجد هذا العداء مستقرًّا له بفضل ذيوع مفهوم "الحضارة" تُردِّدها الألسنة بصيغة المفرد، لا الجمع. فدول العالم الأوروبي -وهي المهيمنة آنذاك على العالم سياسيًّا واقتصاديًّا- روَّجت لنفسها تعريفًا يسِمُها بأنَّها القلبُ والتاج من مسيرة حضاريَّة تضرب بجذورها في قديم العصور، وهو قديم افترضته افتراضًا. ولما كان للعالم الأوروبي ما له في القرن التاسع عشر من حضارة وتكنولوجيا، فقد أذاع أن نداء الواجب يُلْزِمه أن يبسط سلطانه، سياسيًّا وثقافيًّا، على غيره أجمعين، وهي الدعوى التي تتجسَّد في مقولة كيبلنج: "عبء الرجل الأبيض"، وفي "الواجب المبين" للولايات المتَّحدة، وفي "الرسالة الحضاريَّة" لفرنسا.

وبهذا غدا القرن التاسع عشر قرنَ استعمار متجدد، زادت على ملامحه هذه المسحة الطارئة؛ فلم يعد الفتح الاستعماري عملاً تتولاّه الدولة وحدها، ولا الدولة بتحريض من الكنيسة، بل أصبح هوًى يسكن قلب الأمَّة، وواجبًا يلبّيه المواطنون. ومن هنا، تلقَّف المحافظون هذا الجزء الأخير من البرنامج الليبرالي، فأوغلوا في إنفاذه كلَّ إيغال؛ فقد رأَوْا فيه وسيلة ناجعة لإخفات النغمة التي تشي بالفروق الصارخة بين الطبقات؛ حتى يضمنوا استتباب الاستقرار الداخلي. وعندما آثرت كل الأحزاب الاشتراكية في أوروبا عام 1914 أن تنحاز إلى طرفها القومي في الحرب، ظهر جليًّا صدق رأي المحافظين فيما للقومية من أثر فعّال على الطبقات التي كانوا يومًا يخشون خطرها.

انتصرت الليبرالية -إذن- في رسم المعالم السياسية للجغرافية الثقافية للعالم المعاصر في القرن التاسع عشر وأكثر القرن العشرين، وقد تسنّى لها هذا النصر

مؤسَّساتيًّا بفضل إرسائها للدعائم القانونية التي تستند إليها الدولة الليبرالية. كما أسهم في تحقيق هذا النصر الحركاتُ المناوئة للأنظمة القائمة، وهي حركات أخذت تنتشر ويعلو شأوها. وقد يبدو في هذا الأمر مفارقة غريبة؛ إذ يُفترَض في الحركات المناوئة للأنظمة القائمة أنَّها تستهدف تقويض النِّظام، لا أن تسنده، ومع هذا فقد كانت أنشطة هذه الحركات تصبُّ في مجملها في صالح النِّظام، تغذوه وتمده بالتأييد العظيم. هذه الظاهرة، وإن خِلْناها كالمفارقة، لابدَّ من تحليلها إن أردنا أن نفهم كيف تماسك الاقتصاد العالمي الرأسمالي، وهو اقتصاد لا يفتأ يتنامى، حجمًا وثروة، وينشر في الوقت نفسه منافعه أغزر الانتشار.

كان في داخل الدول جماعاتٌ تصبو لنيل مرتبة المواطنة، فغدت مساعي هذه الجماعات المحورَ المركزي للحركات المناوئة للأنظمة القائمة، أي: التنظيمات التي كانت تجتهد لإحداث تغييرات أساسية في تنظيم المجتمع وهيكلته. كانت ترمي إلى تطبيق شعار "حرية، مساواة، إخاء" على نحوٍ مغاير لمنحى الليبراليين. وفي طليعة الفئات التي أقامت هذه التنظيمات؛ لأنها ممَّن استُبعد من مرتبة المواطنة، كانت الطبقة العمّالية الصناعية في المدن، المعروفة باسم طبقة البروليتاريا. كانت هذه الفئة تتمركز في مناطقَ قليلة في المدن؛ ممّا سهَّل على أعضائها التواصلَ فيما بينهم. وعندما شرعوا في التنظيم، كانت ظروفُ عملهم ومستوياتُ أجورهم أسيرةَ بؤس ظاهرٍ للعَيان، مع أنَّهم كانوا ذوي اليد الطّولى في النشاطات الإنتاجية التي يجني منها صاحب رأس المال "فائضَ القيمة".

وما إن انتصف القرن التاسع عشر حتّى بدأت تظهر فيه منظَّمات في مواقع العمل، هي نقابات العمّال؛ ومنظمات في ميدان الحياة العامَّة، هي الأحزاب العمّالية والاشتراكيَّة، كانت إطلالتُها الأولى في أقوى مراكز الإنتاج الصناعي (أي: أوروبا الغربية وأميركا الشمالية)، ثم امتدَّت إلى غيرها. وقد ظلت هذه المنظمات -معظم القرن التاسع عشر وردحًا غير يسير من القرن العشرين- محلَّ عداء أجهزة الدولة، والشركات كذلك. ومن هنا، فقد كان التدافع الاجتماعي مختلاً لا تكافؤ فيه، ظلَّت "الحركة الاجتماعيَّة" تخوض خلاله معركة شاقة تُرهِقُها صَعودًا، لا تخرج منه إلا بفتات من التنازلات يُلقى إليها بين الفينة والفينة.

وقد غشي هذا الصراعَ السياسي -بنمطه الواهن- عنصرٌ آخرُ يُعيدنا إلى ما كنّا نأخذ فيه من حديث عن الأسر وعن هُويّات الفئات من حيث منزلتها الاجتماعيَّة؛ فقد كانت الحركة الاجتماعيَّة ترى صراعها على أنه صراع العمال في مجابهة الرأسماليين؛ فمن همُ "العمال"؟ يمكن إجمال القول بأنهم -من حيث التعريف العملي- كانوا يمثلون الذكور البالغين المنتمين إلى العِرقيَّة السائدة في بلدٍ ما، أكثرُهم من المهرة أو شبه المهرة، ولهم حظٌّ من التعليم، ومنهم يتكوَّن الجزء الأعظم من القوى العاملة الصناعية في عالم القرن التاسع عشر بطوله وعرضه. أما من "استُبْعِدوا" من هذه الفئة فشعروا أنْ لا مكان لهم في المنظمات العمّالية/الاشتراكية، فقد لجؤوا إلى تنظيم أنفسهم إلى فئات بحسب مكانتهم الاجتماعيَّة (فئة النساء من جانب، ومن جانب آخر الفئات العرقية، والدينية، واللغوية، والإثنية). وكثيرًا ما كانت هذه الفئات تُضاهي الحركاتِ العماليَّةَ والاشتراكيَّةَ في مناوأتها للأنظمة القائمة، إلا أنَّها كانت ترى مظالمها المباشرة على نحو مغاير تمامًا لنحوهم.

بيد أنَّهم، وقد ساروا هذه السيرة في تنظيم أنفسهم، كانوا يجدون أنفسهم يتنافسون مع المنظمات العمالية القائمة على أساس طَبَقِي، بل كثيرًا ما كانوا يدخلون في صدامٍ معها. ومن عام 1830 تقريبًا وحتى عام 1970 كانت العلاقات القائمة بين هذين النوعين من الحركات المناوئة للأنظمة القائمة علاقاتٍ يسودها التوتُّر الشديد، بل العداء، إلا ما كان يتخلَّلها -في أندر الأحيان- من وِداد وتعاون. زد على هذا، أن المنظَّمات التي تتعدَّد ملامحُ هويتها الاجتماعيَّة كانت، خلال هذه الفترة، تجد التعامل بعضها مع بعض أيسرَ من تعامل أيٍّ منها مع المنظمات العُمّالية والاشتراكية.

ثم إنَّ هذه المنظَّمات المصنَّفة على أساس المنزلة الاجتماعيَّة، أيًّا كان تعريفها لأهدافها على المدى البعيد (وأكثرها كان يسكت هنا)، إلاّ أنَّ أهدافها متوسطة الأجل كانت تتمحور حول مسألة حقوق المواطنة ومدّها حتى يتسنّى لهم -الفئة المستثناة- أن يستظلوا بظلها. إلا أن هذه المطالب -مطالبهم جميعًا بأن ينالوا كامل حقوق المواطنة في الدولة الليبرالية- كان أقلَّ ما تلاقيه هو الامتعاض،

وكثيرًا ما كانت تجابَهُ بالعداء التام. وثمَّة مسألتان أساسيَّتان من مسائل الاستراتيجية كانت تواجههما؛ الأولى: ما أنجعُ استراتيجية تنتهجها للأمد المتوسط؟ والثانية: أيّ التحالفات ينبغي أن تدخل فيها هذه الفئة أو تلك من مناوئي الأنظمة القائمة؟ ومع أية فئة أخرى من بينها يكون هذا التحالف؟ و لم يجد أيٌّ من السؤالين حلاً سهلاً أو سريعًا.

كان بيِّنًا أن الفئات المستبعدة تواجه جملةً من المصاعب في تنظيمها السياسي؛ فقد كان القانون يحدُّ من حقوقهم في التنظيم بسبل عدة؛ فأغلب الذين يُحتمل دخولهم في العضوية كانوا أفرادًا ممن يغشى الضعف حياتهم اليومية؛ إذ لم يكونوا ممن يتيسر لهم، جماعات أو فرادى، أن يصلوا إلى مواردَ ماليَّة كبيرة، وإن كانت الفردية هي الصفة الغالبة عليهم في هذا المضمار؛ فقد كانت المؤسَّسات في مختلف الدول تجنح إلى النظر إلى مساعيهم بعين العداء. ومن هنا، فقد كان من السهل اضطهاد هذه الفئات واستضعافها. وخلاصة القول: إن قيامها بالتنظيم كان عملية طويلة، بطيئة، فقضوا معظم هذه الفترة كمن يتشبث بالبقاء حيًّا على سطح الماء، لا هو بسابحٍ، ولا هو من الْمُغْرقين.

ومن المسائل الأساسيَّة التي كانت موضع أخذ وردٍّ: أيُّهما أولى وأهمُّ لهذه الفئات: أن تغيِّر أنفسها أم تغيِّر المؤسَّسات القائمة؟ وكانت هذه المسألة تصاغ أحيانًا بصيغة التفريق بين الاستراتيجية الثقافية والاستراتيجية السياسية. فلو أخذنا -على سبيل المثال- فئة قومية، فإنَّ السؤال الذي تطرحه على نفسها كان من هذا القبيل: أيُّهما أهم، إحياء لغة قوميَّةٍ تكاد تندثر أم انتخاب أفراد من هذه الفئة للمجلس التشريعي؟ وأيُّهما أهمُّ للحركة العمّالية: إنكار شرعية الدول جميعًا (الفوضوية) أم تغيير بنية هذه الدول؟ فكان أن أجَّج موضوع الاستراتيجية هذا داخل الحركات خلافًا ضاريًا لا يلين، أثار الفرقة بينها، وألهب مشاعر الأطراف التي دخلت فيه.

صحيحٌ أنَّ التأكيد على أيٍّ من المنحيين (الثقافي أو السياسي) لم يكن بالضرورة ليلغيَ أحدهما الآخر، لكن كثيرًا من الناس كانوا يشعرون أنَّهما يؤدّيان إلى وجهتين استراتيجيَّتين متمايزتين كلَّ التمايز؛ فالقائلون بالخيار الثقافي -إن جاز لنا أن نسمِّيه

كذلك- كانت حُجَّتهم دومًا هي أن التغييرات السياسية لا تعدو أن تكون آخر المطاف تغييراتٍ سطحيَّة، سالبة للهويَّة، توهن الأهدافَ الراديكالية التي تقوم عليها الحركة المناوئة للأنظمة القائمة. وكانت هناك كذلك مقولة اجتماعية-سيكولوجية مفادها أنَّ النِّظام يوقع عامَّة الناس أسرى حبائله؛ لأنه يروِّض نفسياهم على الامتثال له، ومن ثَمَّ فإنه يصبح من ألزم اللوازم على من ينشد التغيير الاجتماعي أن يبدأ بتفكيك الحبائل المجتمعية التي عُقلت بها هذه الأنفس. أما الاحتجاج للخيار السياسي فقد كانت دعوى القائلين به أن أنصار الخيار الثقافي ما هم إلاّ ضحايا سُذَّج من ضحايا الوهم، يخالون أن القوى المهيمنة ستترك لهم الحبل على الغارب يُحدثون هذه التغييرات الثقافية التي يتشوفون إليها. ولقد ظلَّ المحتجّون للخيار السياسي يركِّزون دومًا على التذكير بحقائق القوة، ملحّين على أنَّ أوَّل شرط للتغيير الحقيقي إنما يكون بتغيير علاقات القوة السائدة، لا بتغيير نفسيات المستضعفين.

والذي حدث -فأثبته التاريخ- هو أنه بعد ثلاثين أو خمسين سنة من السجال، الذي يصفو فيه ماء المودة حينًا ويتعكَّر أخرى، أصبحت الغلبة في المعارك الداخلية من نصيب أنصار الخيار السياسي، في جميع الحركات المناوئة للأنظمة القائمة. وكانت يد القوى المهيمنة لا تفتأ تنال بالاضطهاد الحركاتِ من كلا المنحيين، السياسي والثقافي؛ الأمر الذي جعل الخيارات الثقافية بمختلف صورها غير مجدية للحركات المناوئة للأنظمة القائمة جميعها؛ فتزايدت أعداد الناس الذين يدخلون في صفوف "المناضلين"، كما تزايدت أعداد المناضلين الذين أصبحوا "منظَّمين" تنظيمًا حسنًا، وما كان لهذا المزيج أن يتحقق على نحو فاعل إلاّ على يد الفئات التي تمسكت بالخيار السياسي. ولنا أن نقول: إنه ما طلع القرن العشرون حتى غدا جليًّا أن أنصار الخيار السياسي لم يخرجوا منتصرين من معركة الاستراتيجية فحسب، بل صارت الحركات المناوئة للأنظمة القائمة -سواء في ذلك وهي تعمل منفردة أو متضافرة- تُجمع على خطة عمل تقوم على خطوتين: الحصول على القوة في الدولة أولاً، ثم إحداث التغيير في العالم/الدولة/المجتمع.

ولم تخلُ استراتيجية الخطوتين هذه -طبعًا- من بعض الغموض. والسؤال الكبير الذي كان يطرح نفسه هو: ما المقصود بالحصول على القوة في الدولة؟ وما

هي الوسيلة إلى ذلك على كل حال؟ (أما كيف يتم تغيير العالم/الدولة/المجتمع؟ فكان لا يلقى من البحث والنقاش ما يلقاه السؤال الآخر؛ إذ لعله كان يبدو أن أوان طرحه يكون في المستقبل لا الحاضر)، وهل يكون السبيل إلى نيل القوة في الدولة بتوسعة دائرة من يحق لهم الانتخاب -مثلاً- أم بالمشاركة في الانتخابات، ثم في الحكومات؟ وهل يكون ذلك عن طريق مشاركة الآخرين في القوة أم سلبها منهم؟ أيكون ذلك بتغيير هياكل الدولة أم الاكتفاء بالسيطرة على الهياكل القائمة؟ و لم يحظ أي من هذه الأسئلة بالجواب الشافي، وكان خير ما يُبقي معظم هذه المنظمات على قيد الحياة هو أنها وَسِعت أصحاب الإجابات المختلفة، والتي كثيرًا ما كانت متناقضة، فسمحت لهم أن يظلوا تحت عباءتها. .

وحتى بعد أن أُعطيت استراتيجية الخطوتين السياسية مكانَ الصدارة والتركيز في النشاط التنظيمي، ظلت المناظرات الداخلية ساريةً لا تقف؛ فعندها قام هذا السؤال: كيف يمكن الاستيلاء على آلية الدولة؟ وكان الجدل الكلاسيكي المشهود حول هذه المسألة هو ذلك الذي دار بين "العالمية الثانية" و"العالمية الثالثة"، وهو حوار كان قد سبق أن نشأ في دوائر الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية، وكثيرًا ما كان يُعرض -وبشيءٍ من التضليل- على أنه حوار بين دعاة العمل الإصلاحي ودعاة العمل الثوري. وعندما حث إدوارد بيرنشتاين حزب الديمقراطيين الاجتماعيّين الألماني على تبني أطروحة "التعديلية" التي خرج بها، فما القضية التي كان يحتج لها؟ جوهر هذه القضية كان يتألف من سلسلة من الفرضيات: منها أن غالبية السكان من "العمال"، وهو يعني بذلك العمال الصناعيين وعائلاتهم؛ وأن حق الانتخاب الشامل (للذكور) سيجعل من كل هؤلاء مواطنين كاملي المواطنة؛ وأن العمال سيدلون بأصواتهم وفقًا لمصالحهم، أي أنهم سيدعمون الحزب الديمقراطي الاجتماعي. إذن، حالما يوجد حق انتخابي شامل للذكور، ستأتي أصوات العمال بالديمقراطيين الاجتماعيين إلى سدة الحكم. فإذا تسلّم الديمقراطيون الاجتماعيون مقاليد الحكم، سنّوا من التشريعات ما يكفل تحويل البلاد إلى مجتمع اشتراكي. وكانت كل من هذه الفرضيات المتتالية تبدو منطقية، حتى تبيَّن فسادها جميعًا فرضيةً تلوَ أخرى.

أما الموقف الثوري فكان على خلاف ذلك، وصيغة لينين الكلاسيكية لهذا الموقف تقول: إن الناس في كثير من البلدان ليسوا من طبقة البروليتاريا، وإنه لا يوجد في كثير من البلاد عملية انتخاب حر، وإن وُجدت فإن الطبقة البورجوازية لن تحترم النتائج حقًّا إن سعت البروليتاريا إلى أن تصل إلى الحكم عبر أصوات الناخبين. فالبورجوازية -وبكل بساطة- لن تسمح بهذا؛ فكان أن خرج الثوريون بسلسلة من الفرضيات المضادة؛ فقالوا: إن الطبقة البروليتارية المدنية هي الفاعل التقدمي التاريخي الوحيد، وما من أحد يعرف مصالحه الحقيقية حتى أفراد الطبقة البروليتارية المدنية، ناهيك عن فئات أخرى من السكان، كالعمال الزراعيين مثلاً. والمناضلون من أتباع الأحزاب العمالية أقدر على تحديد مصالح الطبقة البروليتارية المدنية من الفرد البروليتاري العادي نفسه، وبإمكانهم أن يجعلوا العمال يفهمون مصالحهم. وباستطاعة هؤلاء المناضلين أن يُنشؤوا تنظيمات سرية، وأن يتسنموا السلطة بالثورة، فتؤيدهم الطبقة البروليتارية المدنية، وعندها يفرضون "ديكتاتورية البروليتاريا" ويحوِّلون البلاد إلى مجتمع اشتراكي. وكانت كلٌّ من هذه الفرضيات المتتالية تبدو منطقية حتى تبيَّن فسادها جميعًا فرضيَّةً تلو أخرى كسابقتها.

ومن كبريات مشاكل الحركات المناوئة للأنظمة القائمة في أواخر القرن التاسع عشر، وأكثر القرن العشرين، كان عجزها عن إيجاد أرضية مشتركة بينها؛ إذ كان يغلب على كل فصيل من هذه الحركات أنها ترى المظالم التي يشكو أتباعها منها أُمَّ المظالم، وأن مظالم الفصائل الأخرى فروع ثانوية تصرف الأنظار عما هو أهم. وكان كل فصيل يقول: إن تسوية مظالمه تسوية ناجحة سيخلق وضعًا من شأنه أن يكون تمهيدًا منطقيًّا لتسوية المظالم الأخرى.

ونلاحظ هذا في المقام الأول في العلاقات الصعبة التي سادت بين الحركات العمّالية/الاشتراكية من جهة والحركات النسوية من جهة أخرى؛ فموقف النقابات العمالية من الحركات النسوية كان يقوم أساسًا على أن أرباب العمل كانوا يوظفون النساء طلبًا للعمالة الرخيصة، ولفترة طويلة من القرن العشرين ظلت النقابات تؤمن بنموذج اجتماعي تبقى فيه النساء المتزوجات ربات بيوت لا يدخلن سوق العمالة. وعوضًا عن هذا اقترحت النقابات تقديم "أجر عائليٍّ"،

أي: دفع أجر يكفي العامل الصناعي الذكر ليعول به نفسه وزوجه وأطفاله القُصَّر.

أما الأحزاب الاشتراكية، فأقل ما يقال فيها: إنها كانت أكثر تشكُّكًا حول دور المنظمات النسوية؛ فقد كانت تعُدُّها منظمات بورجوازية؛ لأن قائداتها كنَّ يأتين من صفوف البورجوازيات، لا تستثني الأحزاب من هذه النظرة إلا الفئات النسوية التي تعرِّف نفسها على أنها شرائح من الأحزاب الاشتراكية، وتقول: إن هدفها هو تنظيم زوجات الأعضاء وبناتهم للقيام بمهام تربوية. أما بالقياس إلى منح المرأة حقَّ التصويت، فمع أن الأحزاب الاشتراكية كانت تؤيِّد ذلك نظريًّا، إلا أنها كانت -عمليًّا- يساورها في الأمر شكٌّ شديد؛ إذ كانت الأحزاب تعتقد أن نساء الطبقات العاملة لا يُرجى منهنَّ أن يصوِّتن لها مثل ما يفعل الرِّجال؛ بسبب تأثير المنظمات الدينية عليهنَّ، وهي منظمات تناصب الأحزاب الاشتراكية العداء.

وردت المنظمات النسوية على الأحزاب صاعًا بصاع، فأصبحن ينظرن إلى الحركات العمّالية والحركات الاشتراكية على أنها رُعاة للمجتمع الأبوي، تروِّج لهيمنة المواقف والسياسات الذكورية التي كُنَّ يكافحنها. أما نساء الطبقة الوسطى في المنظمات الداعية لحصول المرأة على حقوق التصويت فقد أخذن يردِّدن كثيرًا أنهن أكثر تعليمًا من رجال الطبقة العمالية، وأنهن انطلاقًا من المنطق الليبرالي أولى بأن ينلْنَ قبلهم حقوق المواطنة الكاملة، وهو ما لم يحدث -تاريخيًّا- في معظم البلدان؛ فالحقوق التي يشرع بها القانون للنساء: التوريث، والتعامل المالي، وإبرام العقود، وأن يملكن إجمالاً -في نظر القانون- حرية التصرف دون ارتهان لوصاية. كل هذه الحقوق كانت في عمومها تمسُّ الأسر التي لها عقارات وأملاك أكثر مما تمس غيرها. كما أن الحملات النسوية على المشاكل الاجتماعيَّة (كالإدمان على الكحول، وسوء معاملة النساء والأطفال)، والمطالبة بأن تكون النساء حرّات في السيادة على أبدانهن، كانت كلها تستهدف رجال الطبقة العمالية مباشرة أكثر من أن تستهدف رجال الطبقة الوسطى.

كما تجلت مشاكل مماثلة في العلاقة التي سادت الحركات العمالية/الاشتراكية من جهة والحركات القوميَّة الإثنية من جهة أخرى؛ ففي داخل البلدان كانت

الحركات العمالية ترى في الحركات الإثنية، أيًّا كان نوعها، آليـات تسـتهدف تقسيم الطبقات العاملة. وكانت الفئات الإثنية والعرقية المضطهدة تطالـب بـأن تُستَوعب في سوق العمل، فتلقى مطالبها ما لقيته مطالب النسوة من قبل. كـان يُنظر إلى هذه الحركات على أنها -في جوهرها- شيء يصب في صـالح أربـاب العمل، تمكنهم من الحصول على عمالة رخيصة. فكان أن سعت نقابات كثيرة إلى استبعاد هذه "الأقليات" من سوق العمل، ولم يكن هذا استبعادًا كاملاً، بطبيعـة الحال، ولكنه إبعاد لهم من شريحة سوق العمل المتميزة بأجور أعلى مـن غيرهـا نسبيًّا، وهي الشريحة التي جعلها العُرف حكرًا على العمـال مـن ذوي الإثنيـة المهيمنة. وكان من أثر هذا السعي لاستبعاد الأقليات أنَّه قوَّى المعارضة التي تمـانع السماحَ بدخول مهاجرين من مناطق قد يؤدِّي قدومهم منها إلى خلـق أقليـات جديدة أو تقوية صفوف الأقليات المقيمة. بل كان لهذه المساعي أثرها أيضًا علـى المبادرات التي تروم إنهاء العمل القسري بأشكاله المختلفة؛ إذ إنَّها قوَّت شوكة من يعارض هذه المبادرات أو يستنكرها على الأقل، ذلك أن النقابات كانت تخشى أنَّ خروج من هم في ربقة العمل القسري سيطلق لهم العنان فينافسـون غيرهـم في سوق العمل.

وعلى هذا الغرار كانت الحركات العمّالية/الاشتراكيَّة على خـلاف كـبير، أشد مما رأيناه آنفًا، مع أية حركة قومية قَوِي أزرها فشرعت تريد الانفصال عـن الدولة التي تنتمي إليها الحركة العمّالية، يستوي في ذلك إن كانت الحركة القوميَّة في منطقة داخل حدود الدولة نفسها أو في أراضٍ مستعمرة "عبر البحار" تسـيطر الدولة عليها. ولم تزد الحركات العمّالية/الاشتراكية على أن تلصق بهذه الحركات القوميَّة التهمة نفسها التي كانت تلصقها بالحركات النسوية، فتقـول: إنهـا، في جوهرها، ما هي إلا منظمات بورجوازية تنشد مصالح البورجوازية، وإن كانـت هذه البورجوازية غير تلك التي تكافحها الحركة الوطنية الآن. أما الحجـة الـتي كانت تسوقها الحركة العمّالية/الاشتراكية فهي أن "الاستقلال" القومي ليس مـن شأنه أن يجلب أية منفعة ضرورية للطبقات العاملة في البلد الذي انفصل. بل لعلـه يكون نكسة عليهم إن كانت القوى "الإمبريالية" القديمة لديها من التشـريعات أو

نُظم الحكم وآليّاته ما هو أقل مجافاةً لمصالح العمال من السلطة "المستقلة" التي ما زالت في رحم الغيب. وعلى أية حال، فقد كانت الأحزاب الاشتراكية تجنح إلى الجزم بأن الدول البورجوازية كلها يشبه بعضُها بعضًا، وأن أهم ما يهم هو تمكينُ الطبقة العاملة من الإمساك بزمام السلطة في دولة أو أخرى. وعليه، فإن القوميَّة ما هي إلا ضلال عن الجادَّة أو وهم من الأوهام.

وهنا أيضًا، كالت لهم الحركات القوميَّة صاعًا بصاع؛ فحاجّوهم بأن ما يحيق بقومهم من قهر ليس بالوهم، بل حق واقع، مباشر وعميم. وبيَّنوا أنَّ أية محاولة للالتزام ببرنامج عمّالي قد تؤدي إلى انقسام الناس، ومن ثَمَّ الفتّ من جهودهم لنيل حقوقهم القوميَّة؛ أما الطبقات العمالية، فإن كان لها من مشاكل خاصة، فخير علاج لها إنما يكون ضمن الدولة المستقلة. والواقع أنَّ المطالب الثقافية التي كانوا يرفعونها (كاللغة مثلاً) كانت تتفق مع مصالح الطبقات العاملة للوطن الذي كانت الحركة القوميَّة تسعى لإقامته؛ إذ كان من الأرجح أنها ستستخدم هذه اللغة، لا اللغة الرسمية للقوى السياسية التي ينشق عليها القوميّون.

وختامًا، فإن علاقات المنظمات النسوية بالمنظمات الإثنية/القوميَّة لم تكن بأحسن حالاً؛ فتقارع الجانبان بنفس الحجج، فقالت المنظمات النسوية: إنها لم تجنِ شيئًا مما نالته الأقليات من حقوق متزايدة في المواطنة، ولا من نيل الاستقلال القومي. زد على هذا أنها كثيرًا ما تظلَّمت من أن نساء الطبقة الوسطى المتعلِّمات حُرِمن حقَّ التصويت، فيما أُعْطِيَ هذا الحق لأشباه الأمِّيّين من الأقليات أو ذكور المهاجرين. أما عن الاستقلال القومي، فقد قلن: إنه لربما كانت حقوق المواطنة الكاملة أبعد منالاً عليهن في الدولة الجديدة منه في الدولة السابقة. وهنا عاد الجفاء سيرَتَه الأولى؛ فقد غدت الحركات الإثنية/القوميَّة ترى النساء يجسدن الفئة المضطهِدة لهم، أي: الفئة الإثنية المهيمنة في البلاد، أو القوى الإمبريالية في الأراضي المستعمرة. وعُدَّت حقوق النساء مشكلة ثانوية يمكن علاجها بعد رد مظالمهم هم.

وقد ثارت هذه الجفاوات والخلافات لا لقلة في الأفراد (أو حتى الجماعات) التي سعت إلى إزالتها، ونادت بتآزر الحركات المختلفة وتعاضدها. حاول هؤلاء

النفر أن يوحِّدوا صفوف المناضلين، فكانوا يصيبون شيئًا من النجاح أحيانًا. ولكن الصورة الإجمالية من عام 1848 وحتّى عام 1945 على الأقل تشي بأنَّ مساعي التوحيد هذه كانت ضئيلةَ الأثر على النمط العالمي لمناوئي الأنظمة القائمة. أما هذه الحركات بصورها الثلاث، وهي: (1) الحركة العمّالية/الاشتراكية، (2) الحركة الإثنية/القوميَّة، (3) الحركة النسوية؛ فقد تخندقت في أماكنها، كلٌّ منها يخوض المعركة نُصرةً لأطروحاته، ويتجاهل الأطراف الأخرى، بل ينازلها أحيانًا. غير أن استراتيجيات هذه الحركات -رغم افتقارها للتنسيق (فضلاً عن التعاون) فيما بينها- أفضت في النهاية، وإلى حدٍّ مدهش، إلى نتائج متجانسة. وقد تمخَّض تاريخ هذه الحركات، على الأمد الطويل، عن إحرازها لهدفها الأساسي المعلن، وهو الاندماج في المواطنة، ولم تحرز أيٌّ منها الهدف التالي، وهو أن تجعل سيطرتها على الدولة مِهادًا لصوغ المجتمعات في قالب جديد. وتلك قصة سنعود إليها.

وبعد أن فُصِّلت الأيديولوجيات ثم قُلِّمت وحُدِّدت، وبعد أن تأتّى للحركات المناوئة للأنظمة القائمة أن توجه طاقات الناقمين، لم يبقَ لضمان فعالية الجغرافية-الثقافية إلا أن يكون لها منظومة نظريَّة، وهي مهمَّة تكفَّلت بها العلوم الاجتماعيَّة. وقد سبق لنا أن روينا -في الفصل الأول- قصة ظهور الثقافتين. فلنُعِد روايتها -بإيجاز- على نحوٍ يُرينها الآن ظاهرة من ظواهر الثقافة الجغرافية التي بدأت تخرج إلى حيِّز الوجود.

"العلمُ الاجتماعيُّ" مصطلح استُحدث في القرن التاسع عشر. والكلمتان "علم" و"اجتماع"، كلتاهما بحاجة إلى شيءٍ من الشرح. لِمَ العلم؟ في القرن التاسع عشر راجت لفظة "العلم" وكأنها كلمة السر تُفتح بها أبواب التقدم، فقد كان التقدم هو الهدف المنشود الذي ارتضاه النِّظام العالمي بالإجماع. وليس في هذا ما قد يسترعي نظرنا اليوم، لكنه كان آنذاك -كما رأينا- يمثّل تحوُّلاً أساسيًّا في منظومات القيم التي سادت عالم المعرفة ابتداءً من مفهوم الخلاص في العقيدة المسيحية وحتّى انتشار أفكار التقدُّم الإنساني في عصر التنوير. ثم أعقب ذلك ما سُمِّي بطلاق العلم والفلسفة، الذي أصبحنا -فيما بعد- نطلق عليه مسمى "الثقافتان"، فكان من أثر ذلك الحوار المعرفي، ومداره: كيف نعرف ما نعرف؟

في القرن التاسع عشر، وفي مطارح المعرفة ومستقراها (خاصة في النِّظام الجامعي بعد إحيائه) وفي عالم الثقافة الواسع، أخذ شأو العلماء يسمو على شأو الفلاسفة وأهل العلوم الإنسانيَّة؛ إذ زعم العلماء أهم هم -ولا أحد سواهم- القادرون على إدراك الحق. قالوا: إنهم -بوصفهم علماء- لا يعنيهم ما الخير وما الجمال؛ لأنه ما من سبيل إلى التحقُّق من ماهية هذه المفاهيم، فنزلوا عن مباحث الخير والجمال إلى أهل العلوم الإنسانيَّة، الذين كانوا بصورة عامَّة متأهِّبين راضين بأن يعودوا إلى رحاها، وكأن حادِيَهم، من نواحٍ كثيرة، بيت شعر قاله كيتس: الجمال هو الحق؛ فذاك هو كل ما تعلمه في الأرض، وحسبك به علمًا.

ويبدو أنَّ أهل العلوم الإنسانيَّة قد تخلَّوا فعلاً، بصورة من الصور، عن البحث عن الحق وتركوه للعلماء. وعلى أية حال، فإن الشيء الذي حقَّقه مفهوم الثقافتين هو الفصل -في دنيا المعرفة، ولأوَّل مرة في تاريخ الإنسانيَّة- بين مفاهيم الحق والخير والجمال.

وفيما كان العلماء منصبّين على دراسة الظواهر المادية، وأهلُ العلوم الإنسانيَّة عاكفين على دراسة الأعمال الخلاّقة، إذا هم يدركون أن ثَمَّةَ مجالاً ليس له في هذا التقسيم موقع لاحب مبين؛ ذلكم هو مجال العلم الاجتماعي. لكن الثورة الفرنسيَّة كانت قد جعلت من المعرفة المتصلة بالعلم الاجتماعي شأنًا مركزيًّا على السلطات العامة أن تجعله نُصْب أعينها، فإن كان التغيير السياسي ظاهرة طبيعية، وإن كان الناس هم أصحاب السيادة، فإنه لمن الأهمية بمكان أن تُستوعب القواعد المنشئة للمجال الاجتماعي والكيفية التي بها يعمل؛ فسُمِّيَ البحث عن هذه المعرفة: "العلم الاجتماعي". وُلد هذا العلم -إذن- في القرن التاسع عشر، فإذا به يصبح فورًا -وبحكم طبيعته- موضع مجابهة سياسية ونزاع بين العلماء من جهة وأهل العلوم الإنسانيَّة من جهة أخرى، كل من الطرفين يريد الاستحواذ عليه وتسخيره منهجًا معرفيًّا له. وبدأ الفاعلون في المجال العام (الدول والمؤسسات الرأسمالية) يرون في السيطرة على العلم الاجتماعي شيئًا يمكِّنهم -على نحو ما- من السيطرة على المستقبل. أما المقيمون في رحاب المعرفة ومستقرّاها، العلماء وأهل العلوم الإنسانيَّة على حدٍّ سواء، فقد رأوا في هذا المجال حلبة نزال أخرى لما بينهم من نزاع

يكاد يخلو من مسحة الإخاء، كلٌّ يريد الاستئثار بأسباب القوة وفرض سيادته الفكريَّة في النِّظام الجامعي.

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، حسب رأينا الذي طرحناه، ظهرت ستة مسمَّيات لمعارف حظيت عناوينها بالقبول الواسع، وهي: التاريخ، والاقتصاد، والعلوم السياسية، وعلم الاجتماع، وعلم الإنسان، والدراسات الشرقية. أما المنطق الذي قامت عليه هذه التسميات الست، وما تبعها من تقسيم للعمل في دراسة الحقيقة الاجتماعيَّة، فقد كان ينطلق من الوضع الاجتماعي العالمي في القرن التاسع عشر. وكانت هناك ثلاثة خطوط كبرى فاصلة؛ أولها: الخط الفاصل بين دراسة العالم الغربي "المتحضِّر" ودراسة العالم غير الحديث. وثانيها: الخط الذي يميز دراسة العالم الغربي فيقسمها إلى فصلين: دراسة ماضية، ودراسة حاضرة. وثالثها: ذلك الخط الذي رُسم في صميم الحاضر الغربي فأصبحت دراسته تسير وفقًا لما سمَّته الأيديولوجية الليبرالية بالمجالات المستقلة الثلاثة التي تتوزع على الحياة العصرية المتحضرة: السوق، والدولة، والمجتمع المدني. أما فيما يخص نظريَّة المعرفة، فقد اتَّخذت العلوم الاجتماعيَّة لنفسها، وبصورة جماعية، موطنًا وسطًا بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانيَّة؛ فغدت منشقة ينتهبها الصراع المعرفي بين الثقافتين. والذي حدث في واقع الأمر هو أن الدراسات الثلاث للحاضر الغربي (الاقتصاد، والعلوم السياسية، وعلم الاجتماع) قد انحازت -إلى حدٍّ كبير- إلى المعسكر العلمي وعدَّت نفسها حقولاً مستقلة قائمة بحدِّ ذاتها. أما الحقول الثلاثة الأخرى، وهي التاريخ وعلم الاجتماع والدراسات الشرقية، فقد صمَّت آذانها تقاوم نداء هذا اللحن الساحر، وجنحت إلى تصنيف نفسها على أنها علوم إنسانية أو إيديوجغرافية (تدرس صورة الإنسان، كما يدرس عالم الجغرافيا صورة الأرض).

وتقسيم العمل المعرفي على هذا النحو المحدد المعالم، إنما يستند إلى رؤية تفترض بِنية معينة يقوم عليها النِّظام العالمي: عالم يسوده الغرب، أما "الغير" فليسوا إلا مستعمرات أو شبه مستعمرات. وعندما بطلت هذه الفرضية، خاصة بعد عام 1945، بدأت خطوط الحدود تضمحل وتقل فائدتها عن ذي قبل، وبدأ تقسيم

العمل المعرفي يتهاوى. إن قصة ما حدث للعلوم الاجتماعيَّة، هي والأيديولوجيات والحركات المناوئة للأنظمة القائمة، لهي قصة الأثر الدامغ الذي أحدثته ثورة عام 1968 على النِّظام العالمي، وقد آن لنا أن نعرض لها.

أما فيما يخص الثقافة الجغرافية كما ارتسمت صورتها في مرآة الأيديولوجيات الثلاث، وكما سندها الحركات المناوئة للأنظمة القائمة -وهي التي ما نهضت إلا لتقاومها، وهنا موطن المفارقة- فقد كان دور العلوم الاجتماعيَّة هو أن تمدها بالدعائم الفكريَّة والمسوغات الأخلاقية التي كانت تُسخَّر لتعزيز آليّات عمل النِّظام العالمي. ولقد نجحت في أداء هذا الدور نجاحًا كبيرًا، ساد على الأقل حتى الثورة العالمية عام 1968.

الفصل الخامس

النظام العالمي الحديث في أزمة
التشعُّب والفوضى والخيارات

سبق أن ذكرنا أن الأنظمة التاريخية لها دورات حياة؛ فهي تظهر إلى الوجود عند نقطة محددة من الزمان والمكان لأسباب وبأساليب يمكن تحليلها. فإن اجتازت آلام المخاض، راحت تواصل الحياة التاريخية في إطار البِنى التي تتكوَّن منها تلك الأنظمة ووفقًا لضوابطها، فتسير على إيقاعاتها وتنحصر في اتجاهاتها طويلة الأجل، والتي تتقارب حتمًا عند نقاط لتُصعّد التناقضات الداخلية للنظام بشكل كبير؛ أي أن النظام يواجه مشكلات يعجز عن حلها، وهو ما يؤدي من ثَمَّ إلى ما نسمِّيه الأزمة النظامية. وغالبًا ما يستخدم الناس كلمة الأزمة بشكل غير دقيق للإشارة إلى فترة صعبة في حياة أي نظام، لكن حيثما وجدت طريقة لحل المشكلة، فلن تكون تلك أزمة حقيقية، وإنما فقط صعوبات يواجهها النظام. أما الأزمات الحقيقية فهي تلك التي لا يمكن حلها داخل إطار النظام، وإنما يمكن التغلب عليها فقط من خلال الخروج من النظام التاريخي الذي تشكِّل تلك الصعوبات جزءًا منه وتجاوزه. ووفقًا لمصطلحات لغة العلوم الطبيعية، فإن ما يحدث هو تشعُّب النظام، أي: يجد أن معادلاته الأساسية يمكن حلها بطريقتين مختلفتين تمامًا. ولنا أن نترجم ذلك بلغة حياتنا اليومية فنقول: إن النظام يواجه خيارين بديلين لحل تلك الأزمات، كلاهما محتمل بطبيعته. وفي واقع الأمر، يُكلَّف أعضاء هذا النظام مجتمعين بالاختيار التاريخي فيما بين المسارين لانتهاج أحدهما؛ أي أنهم يحدِّدون نوعية النظام الجديد الذي سيتم بناؤه.

ولأن النظام الحالي لا يمكنه العمل بكفاءة في إطار ضوابطه المحددة، فلا مفرَّ إذن من اختيار مخرج من الأزمة، أي اختيار النظام أو الأنظمة المستقبلية التي سيتم بناؤها، لكن الخيار الذي سيصل إليه المشاركون مجتمعين لا يمكن التنبؤ به. فعملية التشعب فوضوية؛ أي أنّ كل فعل بسيط خلال هذه الفترة سيكون له على الأرجح تداعيات مهمة. ونلاحظ أنه في ظل هذه الظروف، ينزع النظام إلى التقلب بشكل كبير، لكنه في النهاية يميل إلى اتجاه معين. ومن الطبيعي أن يستغرق

الأمر بعض الوقت لحين الاستقرار على خيار محدد. يمكننا أن نسمِّي هذه الفتــرة فترة انتقالية؛ إذ تكون نتائجها غير أكيدة، إلا أنه في مرحلة ما، تكون هناك نتيجة واضحة، وعندها نجد أنفسنا مستقرين على نظام تاريخي مختلف.

إن النظام العالمي الحديث الذي نعيش فيه -وهو نظام اقتصــادي رأسمــالي عالمي- يواجه منذ فترة أزمة من هذا النوع بالتحديد. قد تستمر هذه الأزمة لمــدة خمسة وعشرين إلى خمسين عامًا أخرى؛ لأن إحدى الخواص الأساســية لتلــك الفترات الانتقالية هي أننا نواجه تقلبات جارفة في كل البنى والعمليات التي نعتبرها جزءًا أصيلاً من النظام العالمي القائم، فإننا نجد أن توقعاتنا قصيرة الأجل ليســت مستقرة بالضرورة. وقد تؤدي هذه الحالة من عدم الاستقرار إلى قلــق شــديد، وبالتالي إلى العنف إثر محاولة الناس الحفاظ على الامتيازات والمراتب المتدرجــة في ظل موقف شديد التذبذب. وبشكل عام، قد تؤدي هذه العمليــة إلى صــراعات اجتماعية منفِّرة نوعًا ما.

متى بدأت تلك الأزمة؟ دائمًا ما يكون أصل الظاهرة أكثر المواضــيع إثــارة للجدل في الخطاب العلمي؛ فيسهل إيجاد سوابق وبشائر أي شيء تقريبًا في الماضــي القريب، ولا شك في أن هذا ينطبق كذلك على الماضي السحيق. إحدى اللحظات المناسبة لنبدأ قصة الأزمة المعاصرة هي الثورة العالمية عام 1968، والتي هزت دعــائم النظام العالمي بشكل كبير. تمثل هذه الثورة العالمية نهاية فترة طويلــة مــن التفــوق الليبرالي، ومن ثَمَّ تزيح الثقافة الجغرافية التي حافظت علــى ســلامة المؤسســات السياسية للنظام العالمي. وقد أدى هذا الخلل الثقافي الجغرافي إلى إضــعاف أســس النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي، وتعريضه لأقوى الصدمات السياسية والثقافيــة والتي كان يتعرض لها دائمًا، ولكنه حُصِّن منها بطريقة ما في السابق.

غير أن الصدمة التي حدثت في عام 1968 -التي سنعود لها لاحقًا- ليســت كافية لتفسير أزمة النظام؛ فلابد أنه كانت توجد منذ وقت طويل توجهات بنيوية كادت أن تصل إلى خطوط المقاربة الخاصة بها، وهكذا لم يعد في الإمكان التغلب على الصعوبات المتكررة التي يواجهها أي نظام؛ بسبب ما يتبعه من أنساق دورية. ولابد أن نفهم طبيعة هذه التوجهات والسبب وراء عدم إمكانية حل الصــعوبات

المتكررة بسهولة؛ حتى يمكننا فَهْم لماذا وكيف تسببت صدمة 1968 في التعجيل بالعصف بالثقافة الجغرافية التي كانت تربط النظام بعضه ببعض.

في سعيهم الدائم نحو تراكم رؤوس الأموال، لا يكف الرأسماليون عن البحث عن وسائل لزيادة أسعار منتجاتهم وخفض تكاليف الإنتاج، إلا أن المنتجين لا يستطيعون زيادة أسعار البيع لأي مستوى بشكل عشوائي، فثمة اعتباران يحكمان هذه المسألة؛ أولاً: وجود بائعين منافسين، وهذا هو سبب الأهمية البالغة لإنشاء احتكارات الأقلية؛ لأنها تقلل من عدد البائعين البدلاء. ثانيًا: مستوى الطلب الفعَّال، أي: حجم الأموال التي يمتلكها المشترون إجمالاً، والخيارات التي يُقدِم عليها المستهلكون بسبب محدودية قدرتهم الشرائية.

يتأثر مستوى الطلب الفعال بشكل أساسي بالتوزيع العالمي للدخل، فبالطبع كلما زادت الأموال لدى المشتري، زاد ما يمكن أن يشتريه. تشكِّل هذه الحقيقة البسيطة معضلة مستمرة ومتأصلة للرأسماليين؛ فمن ناحية، هم يريدون تحقيق أكبر ربح ممكن، وبالتالي يرغبون في تقليص الفائض الذي يذهب لأي طرف آخر، كموظفيهم مثلاً. ومن الناحية الأخرى، يجب أن يسمح بعض الرأسماليين على الأقل بإعادة توزيع قيمة الفائض، وإلاّ فمن الطبيعي أن يصير إجمالي عدد المشترين قليلاً جدًّا بالنسبة للمنتجات. لذا -على الأقل من وقت لآخر- يرى بعض المُنتِجين زيادة مكافآت الموظفين لزيادة الطلب الفعال.

بالنظر إلى مستوى الطلب الفعال في أي وقت، فإن الاختيارات التي يقدم عليها المستهلكون يحددها ما يطلق عليه الاقتصاديون "مطاطية الطلب". يشير هذا إلى القيمة التي يحددها المشتري للبدائل التي قد ينفق فيها ماله. فالمشتريات بالنسبة للمشتري تتراوح بين ما لا يمكن الاستغناء عنه وبين ما هو اختياري تمامًا. ينتج هذا التقييم عن التفاعل بين سيكولوجية الأفراد والضغوط الثقافية والمتطلبات السيكولوجية. أما تأثير البائعين فهو تأثير محدود على مطاطية الطلب، رغم أن التسويق (بمعناه الأوسع) صُمِّم تحديدًا لكي يؤثر على اختيارات المستهلك.

النتيجة النهائية هي أنه لا يمكن للبائع أن يرفع السعر لمستوى يكون فيه: (أ) بإمكان المنافسين البيع بسعر أقل، (ب) المشترون ليس لديهم المال الكافي لشراء

المنتج، أو (ج) المشترون ليسوا على استعداد لتخصيص هذا الكم من المال لعملية الشراء. وعلى أساس السقف المحدد لمستوى أسعار البيع، عادة ما يبذل المنتجون أغلب جهدهم في محاولة تراكم رأس المال من خلال إيجاد سبل لتخفيض تكاليف الإنتاج، وهو عادة ما يُطلَق عليه مصطلح "الكفاءة الإنتاجية". لفهم ما يحدث في النظام العالمي المعاصر، علينا النظر في أسباب ارتفاع تكاليف الإنتاج عالميًّا مع مرور الوقت، على الرغم من كل جهود المنتجين؛ مما يقلل الهامش بين تكاليف الإنتاج وأسعار البيع المحتملة. بعبارة أخرى، نحتاج أن نفهم أسباب التضاؤل المستمر في متوسط نسب الأرباح العالمية.

ثمة ثلاث تكاليف أساسية للإنتاج بالنسبة لأي مُنتِج: يجب أن يدفع المنتِج أجور الموظفين العاملين في الشركة، وأن يشتري مُدخَلات عملية الإنتاج، وأخيرًا عليه أن يدفع الضرائب التي تفرضها أي من الهيئات الحكومية التي لها سلطة فرض الضرائب على عملية الإنتاج المعنية. وعلينا أن ندرس كلاً من هذه التكاليف الثلاث تناوبًا، وتحديدًا لمعرفة أسباب ما تشهده من زيادة منتظمة ومستمرة على المدى الطويل من عمر الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

كيف يحدِّد صاحب العمل الأجور التي يدفعها لموظفيه؟ قد تكون هناك قوانين تعيِّن الحدود الدنيا، وهناك بلا شك أجور معتادة في كل زمان ومكان، رغم أنها قد تتغير بصورة ثابتة. بشكل أساسي، دائمًا ما يرغب صاحب العمل في دفع مبلغ أقل مما يود العامل الحصول عليه. ومن ثَمَّ، يتفاوض المنتج والعامل في هذا الشأن، وينشأ بينهما صراع دائم ومتكرر حوله، وتعتمد نتيجة هذا الصراع أو التفاوض على قوة كل من الطرفين من النواحي الاقتصادية والسياسية والثقافية.

قد يكون العامل هو الأقوى في التفاوض نتيجة لندرة مهاراته. يتحكم دائمًا عنصر العرض والطلب في تحديد مستوى الأجور والمكافآت، وربما يكون العامل هو الأقوى؛ بسبب تنظيمات العمال وانخراطهم في العمل النقابي. وهذا لا ينطبق على عمال الإنتاج فحسب (الفنيون المهرة والعمالة غير الماهرة على حد سواء)، وإنما ينطبق أيضًا على الموظفين الإداريين (كبار المديرين وموظفو الكادر المتوسط على حد سواء). ويُعد هذا الجزء من مسألة القوة الاقتصادية أمرًا داخليًّا

لكل مؤسسة إنتاجية. لكن ثمة عنصر خارجي أيضًا يتمثل في الحالة العامة للاقتصاد، على الصعيدين المحلي والعالمي، والتي تحدد مستوى البطالة، وبالتالي درجة احتياج كل طرف بكل وحدة إنتاجية إلى الوصول لاتفاق بخصوص الأجر.

تُستمد القوة السياسية من الآليات السياسية والترتيبات في بنية الدولة، وقوة التنظيمات النقابية العمالية، وأخيرًا درجة احتياج أصحاب الأعمال لضمان الاحتفاظ بدعم المديرين والكوادر المتوسطة لكبح مطالب العمالة العادية. أما القوة الثقافية، التي نقصد بها الأعراف المجتمعية المحلية والقومية، فتنتج عادة عن قوى سياسية سابقة عليها.

تنزع القوة النقابية للعمال في أي مجال إنتاجي، بوجه عام، للنمو مع مرور الوقت بفضل التنظيم والتعليم. وقد تُتخذ إجراءات قمعية للحد من تأثيرات تلك المنظمات، إلا أن هناك ثمنًا لذلك أيضًا، ربما ضرائب أعلى أو رواتب أعلى للكوادر أو الحاجة لتعيين الأفراد الذين ينفذون ذلك القمع ودفع رواتبهم. فلو نظرنا لأكثر مواضع الإنتاج ربحية، كما في شركات احتكار القلة في القطاعات الرائدة، سنجد عاملاً آخر؛ فالشركات التي تحقق أرباحًا عالية لا ترغب في تضييع وقت الإنتاج؛ بسبب احتجاجات العمال. بالتالي، فإن تكاليف الأجور في مثل هذه الشركات ترتفع مع مرور الوقت. لكن آجلاً أو عاجلاً سوف تواجه هذه الوحدات الإنتاجية ذاتها منافسة شديدة، وبالتالي قد تحتاج للحد من زيادة الأسعار؛ مما يؤدي من ثَمَّ لانخفاض معدلات الأرباح.

ثمة وسيلة وحيدة مُعتبَرة للتصدي للزيادة المستمرة في تكاليف الأجور وهي المصانع الهاربة؛ فعن طريق نقل الإنتاج لأماكن تكون تكاليف الإنتاج الحالية فيها أقل بكثير، يستفيد صاحب العمل بدفع أجور أقل، وكذلك يحقق قوة سياسية في المنطقة التي تخرج منها وحدته الإنتاجية جزئيًّا؛ إذ إن الموظفين الحاليين قد يقبلون معدلات أجور أقل؛ لمنع استمرار "هروب" الوظائف. بالطبع يوجد جانب سلبي في ذلك بالنسبة لصاحب العمل، وإلا لتمَّ نقل مواقع الإنتاج منذ مدة طويلة؛ فهناك تكاليف النقل، ففي تلك المناطق الأخرى تكون تكاليف المعاملات عادة أعلى؛ بسبب بُعد المسافة عن العملاء المحتملين، وضعف البنية

التحتية، فضلاً عن ارتفاع تكاليف "الفساد"، متمثلة في دفع مكافآت غير معلنة لغير العاملين.

تُستنفد كل مميزات التناوب بين تكاليف الأجور وتكاليف المعاملات بشكل دوري؛ فتكون تكاليف المعاملات الشاغل الأساسي في أوقات التوسع الاقتصادي (دورة كوندراتييف-المرحلة أ)، بينما تكون تكاليف الأجور الشاغل الأساسي في أوقات الركود الاقتصادي (المرحلة ب). إلا أنه لا يزال على المرء أن يتساءل عن أسباب انخفاض الأجور في بعض المناطق، فيرجع السبب إلى حجم المناطق السكنية غير الحضرية في دولة أو منطقة معينة؛ فكلما اتسعت رقعة المناطق غير الحضرية، زاد عدد الأشخاص الذين يكونون جزئيًّا -بل ربما بشكل كبير- خارج إطار اقتصاد الأجور، أو يدفع ما يطرأ على استخدام الأراضي في المناطق الريفية من تغيرات بعض الناس إلى الرحيل. وبالنسبة لهؤلاء، عادة ما تمثل فرصة العمل بأجر في المناطق الحضرية زيادة كبيرة في الدخل الكلي للأسرة التي ينتمون إليها، حتى لو كان الأجر أقل بكثير من معدلات الأجور العالمية. لذلك، في البداية على الأقل، يكون دُخُول أمثال هؤلاء ضمن القوة المحلية العاملة بالأجر مفيدًا لجميع الأطراف؛ أي أجورًا أقل يدفعها صاحب العمل، ودخلاً أكبر للعاملين. ففي تلك المناطق لا تقل أجور العمالة غير الماهرة فحسب، وإنما تقل أيضًا أجور الكوادر. إذ تتسم المناطق الطرفية عادة بانخفاض الأسعار، وكذلك انخفاض مستوى المرافق، وعليه تكون أجور الكوادر أقل من المعتاد بالمناطق المركزية.

تكمن المشكلة في أن الثِّقل السياسي لكل من الموظف وصاحب العمل غير مستقر، بل يتطور باستمرار، فإذا واجه العاملون حديثو الانتقال للمناطق الحضرية صعوبة في البداية في التأقلم مع الحياة الحضرية، ولم يدركوا ثِقلهم السياسي الكامن، فلن تستمر هذه الحالة من عدم الإدراك إلى الأبد، بل بكل تأكيد، خلال خمسة وعشرين عامًا، يتأقلم العاملون أو أبناؤهم مع واقع الوضع الجديد، ويدركون انخفاض معدل الأجور التي يتقاضونها مقارنة بالمعدلات العالمية، فيكون رد الفعل هو البدء في الانخراط في العمل النقابي، ثم يتعرض صاحب العمل من جديد لنفس الظروف التي سعى في الأصل للهروب منها عن طريق نقل عملية

إنتاجه في المقام الأول. وفي النهاية، في فترة مستقبلية من التراجع الاقتصادي، قد يحاول المُنتِج مجددًا أن يلجأ لأسلوب "المصنع الهارب".

لكن مع مرور الوقت، قلَّت بشكل كبير أعداد المناطق التي قد يُطبق فيها هذا الحل لارتفاع الأجور في النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي، فضلاً عن أن الرقعة الريفية تتقلص في أجزاء كبيرة من العالم؛ بسبب هذا الأسلوب في الحد من تكاليف الأجور عن طريق نقل عمليات الإنتاج؛ فشهد النصف الأخير من القرن العشرين انخفاضًا حادًّا في نسبة سكان العالم ممن يعيشون بالمناطق الريفية، بينما يشهد النصف الأول من القرن الحادي والعشرين تهديدات بفناء ما بقي من مناطق التركيز الريفية المهمة. فحين لا تتوافر مناطق تهرب إليها المصانع، فلن تكون هناك طريقة فعالة لخفض مستوى أجور العاملين حول العالم.

ليست الزيادة المطردة في مستويات الأجور المشكلة الوحيدة التي يواجهها المنتجون؛ فالمشكلة الأخرى هي تكاليف المُدخَلات. والمدخلات تشمل الماكينات ومواد الإنتاج (سواء كانت ما يطلق عليه مواد خام، أو منتجات شبه مصنعة وكاملة الصنع)، وبالطبع يشتريها المُنتِج من السوق ويدفع ثمنها، لكن توجد ثلاث تكاليف غير معلنة والتي قد لا يضطر المنتج بالضرورة أن يدفعها: وهي تكاليف التخلص من النفايات (وخاصة المواد السامة)، وتكاليف تجديد المواد الخام، وما يُعرف بشكل عام بتكاليف البنية التحتية. ثمة طرق عديدة للتهرب من تلك التكاليف، ويُعد عدم دفع هذه التكاليف عاملاً رئيسيًّا في الحد من تكاليف المدخلات.

تُعد مقالب النفايات الوسيلة الرئيسية لتقليل تكاليف التخلص من النفايات؛ إذ تُترك في مكان عام دون معالجة أو بأقل معالجة ممكنة. إذا كانت تلك النفايات مواد سامة، تكون النتيجة عواقب مؤذية للبيئة، فضلاً عن الفوضى التي تسببها. في مرحلة ما، يُنظر لعواقب الفوضى والآثار الضارة على أنها مشكلة مجتمعية، فيضطر المجتمع إجمالاً إلى مواجهتها، لكن مشكلة الفوضى والآثار الضارة تشبه كثيرًا مشكلة عدم توافر المناطق الريفية المجاورة، فيستطيع المُنتِج دومًا الانتقال لمنطقة جديدة، لكي يقضي على هذه المشكلة، حتى تُستنفد كل المناطق التي "لم تطمس المدنية معالمها". هذا ما يحدث في الاقتصاد الرأسمالي العالمي في أنحاء العالم، ولم

يُنظر لمشكلة احتمال نضوب مكبات النفايات على أنها مشكلة مجتمعية سوى في النصف الثاني من القرن العشرين.

وبالتوازي مع هذه المشكلة هناك مشكلة تجدد المواد الخام؛ ففي العادة لا يهتم مشتري المواد الخام بتوافرها على المدى البعيد. كما اشتُهر البائعون باستعدادهم لتقديم تحقيق المكاسب قصيرة الأمد على استدامة المواد الخام لأمد طويل؛ فعلى مدار خمسمائة عام، أدى هذا إلى استنزاف مستمر لتلك الموارد وزيادة في تكاليف الحصول عليها. و لم تُتخذ إجراءات للقضاء على هذه الممارسات إلا جزئيًّا من خلال التقدم التكنولوجي في توفير موارد بديلة.

اكتسب موضوع استنزاف كل من مكبات النفايات، والموارد الطبيعية أهمية كبيرة لدى الحركات الاجتماعية الرئيسية لحماة البيئة ومجموعات الخضر في العقود الحديثة، والتي طالبت بتدخل حكومي لتلبية احتياجات المجتمع. إلا أن تلبية تلك الاحتياجات يستلزم توافر الكثير من الأموال، لكن من سيدفع؟ هناك سبيلان واقعيان لا ثالث لهما: أن يتحملها المجتمع عبر فرض الضرائب، أو يتحملها المنتجون الذين يستخدمون المواد الخام. وعلى قدر اضطرار المنتجين لدفع هذه التكاليف، وهو ما يُطلق عليه الاقتصاديون: استدخال أو توطين التكاليف، ترتفع تكاليف الإنتاج لكل مُنتج على حدة.

أخيرًا، هناك مسألة البنية التحتية، وهو مصطلح يشير إلى كل المنشآت المادية خارج وحدة الإنتاج، والتي تشكِّل جزءًا أساسيًّا من عمليتي الإنتاج والتوزيع، مثل الطرق، وخدمات النقل، وشبكات الاتصالات، وأنظمة الأمن، وموارد المياه، وكلها مكلفة بشكل يفوق التصور. مرة أخرى، من الذي يدفع الفاتورة؟ إما المجتمع عن طريق الضرائب، أو الشركات الخاصة؛ الأمر الذي يعني تكاليف إضافية. يجب الإشارة هنا إلى أنه في حالة خصخصة البنية التحتية، تدفع الشركات الخاصة الفاتورة (حتى لو كانت هناك شركات أخرى تحقق مكاسب من خلال تشغيل البنية التحتية، وحتى لو دفع الأفراد تكاليف إضافية لاستهلاكهم الخاص).

بالنسبة لشركات الإنتاج، تمثل الضغوط الواقعة عليها من أجل استدخال أو توطين التكاليف زيادة كبيرة في تكاليف الإنتاج؛ فهي تزيد مع مرور الوقت على

ما يوفره التقدم التكنولوجي من تقليل للتكلفة. وتتجاهل عملية توطين التكاليف المشكلة المتنامية التي تعاني منها هذه الشركات نتيجة العقوبات التي تفرضها المحاكم والمشرعون؛ بسبب الخسائر التي تسبَّب فيها الإهمال سابقًا.

أما التكلفة الثالثة التي تزيد مع مرور الوقت فهي تكلفة الضرائب، فتُعد الضرائب عاملاً أساسيًّا في التنظيم الاجتماعي، ولطالما كان هناك نوع أو آخر من الضرائب وسيظل موجودًا، لكن من يدفع؟ وكم سيدفع؟ هي مسألة صراع سياسي لا نهائي. في النظام العالمي الحديث، هناك سببان رئيسيان لفرض الضرائب: أحدهما هو توفير الخدمات الأمنية لبنى الدولة (قوات الجيش والشرطة)، وإقامة البنية التحتية، وتوظيف نظام بيروقراطي يتولى توفيز الخدمات العامة، إلى جانب تحصيل الضرائب. لا يمكن تجنب هذه التكاليف، رغم أن هناك اختلافات قوية وواسعة في الآراء حول حجم وكيفية الإنفاق.

ثمة سبب ثانٍ لفرض الضرائب، وهو سبب حديث (ظهر فقط في القرن الأخير بدرجة كبيرة). ظهر هذا السبب الثاني نتيجة للتحول السياسي إلى النظام الديمقراطي، والذى أدى إلى أن تطالب جموع المواطنين في الدول بتوفير ثلاث مزايا أساسية يرونها حقوقًا لهم: التعليم والصحة وضمان دخلٍ مدى الحياة. عندما توفرت هذه المزايا في البداية في القرن التاسع عشر، كانت مصروفات الدولة قليلة إلى حد ما، وظهرت فقط في بعض البلدان. وخلال القرن العشرين، زادت توقعات المواطنين لما يجب أن تقدمه لهم الدولة وزادت أعداد الدول التي توفر هذه المطالب في مختلف المجالات بشكل ثابت، حتى أصبح مستحيلاً اليوم تراجع مستوى المصروفات في الاتجاه الآخر.

نتيجة لزيادة تكلفة توفير الأمن (ليس بشكل مطلق، وإنما كحصة من الفائض العالمي)، وبناء البنية التحتية، وتوفير إعانات مالية للمواطنين في مجال التعليم والصحة وضمان دخل ثابت مدى الحياة، بدأت الضرائب باعتبارها جزءًا من التكلفة الإجمالية في الزيادة بشكل ثابت على المشاريع الإنتاجية في كل مكان، وسوف تستمر في الزيادة.

هكذا ظلت تكاليف الإنتاج الثلاث، وهي: الأجور ومُدخَلات الإنتاج والضرائب، تتزايد بشكل ثابت ومستمر على مدار القرون الخمسة الماضية،

وبخاصة على مدار الأعوام الخمسين الأخيرة. من ناحية أخرى، لم تتمكن أسعار المبيعات من مواكبة الزيادة، رغم زيادة الطلب الفعال، وذلك يرجع إلى الزيادة المطردة في أعداد المنتجين، ومن ثَمَّ عدم القدرة المستمر على الحفاظ على أوضاع احتكار القلة، وهذا هو ما نعنيه بتقليص الأرباح. بكل تأكيد، يسعى المنتجون لقلب هذه الأوضاع بشكل ثابت، وتستمر مساعيهم تلك في الوقت الحاضر. ولكي نفهم ما يعوق قيامهم بذلك، يجب أن نعود إلى الصدمة الحضارية التي شهدها العالم في عام 1968.

شهد الاقتصاد العالمي بعد عام 1945 أكبر توسع في بنى الإنتاج في تاريخ النظام العالمي الحديث؛ فكل الاتجاهات البنيوية التي تحدثنا عنها من تكاليف الأجور والمدخلات والضرائب، أخذت في الارتفاع بشدة نتيجة لذلك. وفي ذات الوقت، أحدثت الحركات المعادية للأنظمة -التي سبق وناقشناها- تقدمًا هائلاً في تحقيق هدفها الآني وهو الوصول إلى السلطة في بنى الدولة، وقد بدت هذه الحركات في جميع أنحاء العالم تحقق الخطوة الأولى من البرنامج المكوَّن من خطوتين؛ ففي مساحة شاسعة بالمنطقة الشمالية من وسط أوروبا إلى شرق آسيا (من الألب وحتى نهر يالو)، وصلت الأحزاب الشيوعية إلى سدة الحكم. أما في العالم الأوروبي (شرق أوروبا، وأميركا الشمالية، وأستراليا الآسيوية)، فقد وصلت الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية (أو ما يقابلها) إلى الحكم، أو على الأقل تناوبت الحكم. أما في بقية آسيا وأغلب دول إفريقيا وصلت حركات التحرير الوطنية إلى سدة الحكم. وفي أميركا اللاتينية، تولت زمام الأمور الحركات القومية/الشعبوية.

وعلى هذا باتت الأعوام التي تلت 1945 فترة تفاؤل كبير؛ فقد بدا المستقبل الاقتصادي مشرقًا، وبدا أن الحركات الشعبوية من كل نوع بدأت تحقق أهدافها. كانت فيتنام دولة صغيرة تصارع من أجل استقلالها، فبدا أنها تكبح القوة المهيمنة، وهي الولايات المتحدة الأميركية. لم يَبْدُ النظام العالمي الحديث بهذه الإيجابية من قبل بالنسبة لكثيرين، وهو شعور له تأثير محفز، وأيضًا يحقق الاستقرار بشكل كبير.

غير أن الشعور الكامن بفقدان الثقة في الحركات الشعبوية الموجودة في السلطة بدأ يتزايد، وبدت الخطوة الثانية من برنامج الخطوتين، وهي خطوة تغيير

العالم، غير قابلة للتحقيق عمليًا على عكس ما توقع أغلب الناس. على الرغم من النمو الاقتصادي العام الذي شهده النظام العالمي، إلا أن الفجوة بين المركز والأطراف اتسعت أكثر من السابق بكثير. وعلى الرغم من وصول الحركات المعادية للأنظمة إلى سدة الحكم، فإن حماسة المشاركة الكبيرة في فترة التعبئة بدأت تتقلص بمجرد وصول الحركات المعادية للأنظمة للحكم في أية دولة كانت. بدأت تظهر طبقة جديدة تتمتع بامتيازات، وأصبح مطلوبًا من عامة الناس عدم فرض طلباتهم بقوة السلاح في ظل حكومة تؤكد أنها تمثلهم. حين أصبح المستقبل حاضرًا، بدأ الكثير من المقاتلين المتحمسين والمؤيدين بشدة لتلك الحركات في إعادة النظر في مواقفهم، وسرعان ما بدؤوا في الانشقاق.

أدى مزيج من الغضب الذي استمر فترة طويلة ضد أساليب تطبيق النظام العالمي، وكذا خيبة الأمل في قدرة الحركات المعادية للأنظمة على تغيير العالم إلى اندلاع الثورة العالمية في عام 1968. انطوى تفجر ثورات عام 1968 على فكرتين متكررتين في كل مكان، أيًا كان السياق المحلي، كانت إحداهما رفض سيطرة وهيمنة الولايات المتحدة الأميركية، وفي ذات الوقت التذمر من كون الاتحاد السوفيتي -باعتباره العدو المفترض للولايات المتحدة- يتواطأ بالفعل مع النظام العالمي الذي أسسته الولايات المتحدة. أما الفكرة الثانية فهي أن الحركات التقليدية المعادية للأنظمة لم تنفذ وعودها عندما وصلت للسلطة. وشكّل تزامن تلك التذمرات التي تكررت في أنحاء كثيرة، زلزالاً حضاريًا؛ خرجت الانتفاضات العديدة كالعنقاء التي تُبعث من رُفاتها، إلا أنها لم توصل العديد من الداعين إلى الثورات التي قامت عام 1968 إلى الحكم، أو ليس لفترة طويلة، غير أنها أعطت قوة ومشروعية للشعور بفقدان الثقة في الحركات القديمة المعادية للأنظمة، وكذلك في بنى الدولة التي كانت تدعمها تلك الحركات. لقد تحول اليقين طويل الأجل في تحقيق أمل التقدم إلى مخاوف حول عدم تغير النظام العالمي.

كان هذا التحول في الشعور العالمي أبعد ما يكون عن تدعيم الوضع الراهن، بل وأدى بالفعل إلى سحب بساط الدعم السياسي والثقافي من تحت أقدام النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي، فلم يعد المظلومون على يقين من أن التاريخ يأخذ

صفهم، لهذا لا يمكنهم أن يظلوا راضين عن التطورات البطيئة في ضوء إيمانهم بأنهم سيجنون الثمار في حياة أبنائهم وأحفادهم، وأصبح من غير الممكن إقناعهم طويلاً بتأجيل الشكاوى الحالية على أمل الاستفادة في المستقبل. باختصار، لقد فقد المنتجون المتعددون بالنظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي صمام الاستقرار الأساسي الخفي للنظام، وهو تفاؤل المظلومين. وحدث هذا في أسوأ لحظة بالفعل، حين بدأ تقلص الأرباح يظهر بشكل حقيقي وخطير.

لقد عصفت الصدمة الحضارية التي حدثت عام 1968 بالسيطرة التلقائية لتيار الوسط الليبرالي، والذي سيطر على النظام العالمي منذ الثورة العالمية السابقة في 1848. لقد تحررت تيارات اليمين واليسار من أدوارها كنماذج لليبرالية الوسطية، واستطاعت أن تؤكد قيمها الأكثر راديكالية أو تعيد تأكيدها. دخل النظام العالمي في فترة تحول، وكان اليمين واليسار عازمَيْن على الاستفادة من الفوضى المتزايدة لضمان بسط قيمهم في النظام أو النظم الجديدة التي ستنتجها في النهاية هذه الأزمة.

بدا أن الأثر المباشر للثورة العالمية في 1968 أنها تُشرعِن قيم اليسار وبخاصة في مجالي العرق والنوع الاجتماعي؛ فقد كانت العنصرية من الملامح السائدة في النظام العالمي الحديث ما دام قائمًا. وقد تم التشكيك في شرعية العنصرية لقرنين من الزمان، إلا أنه بعد الثورة العالمية فقط في عام 1968 ظهرت حملة موسعة ضد العنصرية، بقيادة المجموعات المظلومة نفسها، على خلاف تلك الحملات التي قادها في السابق الليبراليون بشكل أساسي كجزء من الطبقة المسيطرة، وباتت تلك الحملة ظاهرة رئيسية في المشهد السياسي العالمي؛ فقد أخذت صورة حركات هوية "الأقلية" المسلحة النشطة في كل مكان، وكذلك كانت في صورة محاولات لإعادة بناء عالم المعرفة، لتصبح الموضوعات المتعلقة بالعنصرية المزمنة في صدارة الخطاب الفكري.

وإلى جانب الجدل حول العنصرية، لم يفقد موضوع الجنس أهميته في الثورة العالمية عام 1968، سواء كنا نتحدث عن السياسات المرتبطة بالنوع الاجتماعي أو التفضيلات التي تستند إلى الجنس، ولاحقًا هوية المتحولين جنسيًّا، فكان أثر 1968

هو تسليط الضوء على ما كان تحولاً بطيئًا للقيم الجنسية خلال نصف القرن السابق، والسماح له بالانفجار في المشهد الاجتماعي العالمي، وما لذلك من عواقب كبيرة على القانون والممارسات التقليدية والأديان والخطاب الفكري.

كانت الحركات التقليدية المعادية للأنظمة قد أكدت بشكل أساسي على موضوعات سلطة الدولة والبنى الاقتصادية، وقد تراجع الموضوعان بطريقة ما في خطابات المناضلين عام 1968؛ بسبب المساحة التي أخذتها موضوعات العرق والجنس، وكان هذا بمثابة مشكلة حقيقية لليمين في العالم؛ فقد كان من الأسهل لليمين العالمي تناول مسائل السياسة الجغرافية والمسائل الاقتصادية عن الموضوعات الاجتماعية الثقافية. ويرجع ذلك إلى موقف الليبراليين الوسطيين، الذين كانوا معادين لأي تقويض للمؤسسات الأساسية السياسية والاقتصادية للنظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي، ولكنهم كانوا يضمرون تأييدًا للتحولات الاجتماعية الثقافية التي نادت بها الحركات المسلحة في ثورات عام 1968 (وما بعدها)، إلا أنهم كانوا أقل تشددًا. ونتيجة لذلك، كان رد الفعل لما بعد 1968 هو الانشقاق الفعلي بين محاولة المؤسسة استعادة النظام وحل بعض المشكلات الملحة المتعلقة بمسألة تقلص الربح الناشئة من ناحية، ومن ناحية أخرى الثورة الثقافية المضادة ذات الأساس الأضيق ولكن الأكثر شراسة. ومن المهم التفريق بين موقف المجموعتين من القضايا، وبالتالي موقف المجموعتين من الانحيازات الاستراتيجية.

في حين دخل الاقتصاد العالمي في ذلك الوقت في المرحلة (ب) الطويلة من دورة كوندراتييف، حاول ائتلاف قوى الوسط واليمين أن يعيدوا تخفيض أسعار الإنتاج المتزايدة في مكونات التكلفة الثلاثة؛ حاولوا تقليل مستوى الأجور، كما سعوا لأن تتحمل مجددًا جهة خارجية تكاليف المدخلات، وتخفيض الضرائب المدفوعة لصالح رفاهة الدولة (التعليم والصحة وضمان دخل ثابت مدى الحياة). اتخذ هذا الهجوم عدة أشكال، تخلت دول المركز عن فكرة التنموية (كأسلوب للتغلب على الاستقطاب العالمي)، وحلت محلها فكرة العولمة، والتي دعت بشكل أساسي لفتح جميع الحدود أمام التحرك الحر للبضائع ورأس المال (ولكن ليس الأيدي العاملة). أخذ نظام تاتشر في المملكة المتحدة ونظام ريجان في الولايات

المتحدة زمام المبادرة في الترويج لهذه السياسات، والتي كانت تُعرف نظريًّا باسم "الليبرالية الحديثة"، وسياسيًّا باسم "إجماع واشنطن". كان المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس مركزًا لتسويق النظرية، وأصبح صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية حديثة الإنشاء الآليتين الأساسيتين لتنفيذ وفرض إجماع واشنطن.

إن الصعوبات الاقتصادية التي واجهتها الحكومات في كل مكان منذ سبعينات القرن العشرين وما بعدها (وبخاصة في الجنوب وفي المنطقة الشيوعية السابقة) جعلت من الصعوبة بمكان على هذه الدول التي تحكمها الحركات القديمة المعادية للأنظمة مقاومة الضغوط من أجل تنفيذ "التعديلات البنيوية" وفتح الحدود. ونتيجة لذلك، تم تحقيق القليل من النجاح في تراجع تكاليف الإنتاج على مستوى العالم، لكن هذا النجاح كان أقل بكثير مما طمح إليه مروِّجو هذه السياسات، وأقل بكثير مما كان ضروريًّا لإنهاء تقلص الأرباح. سعى الرأسماليون أكثر فأكثر لتحقيق الأرباح في ساحات المضاربات المالية أكثر من ساحة الإنتاج، فمثل هذه المضاربات المالية قد تؤدي إلى أرباح هائلة لبعض المشاركين فيها، ولكنها تجعل الاقتصاد العالمي شديد التغير وعرضة لتقلبات العملة والتوظيف، وهي بالفعل إحدى علامات الفوضى المتزايدة.

على الساحة السياسية العالمية، جعل اليسار السياسي العالمي الأهداف الانتخابية ثانوية بشكل متزايد، وبدأ عوضًا عن ذلك في تنظيم "حركة الحركات"، أو ما عُرف بالمنتدى الاجتماعي العالمي، والذي اجتمع في البداية في بورتو أليغري، وغالبًا ما يشار له بهذا الرمز WSF. هذا المنتدى ليس منظمة، لكنه مكان لالتقاء القيادات الثورية من الكثير من المشارب والانتماءات، المنخرطين في العديد من الأعمال، من الاحتجاجات الجماعية الإقليمية أو العالمية إلى التنظيم المحلي في دول العالم. كان شعارهم "عالم آخر ممكن"، والذي يعبّر عن شعورهم بأن النظام العالمي يعاني أزمة بنيوية، وأن الخيارات السياسية حقيقية. يواجه العالم بشكل متزايد صراعًا على عدة أصعدة بين روح دافوس وروح بورتو أليغري.

شكَّل الهجوم الخطير الذي قام به أسامة بن لادن على برجي مركز التجارة العالمي في 11 سبتمبر/أيلول 2001 دلالة جديدة على الفوضى السياسية العالمية،

ونقطة تحول في الانحيازات السياسية، كما سمح للمنتمين لتيار اليمين ممن يرغبون في قطع صلاقمم بالمركز بالسعي لتنفيذ برنامج يدور حول استئثار الولايات المتحدة بالقوة العسكرية وحدها، وكذلك محاولة التراجع عن التطور الثقافي للنظام العالمي والذي حدث بعد الثورة العالمية في عام 1968 (خاصة في مجالات العرق والجنس). وفي سبيل تحقيق ذلك، سعوا لتصفية الكثير من البنى الجغرافية السياسية التي أُقيمت بعد 1945، والتي رأوا أنها تعوق سياساتهم، لكن تلك الجهود هددت بتدهور حالة عدم الاستقرار التي كانت متزايدة بالفعل داخل النظام العالمي.

هذا هو الوصف التجريبي للموقف الفوضوي للنظام العالمي؛ ماذا نتوقع في مثل هذا الموقف؟ أول شيء نؤكده هو أنّ ما يمكن أن نتوقعه، بل ونراه بالفعل، هو تقلبات جامحة في كل المجالات المؤسسية في النظام العالمي، إذ يتعرض الاقتصاد العالمي لضغوط حادة؛ بسبب المضاربات المالية التي تخرج عن سيطرة المؤسسات المالية الكبرى وهيئات الرقابة، مثل البنوك المركزية. إن العنف يندلع بدرجات كبيرة في كل مكان على نطاقات ضيقة وواسعة، وعلى فترات طويلة إلى حد ما. ولم يعد لدى أحد القدرة على القضاء على اندلاع العنف بشكل فعال؛ إذ تراجع -بشكل ملحوظ- تأثير القيود الأخلاقية التي كانت عادة ما تفرضها الدول والمؤسسات الدينية.

من ناحية أخرى، لا يعني مواجهة نظام ما لأزمة ألاّ يستمر في القيام بدوره بأساليبه المعتادة، بل على العكس. وبما أن اتباع الأساليب المعتادة أدى إلى ظهور توجهات علمانية تقترب من خطوط المقاربة (شديدة النمطية)، فإن الاستمرار في اتباع تلك الأساليب المعتادة يؤجِّج الأزمة. إلا أن الاستمرار في الأداء بالطرق المعتادة هو تصرف معظم الناس في الغالب، إذ يبدو منطقيًّا على المدى القريب جدًّا؛ فالأساليب التقليدية هي الأساليب المعروفة والمعتادة والتي تكفل تحقيق مزايا قصيرة الأجل، وإلا لن تكون أساليب تقليدية. ونظرًا لأنَّ مثل هذه التقلبات جامحة، يسعى أغلب الناس لتحقيق أمنهم بالثبات على تصرفاتهم المعتادة.

ولا شك أن الناس بمختلف اتجاهاتهم وصنوفهم سيسعون إلى إحداث تعديلات على المدى المتوسط في النظام، والتي يصرون على أنها سوف تحد من

المشكلات القائمة؛ فهذا أيضًا أسلوب معتاد، فكما يتذكر معظم الناس أنه نجح في الماضي، وبالتالي يرون ضرورة تجربته مرة أخرى. لكن المشكلة أن مثل هذه التعديلات على المدى المتوسط ستترك أثرًا ضئيلاً على الأزمة النظامية؛ بسبب كل ما سبق وذكرناه عن طبيعة الأزمة النظامية.

كما سيسعى آخرون لانتهاج مسارات ذات طابع تحولي، غالبًا تحت مسمى "تعديلات على المدى المتوسط". هؤلاء يأملون أن يستفيدوا من التقلبات الجامحة في الفترة الانتقالية لإخفاء التغيرات الكبرى التي تطرأ على أساليب العمل، والتي من شأنها أن تدفع العملية نحو التشعب من جانب واحد. وهذا الأسلوب سيكون الأكثر تأثيرًا في الوضع الحالي، وهو ما أشرنا إليه بأنه الصراع بين روح دافوس وروح بورتو أليغري. غير أن هذا الصراع قد لا يكون محط اهتمام معظم الناس بعد. وبالطبع، قد يرى كثير من أولئك الأكثر نشاطًا في الصراع أن من الأفضل صرف الانتباه عن حدة الصراع ومخاطره الحقيقية؛ أملاً في تحقيق بعض أهدافهم من دون استثارة المعارضة، والتي قد يثيرها الإعلان الصريح عن هذه الأهداف.

كثيرٌ ما يمكن قوله حول الصراع الذي بدا يتكشف لتوِّه؛ صراع من صفاته الأساسية عدم التأكد التام من نتائجه، ومن صفاته الأخرى أنه صراع غامض؛ فهو قد نراه على أنه صراع بين القيم الأساسية، بل صراع "حضارات"، إن لم نصنِّف طرفي الصراع ضمن الشعوب والأعراق والجماعات الدينية أو المجموعات التاريخية الأخرى الموجودة. والعنصر الرئيسي في الجدال هو درجة ميل أي نظام اجتماعي، لكن في هذه الحالة النظام المستقبلي الذي نبنيه، في اتجاه أو آخر فيما يتعلق بموضوعين أساسيين راسخين ومحوريين في التنظيم الاجتماعي، هما: الحرية والمساواة، وهما موضوعان أشد ارتباطًا وتواشجًا عما كان يرغب الفكر الاجتماعي بالنظام العالمي الحديث في إثباته.

هناك الكثير من المغالاة حول مسألة الحرية (أو "الديمقراطية") في عالمنا الحديث، لدرجة تجعل من الصعب أحيانًا فهم حقائقها الأساسية. ولعله من المفيد هنا التمييز بين حرية الأغلبية وحرية الأقلية؛ فحرية الأغلبية تكمن في القرارات السياسية مجتمعة وما تعكسه من رغبات الأغلبية في مواجهة المجموعات الصغيرة

التي قد تتحكم فعليًّا في عملية صنع القرار. فهذه ليست مجرد مسألة ما يُسمى بالانتخابات الحرة، رغم أنه لا شك أن الانتخابات المنتظمة النزيهة والمفتوحة جزء ضروري من البنية الديمقراطية، وإن كان جزءًا غير كافٍ منها؛ فحرية الأغلبية تتطلب المشاركة الفعالة للأغلبية، وحصولها على المعلومات، وكذلك توافر طريقة لترجمة آراء أغلبية الجماهير في صورة آراء الأغلبية في الهيئات التشريعية. وثمة شك في كون أيٍّ من دول النظام العالمي الجديد كاملة الديمقراطية وفقًا لهذه المعاني.

أما حرية الأقلية فهي أمر مختلف تمامًا، فهي تمثل حقوق جميع الأفراد والمجموعات للسعي وراء تحقيق رغباتهم في كل المناحي التي لا يوجد فيها ما يبرر فرض رغبات الأغلبية على الآخرين. من حيث المبدأ، تملقت أغلب الدول في النظام العالمي الحديث حرية الأقليات للتهرب من امتيازات الأغلبية، وقد أشادت بعض الدول بمبدأ حرية الأقليات، ليس كوسيلة سلبية لحمايتهم فقط، ولكن كإسهام إيجابي في بناء نظام تاريخي يتألف من العديد من الأنماط المختلفة. أما الحركات المعادية للأنظمة التقليدية فقد أعطت الأولوية لما نسمِّيه حرية الأغلبية، وشددت الحركات الثورية حول العالم في عام 1968 على توسيع حرية الأقليات.

حتى لو افترضنا أن الجميع يؤيدون الحرية بالفعل، وهو افتراض يخلو من التروِّي، فستظل ثمة صعوبة بالغة وأزلية في تحديد الخط الفاصل بين حرية الأغلبية وحرية الأقليات، نحو: أيٌّ منهما له الأولوية في مختلف المجالات والقضايا، وفي الصراع حول النظام أو الأنظمة التي ستخلف نظامنا العالمي الحالي؟ سيكون الانقسام الرئيسي بين من يرغبون في توسيع نطاق الحريتين، حرية الأغلبية وحرية الأقلية، وأولئك الذين سيسعون لخلق نظام غير ليبرالي، متخفيًا في تفضيل حرية الأغلبية أو حرية الأقليات. وفي مثل هذا الصراع، يبدو دور التعتيم واضحًا، وهو ما يؤدي إلى الارتباك، وهذا يأتي في صالح من يرتؤون تقييد الحرية.

لا تظهر المساواة إلا كمفهوم متعارض مع مفهوم الحرية، ولاسيما إذا كنا نعني المساواة النسبية في الحصول على السلع المادية. لكن هذا، في الواقع، هو الوجه الآخر لنفس العملة؛ ففي حالة وجود عدم مساواة حقيقية، ليس من المعقول

المساواة بين الجميع عند تقييم رغبات الأغلبية. ولن يكون منطقيًّا أن تنال حرية الأقلية احترامًا كاملاً إذا لم تتمتع تلك الأقلية بالمساواة في عيون الجميع، أي: المساواة الاجتماعية والاقتصادية وما يستتبعهما من مساواة سياسية. إن التأكيد على المساواة كمفهوم يسهم في الإشارة إلى المواقف الضرورية التي يجب أن تتخذها الأغلبية لتحقيق حريتها ولتشجيع حرية الأقليات.

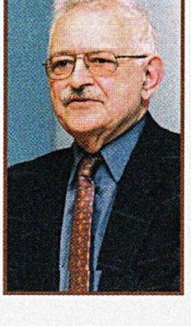
إننا بصدد بناء النظام أو الأنظمة التي ستعقب نظامنا الحالي؛ فهل سنسعى لبناء نظام إمّا هرمي يغدق الامتيازات أو يسمح بها بحسب مرتبة الفرد في النظام، بغض النظر عن طريقة تحديد هذه المرتبة (بما في ذلك مبدأ الجدارة)، أم سنبني نظامًا ديمقراطيًّا نسبيًّا ويتسم بالمساواة النسبية؟ إن إحدى أعظم إيجابيات النظام العالمي القائم هي أنه أبرز هذه المسائل رغم أنه لم يجد حلولاً لأيٍّ منها، بل وكان بعيدًا عن إيجاد الحلول! فليس ثمة شك في أن وعي الناس بهذه الموضوعات في أنحاء العالم قد ازداد مقارنة بما كانوا عليه منذ قرن، فما بالك بخمسة قرون مضت؟ فالناس اليوم أكثر وعيًا وأكثر استعدادًا للقتال في سبيل حقوقهم، كما أنهم أكثر تشككًا في خطاب القوة. ومهما بلغ استقطاب النظام الحالي، فهذا على الأقل موروث إيجابي.

إن الفترة الانتقالية من نظام إلى آخر هي فترة صراع عظيم، وغموض كبير، وتشكك في البنى المعرفية؛ لذلك نحتاج أولاً أن نفهم ما يجري حولنا، ومن ثَمَّ نختار الاتجاهات التي نرغب أن يسير فيها العالم. وأخيرًا، يجب أن نحدِّد كيف نتصرف في الوقت الحاضر حتى يصبح من الأرجح أن يمضي العالم في الاتجاه الذي نفضِّله. يمكننا أن ننظر لهذه المهام الثلاث على أنها مهام فكرية وأخلاقية وسياسية، قد تكون مختلفة ولكنها متواشجة، ولا سبيل إلى التخلي عن أيٍّ من تلك المهام، وإلاّ فإننا نسير سير حاطب ليل، ليس أمامنا إلا الظلام والغموض؛ فالمهام التي تقع على عاتقنا صعبة للغاية، ولكنها تقدِّم لنا كأفراد ومجموعات إمكانية خلق شيء قد يحقق أهدافنا الجماعية بصورة أفضل، أو على الأقل تُسهِم في خلقه.

هذا الكتاب

يقدم إيمانويل وولرستين، في «تحليل النُظم الدولية»، مقدمة موجزة وسهلة عن مقاربة شاملة كان هو رائدها قبل ثلاثين عاماً لفهم تاريخ وتطور العالم الحديث. ومنذ أن قام وولرستين في البدء بوضع «تحليل النُظم الدولية»، فقد أصبح هذا النظام منهجية مستخدمة على نطاق واسع في العلوم الاجتماعية التاريخية ونقطة مرجعية مشتركة في المناقشات الخاصة بالعولمة. قدم وولرستين حالياً، وللمرة الأولى، ملخصاً وجيزاً في مجلد واحد لنظام تحليل النظم الدوليّة ومخططاً واضحاً للنظام العالمي الحديث، يصف فيه الهياكل المعرفية التي استند إليها، وآلياته، ومستقبله. ويوضح وولرستين الخصائص المميزة لتحليل النظم الدوليّة: وهي التركيز على أنظمة العالم بدلاً من الدول الوطنية، وعلى ضرورة النظر في العمليات التاريخية لأنها تتكشف على مدى فترات طويلة من الزمن، وعلى الربط بين الهيئات ذات الإطار التحليلي المعرفي المنفرد التي ينظر إليها عادة على أنها تختلف عن بعضها البعض، مثل التاريخ والعلوم السياسية، والاقتصاد، وعلم الاجتماع. وهو يصف النظام العالمي كواقع اجتماعي يتألف من دول مترابطة، وشركات، وأسر، وطبقات، وجماعات ذات هويات من جميع الأنواع. كما يحدد أيضاً ويسلط الضوء على أهمية اللحظات الرئيسية في تطور النظام العالمي الحديث: وهي التطوير الرأسمالي للاقتصاد العالمي في القرن السادس عشر، وبداية قرنين من المركزية الليبرالية في الثورة الفرنسية عام 1789، وتقويض هذه المركزية في الثورات العالمية عام 1968. هذا الكتاب الموجه للقراء عامة، والطلاب والممارسين من ذوي الخبرة على حدّ سواء، يعرض صورة متكاملة لتحليل نُظم العالم، بقلم مؤلفه نفسه.

نبذة عن المؤلف



إيمانويل وولرستين هو كبير الباحثين في جامعة ييل، ومدير مركز فرنان بروديل في جامعة بينغهامتون. من أبرز كتبه العديدة: «نظام العالم الحديث» (ثلاثة مجلدات)، و«نهاية العالم كما نعرفها»، و«العلوم الاجتماعية للقرن الحادي والعشرين»، و«مثاليون أو الاختيارات التاريخية للقرن الحادي والعشرين»، و«التخلي عن التفكير من منظور العلوم الاجتماعية»، و«حدود أبعاد القرن التاسع عشر». وولرستين حاصل على جائزة الرابطة الأمريكية لعلم الاجتماع للعالِم المهني المتميز، وقد شغل منصب الرئيس السابق للجمعية الدولية لعلم الاجتماع.

ISBN 978-614-01-1495-1

9 786140 114951

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES